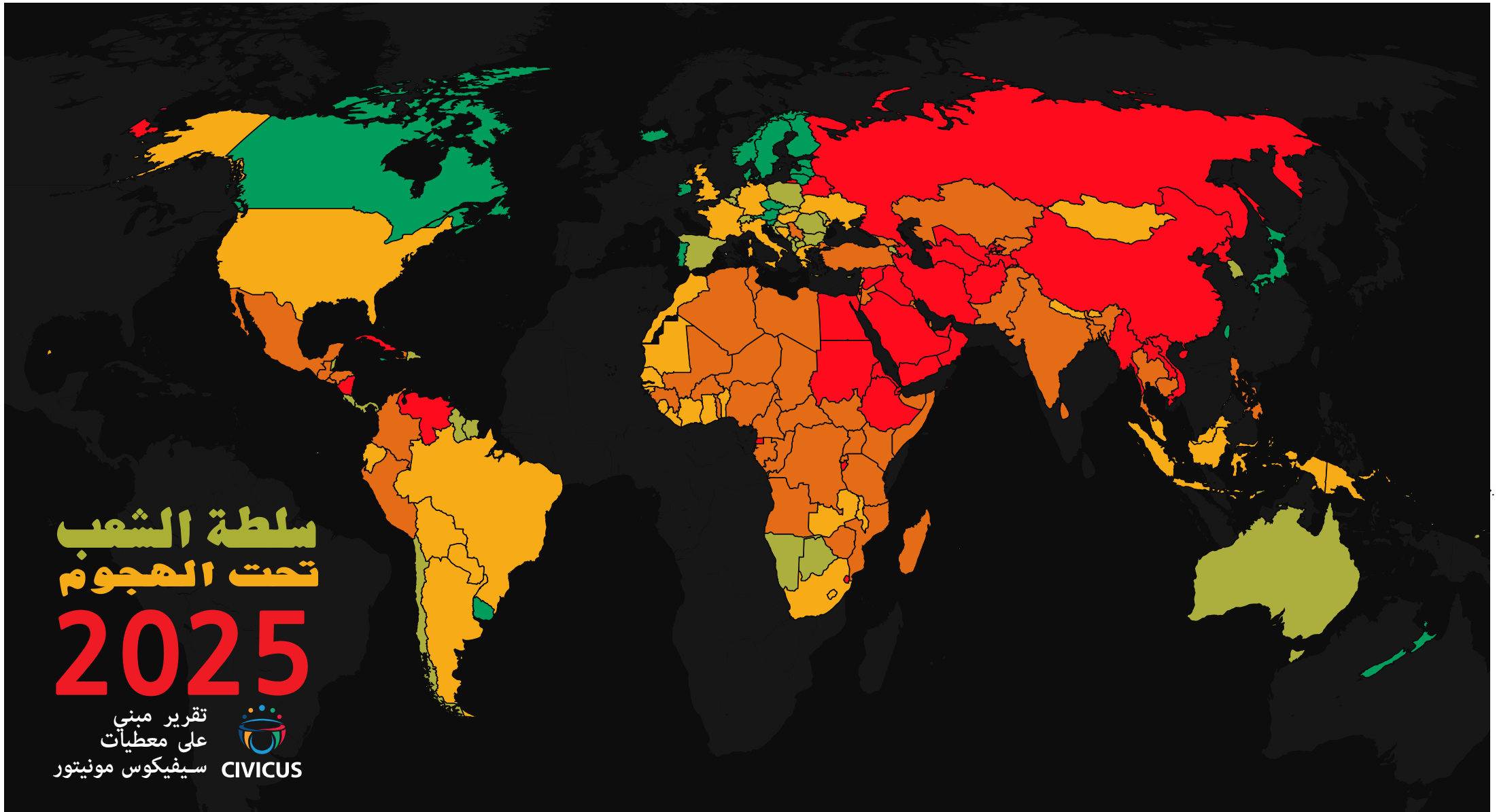
سلطة الشعب
تحت الهجوم
2025
تقرير مبني
على معطيات
سيفيكوس مونيتور
CIVICUS

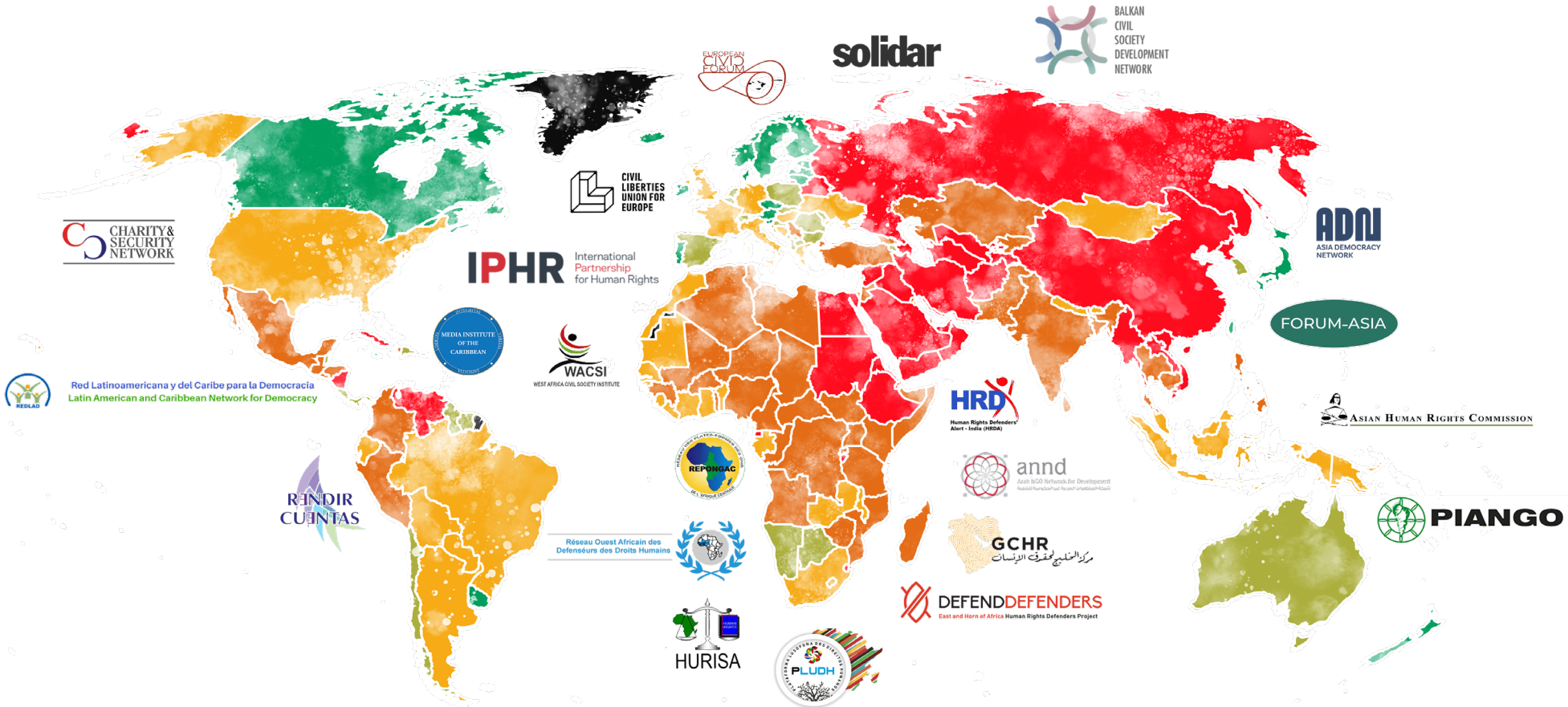

شكر وتقدير

سيفيكوس مونيتور هو تعاون بحثي مستمر بين تحالف المجتمع المدني العالمي سيفيكوس وأكثر من ٢٠ منظمة بحثية شريكة ساهمت بمعظم البيانات التي يستند إليها هذا التقرير. ويمكن الاطلاع على قائمة كاملة لشركائنا هنا.

فريق بحث سيفيكوس مونيتور:
آنا ماريا بالاسيوس بريسينيو، بايي مبو، إيني فان سيفيرين، جوزيف بنديكت، جوليتا زوربريج، لورا فان دن إيندي، ميشيل مانزور، سيلفيا مباتارو، تارا بيتروفيتش

التحرير:
أندرو فيرمين

التصميم والتخطيط:
ميج ديل كاستيلو وماثيو ريدينج سميث

بدعم من:
كارولينا فيجاس، ديمتري ليتفين، إدواردو مارينكو، جي جوبال، قالاليلو جايبي، كودزايشي سيتي، ليراتو باجيوا، وماندیب تيوانا، وناتاشا شيبيل، ونيبونا كومبالاتارا، وريلين ديلا باز

هذا العمل مرخص بموجب الرخصة الدولية Creative Commons Attribution-ShareAlike 4.0International Licence. الآراء الواردة تُعبر عن آراء أمانة سيفيكوس، ولا تعكس بالضرورة آراء شركاء سيفيكوس مونيتور في البحث.

الاستشهاد المرجعي:
سلطة الشعب تحت الهجوم، سيفيكوس مونيتور، ديسمبر/ كانون الاول 2025.

تصوير: ديفيد باشايي/وكالة فرانس برس

قائمة المحتويات

شكر وتقدير	2
المنهجية	5
التغيرات في التصنيفات	7
الملخص الشامل	8
تطورات إيجابية	28
إفريقيا جنوب الصحراء	35
الأمريكتان	47
آسيا والمحيط الهادئ	58
أوروبا وآسيا الوسطى	68
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	82
التوصيات	93
التصنيف الإقليمي	98

المنهجية

تُعَدّ سيفيكوس مونيتور شراكة بحثية تشاركية تُقيّم حالة المجال المدني على مستوى العالم وتقدم رؤى حول تطورات هذا المجال. نعرّف المجال المدني بأنه احترام السياسات والقوانين والممارسات للحريات الأساسية مثل حرية التجمع السلمي والتعبير وتكوين الجمعيات، ومدى التزام الدولة بحماية هذه الحقوق الأساسية.

تتعاون سيفيكوس مونيتور مع أكثر من ٢٠ شريكاً بحثياً من منظمات المجتمع المدني. ينتج هؤلاء الشركاء بشكل دوري تحديثات حول حالة المجال المدني القطرية في الدول المختلفة، وغالبًا ما تكون هذه التحديثات مبنية على معلومات مباشرة تم جمعها من هيئات المجتمع المدني الوطنية. تخضع هذه المعلومات لعمليات تحقق وتثليث صارمة قبل نشرها.

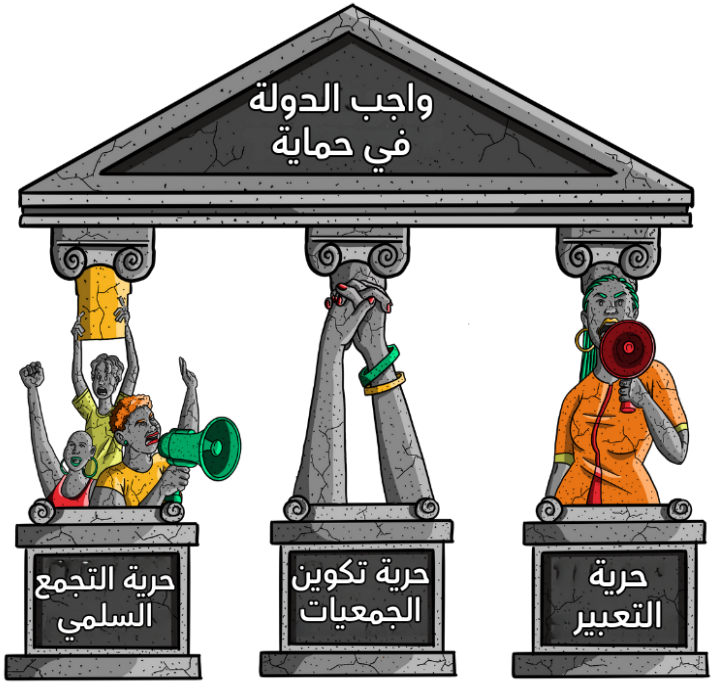

يقوم مرصد سيفيكوس مونيتور بتجميع هذه المعلومات لتحديد أبرز الانتهاكات المسجلة خلال العام. يقوم الباحثون لدينا بتقييم كل حادثة موثقة في التحديثات وتصنيفها لتوضيح انتهاكات المجال المدني، والأطراف المتضررة، والإجراءات التي أدت إلى هذه الانتهاكات. وتساعد هذه البيانات في تحديد الاتجاهات العالمية والإقليمية الأساسية التي يتناولها هذا التقرير. وخلال الفترة التي يغطيها التقرير – من ١ نوفمبر ٢٠٢٤ إلى ٣١ أكتوبر ٢٠٢٥ – تمكّن سيفيكوس مونيتور من توثيق **٣,١٢٠ انتهاكاً** لحرّيات المجتمع المدني.

من خلال تصنيف الحوادث، نهدف إلى تحديد أكثر أساليب القمع شيوعًا على مستوى العالم، وتسليط الضوء على الانتهاكات التي تُجسّد التحديات الخاصة التي تواجهها كل منطقة، والطرق التي يجري عبرها تقييد المجال المدني. تمثّل كل حادثة مثالًا مستقلًا لانتهاك أو تقييد للحريات المدنية. وتشير هذه الأرقام إلى الانتهاكات نفسها، لا إلى عدد الضحايا. أما أبرز الانتهاكات فهي تُظهر الأساليب التي وُثّقت الأكثر تكرارًا، وليس بالضرورة تلك التي تؤثّر على أكبر عدد من الناس أو البلدان.

تصفح التقرير

المنهجية
الملخص الشامل
تطورات إيجابية
إفريقيا جنوب الصحراء
الأمريكتان
آسيا والمحيط الهادئ
أوروبا وآسيا الوسطى
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
التوصيات
التصنيف الإقليمي

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

لإجراء مقارنات على المستوى العالمي ورصد الاتجاهات على مر الزمن، تقوم سيفيكوس مونيتور بتحديث درجات المجال المدني وتقييماته سنويًا لـ ١٩٨ دولة ومنطقة. وتُصنّف حالة المجال المدني في كل دولة ضمن فئة من خمس فئات: مفتوح، أو ضيق، أو مقيّد، أو مقموع، أو مغلق. وتعتمد هذه التصنيفات على منهجية تجمع بين عدة مصادر بيانات حول حرية التجمع والتعبير وتكوين الجمعيات، ومسؤولية الدولة في حماية هذه الحريات الأساسية. يركز هذا التقرير بشكل خاص على البلدان التي شهدت تغييرات في تصنيفاتها والأسباب وراء تلك التغييرات.

مغلق | مقموع | مقيد | ضيق | مفتوح

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

التغيرات في التصنيفات

مفتوح ضيق مقيد مقموع مغلق

تحسن في التصنيف

السنغال	AFR	الغابون	AFR	موريتانيا	AFR

تراجع في التصنيف

بوروندي	AFR	السلفادور	AMR	صربيا	E&CA
السودان	AFR	الولايات المتحدة الأمريكية	AMR	سويسرا	E&CA
ليبيريا	AFR	ألمانيا	E&CA	فرنسا	E&CA
مدغشقر	AFR	إيطاليا	E&CA	إسرائيل	MENA
الأرجنتين	AMR	جورجيا	E&CA	عمان	MENA

الـمـلـخـص الـشـامـل

ديناميكيات المجال المدني

تغيّرت تصنيفات المجال المدني في ١٨ دولة منذ تقريرنا السابق في ديسمبر ٢٠٢٤. ففي حين تحسنت الأوضاع في ثلاث دول من إفريقيا جنوب الصحراء—الغابون، موريتانيا، والسنغال—تدهورت في ١٥ دولة أخرى. انتقلت بوروندي والسودان إلى أسوأ تصنيف وهو المجال المدني المغلق، بينما أصبحت مدغشقر ضمن المجال المدني المقموع.

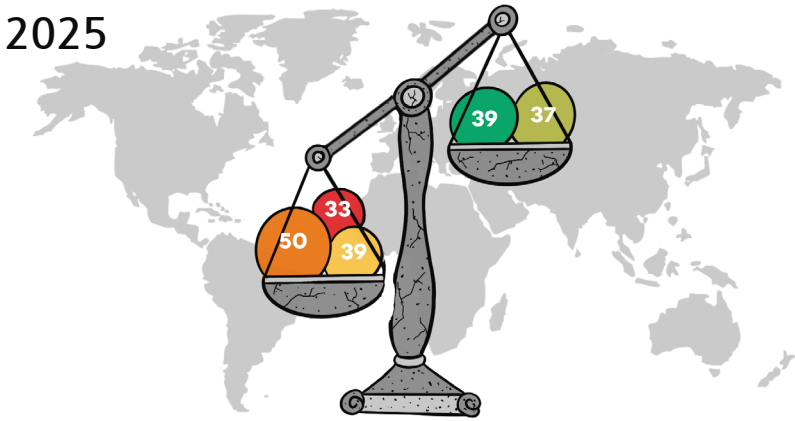

في أوروبا، انتقلت فرنسا وألمانيا وإيطاليا من تصنيف ضيق إلى مقيد، مما يشير إلى بيئة متدهورة للمجتمع المدني داخل الاتحاد الأوروبي. كما انتقلت جورجيا وصربيا إلى تصنيف مقموع، وهو ثاني أسوأ تصنيف، بينما انتقلت سويسرا إلى تصنيف ضيق. في الأمريكتين، تدهورت أوضاع المجتمع المدني في الأرجنتين والولايات المتحدة، وكلاهما أصبح مصنَّفاً مقيدا، وفي السلفادور التي انتقلت إلى التصنيف المقموع. في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تراجع تصنيف المجال المدني في إسرائيل إلى مقموع، بينما انتقلت عُمان إلى تصنيف مغلق، وهو الأسوأ.

لم تعد سوى ٣٩ دولة فقط من أصل ١٩٨ تتمتع بتصنيف مجال مدني مفتوح، أي أنّها دول تُحترم فيها الحريات الأساسية على نطاق واسع، مقارنة بـ ٨٣ دولة مصنفة ضمن المجال المدني المقموع أو المغلق، مما يدل على القمع الروتيني للحريات المدنية الأساسية. ويعيش ٧٣٪ من سكان العالم تحت هذه الظروف المقيّدة. كما يعيش ما يقارب ٣١٪ في دول مغلق فيها المجال المدني بشكل كامل.

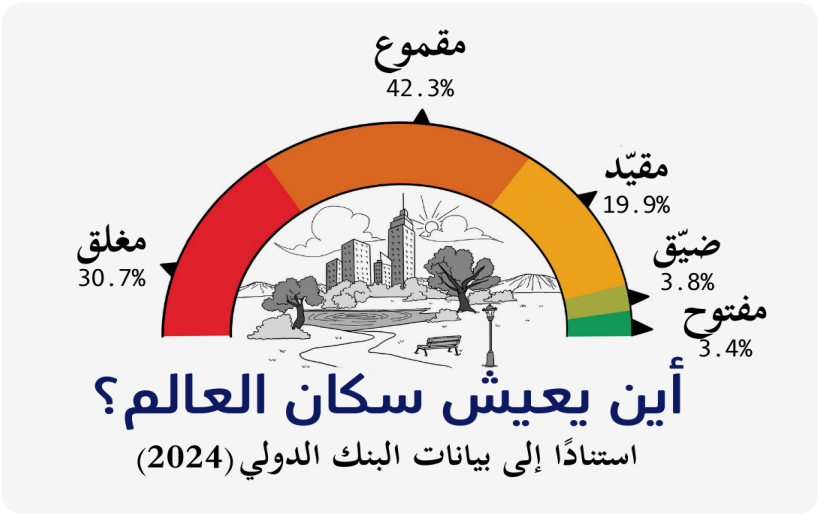

تـصفـح الـتـقـريـر
المنهجية
الملخص الشامل
تطورات إيجابية
إفريقيا جنوب الصحراء
الأمريكتان
آسيـا والمحيـط الهـادئ
أوروبا وآسيـا الوسطى
الشرق الأوسط وشمـال إفريقيا
التوصيات
التصنيف الإقليمي

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

ولا يعيش سوى ٧,٢٪ فقط من سكان العالم في دول ذات مجال مدني مفتوح أو ضيق، ٧,٥ نقاط مئوية أقلّ من عام ٢٠٢٤، مما يشير إلى مزيد من التدهور العالمي.

أساليب القمع

من بين جميع انتهاكات المجال المدني المسجلة في سيفيكوس مونيتور، ارتبط حوالي ٤٤,٨٪ (أكثر من ١,٣٥٠ حادثة) بحرية التعبير. وسُجّل أكثر من ٩٠٠ انتهاك، أي ٢٩٪ من إجمالي الانتهاكات، في مجال حرية التجمع السلمي، بينما شكّلت انتهاكات حرية تكوين الجمعيات ٢٦,٦٪ مع أكثر من ٨٠٠ حادثة.

أكثر الانتهاكات انتشاراً عالمياً هي اعتقال المتظاهرين، الموثّق في ما لا يقلّ عن ٨٢ دولة، يليه اعتقال الصحفيين في ٧٣ دولة على الأقل، واعتقال المدافعين عن حقوق الإنسان في ٧١ دولة على الأقل.

واستمرت الانتهاكات المرتبطة بإسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة (انظر قسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) والتعبير عن التضامن مع الشعب الفلسطيني في كونها اتجاهاً مقلقاً، الأخيرة خصوصاً في دول الشمال العالمي.

مجموع الانتهاكات حسب الحريات المدنية

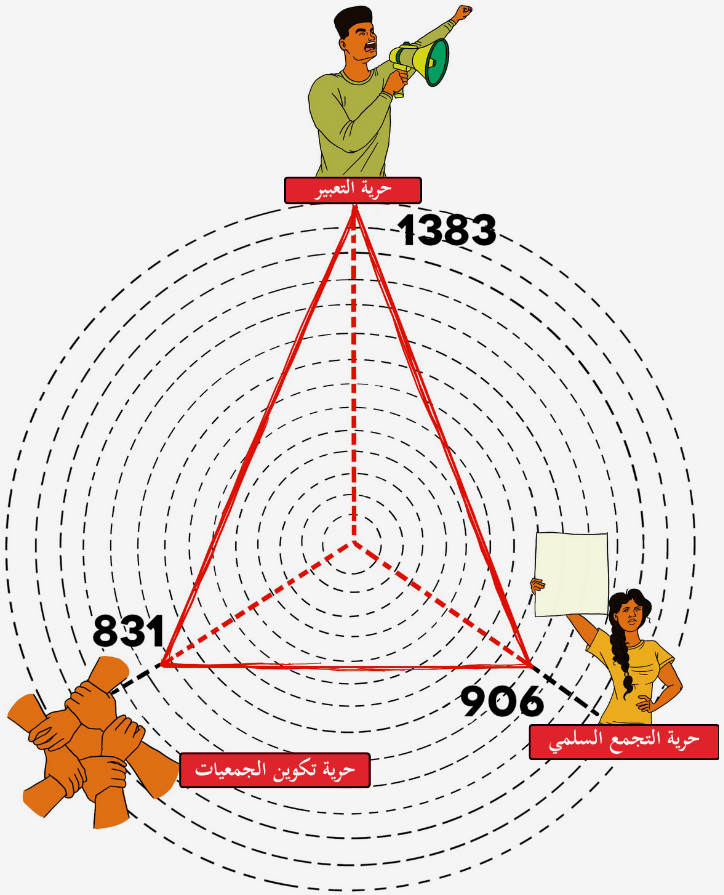

حقوق الاحتجاج تحت الهجوم

في عام ٢٠٢٥، خرج الناس إلى الشوارع في دول حول العالم للمطالبة باتخاذ إجراءات والتنديد بتقاعس الحكومات بشأن قضايا مثل أزمة المناخ، الفساد، تزوير الانتخابات وعدم نزاهتها، ارتفاع تكاليف المعيشة، وضعف الخدمات الأساسية. وفي أنحاء العالم، ردّت الحكومات باعتقال المتظاهرين، وهو أسلوب قمعي وُثّق في أكثر من ٢٠٠ احتجاج في ٨٢ دولة على الأقل. وشملت أساليب أخرى تعطيل الاحتجاجات في ٧٠ دولة على الأقل، واستخدام القوة المفرطة ضد المتظاهرين في ٦٧ على الأقل.

وظلت احتجاجات المناخ والاحتجاجات التضامنية مع الشعب الفلسطيني هدفاً للقمع—بما في ذلك الاعتقالات والملاحقات القضائية وحظر الاحتجاجات وسنّ قوانين مقيّدة لحرية التجمع—خصوصاً في أوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا.

في إيرلندا، في آذار/مارس ٢٠٢٥، قامت الشرطة بإبعاد المتظاهرين بالقوة من مجموعة "أمهات ضد الإبادة الجماعية" عن بوابات مباني البرلمان واحتجزت ١١ شخصاً بموجب "قانون العدالة الجنائية (النظام العام)" لعام ١٩٩٤. وقد أُفرج عنهم لاحقاً بعد توجيه تحذيرات رسمية لهم. وفي المملكة المتحدة، اعتقلت الشرطة المئات في تموز/يوليو ٢٠٢٥ خلال احتجاجات "دافعوا عن هيئات المحلّفين" المناهضة لخطة الحكومة لتصنيف مجموعة "حركة فلسطين" (Palestine Action) كمنظمة إرهابية، إذ استهدفت الشرطة المتظاهرين السلميين لمجرد حملهم لافتات كُتب عليها "أنا أدعم حركة فلسطين". وفي آذار/مارس ٢٠٢٥، اعتقلت الشرطة في نيويورك، الولايات المتحدة، نحو ١٠٠ متظاهر في اعتصام سلمي داخل برج ترامب للمطالبة بالإفراج الفوري عن الناشط محمود خليل، المقيم الدائم في الولايات المتحدة، والذي احتُجز تعسفياً من قبل عناصر وكالة الهجرة والجمارك (ICE) في آذار/مارس ٢٠٢٥، وللاحتجاج على موقف إدارة ترامب من النشاط التضامني المتعلق بفلسطين.

وفي هولندا، اعتقلت الشرطة أكثر من ٧٠٠ من ناشطي "تمرّد الانقراض" (XR) في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥ بعد أن أغلق أعضاء الحركة طريقاً سريعاً قرب لاهاي للمطالبة بإنهاء دعم الوقود الأحفوري. حظرت السلطات البلدية الاحتجاج، واستخدمت الشرطة خراطيم المياه في طقس متجمّد.

نيويورك، الولايات المتحدة: الشرطة تعتقل متظاهرين خلال اعتصام يطالب بالإفراج عن الناشط الفلسطيني محمود خليل (تصوير: لقمان فورال إيليبول/وكالة الأناضول)

تـصفـح الـتـقـريـر

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيـا والمحيـط الهـادئ

أوروبا وآسيـا الوسطى

الشرق الأوسط وشمـال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥، اعتمد البرلمان الهولندي قراراً يصنّف XR كـ"منظمة غير قانونية، ومعطّلة للمجتمع وتخريبية" لا تخدم المصلحة العامة، وحثّ الحكومة على سحب صفتها كمنظمة ذات منفعة عامة. وفي أستراليا، وجّهت الشرطة اتهامات إلى ١٧٠ شخصاً، بينهم ١٤ طفلاً، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٤ بسبب مشاركتهم في احتجاج مناخي في ميناء نيوكاسل نظّمته مجموعة Rising Tide الناشطة.

هولندا: الشرطة تتدخل خلال احتجاج مناخي لحركة Extinction Rebellion «إكستينكشن ريبيليون» في لاهاي (تصوير: منيب تيم/وكالة الأناضول)

كما وُثّق استخدام الاحتجاز كتكتيك لإسكات الاحتجاجات البيئية في عدة بلدان. ففي بيرو، احتجزت السلطات تعسفياً خمسة مزارعين خلال مظاهرة ضد مشروع تعدين "إل ألغاروبو" في تامبوغراندِه، وهي منطقة ريفية في إقليم بيوارا. نُظّم الاحتجاج من قبل مزارعين محليين وقادة مجتمع ومنظمة "جبهة الدفاع المدنية في تامبوغراندِه"، وهي منظمة محلية تدافع عن الأرض والمياه، بهدف حماية سبل العيش الزراعية ومصادر المياه في منطقة تعتمد على إنتاج الفاكهة والزراعة الصغيرة.

إندونيسيا: عضو في منظمة «غرينبيس» يرفع لافتة احتجاجًا على تعدين النيكل خلال مؤتمر للمعادن في جاكرتا (تصوير: ياسويُوشي تشيبا/وكالة فرانس برس)

وفي ٣ حزيران/يونيو ٢٠٢٥، اعتُقل ثلاثة ناشطين من "غرينبيس إندونيسيا" وامرأة بابوانية شابة بعد رفعهم لافتات وإلقائهم خطابات حول الأضرار البيئية الناجمة عن الصناعات الاستخراجية خلال مؤتمر ومعرض المعادن الحرجة الإندونيسي في جاكرتا. وفي أوغندا، اعتقلت السلطات ١١ ناشطاً بيئياً خلال احتجاج في شباط/فبراير ٢٠٢٥ ضد مشروع خط أنابيب النفط الخام لشرق إفريقيا (EACOP)، ووجهت إليهم تهمة "الإزعاج العام". وأدانت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب تصاعد قمع أوغندا للمدافعين البيئيين عن حقوق الإنسان خلال دورتها العادية الـ٨١ المنعقدة في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٤. وفي تونس، اعتقلت الشرطة بعنف محمد علي الرطمي، الناشط وعضو الجمعية التونسية من أجل العدالة والمساواة، في ٢٣ أيار/مايو ٢٠٢٥ خلال احتجاج سلمي نظّمته حركة "أوقفوا التلوث" في منطقة قابس.

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

شهد عام ٢٠٢٥ العديد من التحركات الجماهيرية حول العالم، غالباً بقيادة الشباب، احتجاجاً على الفساد وارتفاع تكاليف المعيشة وتردّي الخدمات الأساسية وغيرها من إخفاقات الحوكمة. فقد ظهرت احتجاجات يقودها "الجيل زد" – وهي تعبئة جماهيرية مستمرة ضد الحكومات يقودها شباب يستخدمون رموزاً احتجاجية مشتركة – في عدة دول، من بينها مدغشقر والمغرب ونيبال وبيرو. وردّت الدول بعمليات قتل وبالقوة المفرطة وبالاعتقالات. ففي المغرب، قُتل ما لا يقل عن ثلاثة أشخاص واعتُقل ما لا يقل عن ٤٠٠ خلال احتجاجات "جيل زد ٢١٢" التي اندلعت في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٥ في عدة مدن. واتُّهمت قوات الأمن باستخدام القوة المفرطة، بما في ذلك الذخيرة الحية والرصاص المطاطي والغاز المسيل للدموع، ضد احتجاجات كانت في معظمها سلمية. كما قتلت قوات الأمن متظاهرين شباباً واعتقلتهم في احتجاجات أخرى قادها الجيل زد، بما في ذلك في مدغشقر ونيبال. وفي كينيا، اعتُقل أكثر من ١,٥٠٠ شخص وقُتل ٦٥ بين ٢٥ حزيران/يونيو و١١ تموز/يوليو ٢٠٢٥ خلال احتجاجات إحياء ذكرى احتجاجات ٢٠٢٤ التي قادها الجيل زد ضد زيادة الضرائب، والتي تحولت إلى حركة واسعة ضد الفساد المستشري وضعف الحوكمة وعنف الشرطة، وقوبلت بقمع عنيف. وأُبلغ أيضاً عن انتهاكات جسيمة أخرى، بما في ذلك حالات اغتصاب واغتصاب جماعي يُشتبه بأن مرتكبيها من عناصر مدعومين من الدولة.

كما احتجزت السلطات أشخاصاً رداً على الاحتجاجات المرتبطة بالانتخابات، بما في ذلك التعبئة ضد التلاعب الانتخابي واستبعاد المعارضة السياسية وغياب انتخابات شفافة وذات مصداقية. فقد اعتقلت الشرطة أكثر من ٤,٢٠٠ شخص في احتجاجات كانت بمعظمها سلمية اندلعت عقب الانتخابات العامة في موزمبيق في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٤، والتي شابتها مخالفات واسعة. ومع تصاعد العنف، أفادت مجموعة المجتمع المدني المحلية Plataforma Decide بوقوع مئات القتلى بين ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٤ و١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥.

وفي كوت ديفوار (ساحل العاج)، قبيل الانتخابات الرئاسية في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥، اعتقلت الشرطة نحو ٧٠٠ شخص خلال احتجاجات ضد قرار المجلس الدستوري استبعاد أبرز المرشحين المعارضين. وحُكم على العشرات بالسجن ثلاث سنوات بتهم الإخلال بالنظام العام والمشاركة في مسيرة محظورة والتجمع غير القانوني. كما حُظرت الاجتماعات والتجمعات الخاصة بالمرشحين المستبعدين.

وفي تركيا، اعتقلت الشرطة نحو ٢,٠٠٠ شخص أو احتجزتهم في حملة قمع للاحتجاجات في آذار/مارس ٢٠٢٥ عقب اعتقال رئيس بلدية إسطنبول أكرم إمام أوغلو، وهو شخصية معارضة بارزة يُنظر إليه على نطاق واسع باعتباره المنافس الأبرز للرئيس رجب طيب أردوغان في انتخابات ٢٠٢٨ الرئاسية.

تركيا: متظاهرون يسيرون ويهتفون بشعارات خلال تجمع دعمًا لرئيس بلدية إسطنبول المسجون أكرم إمام أوغلو (تصوير: إد جونز/وكالة فرانس برس)

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

وفي بوليفيا، اندلعت أربعة أيام متتالية من الاحتجاجات في لاباز في أيار/مايو ٢٠٢٥ بعد أن منعت الهيئة الانتخابية تسجيل الرئيس السابق إيفو مورالیس لانتخابات ٢٠٢٥ العامة. ومنعت الشرطة المتظاهرين من الوصول إلى المحكمة العليا للانتخابات، ما أدى إلى اشتباكات عنيفة و٢٠ حالة احتجاز وعدة إصابات. وعكَسَت الاحتجاجات صراعاً بين مورالیس والرئيس السابق لويس آرس، الحليفين السابقين المتنافسين على السيطرة على الحزب الحاكم. كما احتجزت السلطات أشخاصاً لمشاركتهم في احتجاجات تنتقد إجراءات الحكومة وقوانينها وسياساتها. وقد أثارت إصلاحات المعاشات احتجاجات في الأرجنتين، حيث اعتُقل أكثر من ١٠٠ شخص في آذار/مارس ٢٠٢٥، بينهم صحفيون ومسنّون ومارة لم يكونوا على علم بالمظاهرة وطلاب وعمال وطالبان في المدرسة.

وفي إندونيسيا، اعتقلت الشرطة ما لا يقل عن ١٦١ شخصاً خلال احتجاجات "إندونيسيا المظلمة" التي قادها الطلاب واندلعت في آذار/مارس ٢٠٢٥ بعد تبني تعديلات على قانون القوات المسلحة الوطنية الإندونيسية بهدف توسيع دور الجيش في الحكم المدني. وفي إيران والسعودية، استخدمت السلطات عقوبة الإعدام بشكل منهجي لاستهداف المتظاهرين، حيث أُعدم ما لا يقل عن شخصين في السعودية، بينما تواجه مدافعات عن حقوق الإنسان في إيران أحكاماً بالإعدام بعد الحكم عليهن بهذه العقوبة بسبب مطالبتهن بحقوق النساء.

هولندا: متظاهرون يحتجون خارج محكمة في أمستردام دعمًا لصحفي فلسطيني معتقل (تصوير: رامون فان فليمن/وكالة الأنباء الهولندية)

اعتقال الصحفيين

في العديد من البلدان، تستهدف السلطات حرية التعبير وتستخدم طيفًا واسعًا من الأساليب لإسكات الأصوات الناقدة ومنع الصحفيين من محاسبة السلطات أو الإبلاغ عن قضايا تُعدّ حساسة. وتشمل الأساليب القمعية الهجمات والاحتجاز والترهيب والتهديدات ضد الصحفيين. ويُعدّ اعتقال الصحفيين واحتجازهم، وهو ثاني أكثر انتهاكات المجال المدني شيوعًا، وقد وُثّق في ما لا يقل عن ٧٣ دولة، وسيلةً لمنع الصحفيين من تغطية قضايا الفساد والديمقراطية وحقوق الإنسان. كما وُثّقت الهجمات على الصحفيين، وهي رابع أكثر انتهاك انتشارًا في عام ٢٠٢٥، في ما لا يقل عن ٥٤ دولة.

وحدث أكثر من نصف حالات الاحتجاز الموثّقة للصحفيين في عام ٢٠٢٥ في إفريقيا جنوب الصحراء (انظر فصل إفريقيا). ويُعدّ احتجاز الصحفيين أيضًا أحد أبرز ثلاثة انتهاكات للمجال المدني في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

في عام ٢٠٢٥، استخدمت السلطات مجموعة من القوانين والإجراءات التقييدية لاحتجاز الصحفيين بسبب تقاريرهم، بما في ذلك قوانين الأمن السيبراني ومكافحة الإرهاب وقوانين المعلومات الكاذبة، وغيرها من القوانين والقيود. ففي ١٧ آذار/مارس ٢٠٢٥، احتجزت السلطات في منغوليا ثمانية صحفيين من استوديو Noorog Creative بتهمة "تقويض الوحدة الوطنية"

تـصفـح الـتـقـريـر

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيـا والمحيـط الهـادئ

أوروبا وآسيـا الوسطى

الشرق الأوسط وشمـال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

بموجب قانون العقوبات، وهي تهمة قد تصل عقوبتها إلى السجن ١٢ عامًا. وكان المنبر الإعلامي يعتزم نشر فيلم وثائقي يستعرض العملية الديمقراطية في منغوليا من منظور المواطنين. أُطلق سراح الصحفيين الثمانية بعد ساعات من الاستجواب ومصادرة أجهزة الكمبيوتر والأقراص الصلبة.

في بنين، دأبت السلطات على اعتقال الصحفيين ومحاكمتهم بتهمة "التحرش الإلكتروني" بموجب قانون الرقمنة لعام ٢٠١٨. وفي ١٥ تموز/يوليو ٢٠٢٥، اعتُقل كوسمي هونسا، رئيس تحرير صحيفة La Boussole، بعد شكوى تقدّم بها وزير في الحكومة، راشيدي غباداماسي، على خلفية تقرير نشرته الصحيفة حول نزاع قانوني بين غباداماسي ووزير آخر. أُطلق سراح هونسا باستدعاء قضائي بانتظار متابعة الإجراءات القانونية.

وفي تركيا، تستخدم السلطات قوانين مكافحة الإرهاب لاستهداف النشطاء والصحفيين. ففي يناير ٢٠٢٥، ورد أن ثلاثة صحفيين—دوغان أكين رئيس تحرير T٢٤، وسيهان أفشار رئيس تحرير Gerçek Gündem، وكاندان يلديز مدير التحرير في T٢٤—يواجهون أحكامًا قد تصل إلى ثماني سنوات في السجن بتهمة "نشر معلومات مضللة" و"الترويج للإرهاب" بسبب تغطيتهم مقتل صحفيين كرديين في ضربة يُشتبه أنها بطائرة مسيّرة تركية في سوريا.

ولا تزال تهم التشهير والإهانة والتحريض جرائم جنائية في العديد من البلدان، مما يسمح للسلطات بممارسة المضايقات القضائية ضد الصحفيين. ففي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٤ في بابوا غينيا الجديدة، احتُجزت الصحفية والناشطة في قضايا الجندر هيناه جوكو ووجّهت إليها تهم بموجب قانون الجرائم الإلكترونية، بناءً على شكاوى تشهير من شريكها السابق روبرت أجن. وكانت جوكو، وهي ناجية من اعتداء تعرّضت له عام ٢٠١٨ على يد أجن، قد وثّقت رحلتها الممتدة ستّ سنوات داخل النظام القضائي والتي انتهت بإدانته. أُطلق سراحها بكفالة. وفي ١ تموز/يوليو ٢٠٢٥، اعتُقلت فيث زابا، الصحفية ورئيسة تحرير Zimbabwe Independent، ووجّهت إليها تهم "تقويض السلطات أو إهانة الرئيس" عقب نشر مقال ساخر وصف البلاد بأنها "دولة مافيا" وسخر من الرئيس إيمرسون منانغاغوا وقيادته، وخصوصًا في دوره كرئيس لمجموعة التنمية للجنوب الإفريقي.

الصحفيون الاستقصائيون والعاملون في وسائل الإعلام المستقلة، وكذلك الذين يغطّون قضايا الفساد، هم الأكثر عرضة للاعتقال التعسفي. ففي فيتنام، حيث تخضع وسائل الإعلام لرقابة صارمة من الحزب الواحد، تسجن السلطات المدونين والصحفيين المستقلين بانتظام. وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥، اعتقلت الشرطة الصحفي المستقل هوانغ نغوك توان، الذي ينشر بانتظام تعليقات حول حقوق الإنسان والسياسة على صفحته في فيسبوك. وُجّهت إليه تهمة "الدعاية ضد الدولة" بموجب قانون العقوبات، وهي تهمة قد تصل عقوبتها إلى السجن ٢٠ عامًا. وفي ٨ نيسان/أبريل ٢٠٢٥، احتجزت السلطات في كاراكاس، فنزويلا، الصحفيين جياني غونزاليس ناكاري ومينا راموس تعسفيًّا بعد تقرير حول ارتفاع معدلات الجريمة لصالح المنبر الإعلامي المستقل Impacto Venezuela. وبعد أيام، أمرت محكمة جنائية باحتجازهما احتياطيًا بتهم "جرائم الكراهية" و"نشر أخبار كاذبة".

وفي نيجيريا، في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٤، احتجز جنود الصحفي الاستقصائي ومؤسس مؤسسة الصحافة الاستقصائية، فيسايو سويومبو، في بورت هاركورت. ويُعتقد أن ذلك مرتبط بعمله الاستقصائي الذي كشف الفساد وعمليات التهريب التي يُزعم أن جهاز الجمارك النيجيري سهّلها. أُطلق سراحه بعد ثلاثة أيام. وفي مصر، احتُجز الإعلامي وكاتب ذات مصر أحمد سرّاج في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥ بتهم نشر أخبار كاذبة وإرهاب، على خلفية مقابلة أجراها مع ندى مغيث، زوجة الرسام المعتقل أشرف عمر. وفي شباط/فبراير ٢٠٢٥، جُدد حبسه ١٥ يومًا على ذمة التحقيق.

وفي عام ٢٠٢٥، كان الصحفيون يُحتجزون غالبًا أيضًا أثناء تغطية الاحتجاجات. ففي بلجيكا، احتجزت الشرطة الصحفي المستقل توماس

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

هاولوت واحتفظت به طوال الليل بعد أن كان يتابع ناشطين يضعون ملصقات تنتقد اليمين المتطرف. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٢٥، اعتقلت الشرطة في نواكشوط، موريتانيا، صحفيي Al Akhbar.info محمد عبد الله ولد المصطفى وأبوبكر ولد محمد فال أثناء تغطية اعتصام أمام شركة الغاز SOMAGAZ . أُطلق سراحهما بدون تهم بعد ثلاث ساعات. وفي الهند، احتُجز الصحفي مجيب شيخ في ٦ آذار/مارس ٢٠٢٥ واحتُفظ به طوال الليل أثناء تغطيته مظاهرة نسائية سلمية ضد الحرب في حيدر آباد. وفي أيّار/مايو ٢٠٢٥ في أوتاوا، كندا، احتُجزت رامونا مورفي، الصحفية المتطوعة في North Star، مع ١٢ متظاهرًا أثناء تغطية احتجاج في معرض الدفاع والأمن. وقد أدان الاحتجاج تورّط بعض الشركات المشاركة في المعرض في دعم الإبادة المستمرة في غزة عبر بيع معدات للجيش الإسرائيلي.

استهداف النشطاء

كان احتجاز المدافعين عن حقوق الإنسان ثالث أكثر انتهاكات المجال المدني شيوعًا على مستوى العالم، ووُثّق في ما لا يقل عن ٧١ دولة. وتستخدم السلطات احتجاز المدافعين عن حقوق الإنسان كتكتيك لثني النشطاء عن مواصلة عملهم، بما في ذلك طرح قضايا تهمّ المصلحة العامة. ويظهر احتجاز المدافعين عن حقوق الإنسان ضمن أعلى الانتهاكات في مناطق إفريقيا جنوب الصحراء، والأميركتين، وآسيا والمحيط الهادئ، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وقد كان المدافعون العاملون على قضايا البيئة وحقوق الشعوب الأصلية والأراضي، وحقوق العمال، وحقوق النساء، إلى جانب "الآرتيفيست" (النشطاء الفنّانين)، من بين أكثر المستهدفين. كما تعرض محامو حقوق الإنسان للاحتجاز كذلك.

يواجه المدافعون العاملون على قضايا البيئة وحقوق الشعوب الأصلية والأراضي مضايقات حكومية، بما في ذلك الاحتجاز التعسفي والملاحقة القضائية. ففي بنغلاديش، احتجزت السلطات تعسفيًا القائد البارز من الشعوب الأصلية والمدافع عن حقوق الإنسان رينغرونغ مرو، من مجتمع المرو في منطقة لاما أوبازيلا – بانداربان، في شباط/فبراير ٢٠٢٥، وذلك في سياق شكوى قُدّمت سنة ٢٠٢٢ من قبل شركة Lama Rubber Industries Limited. وكان المدافع في طليعة الجهود الشعبية لحماية البيئة وأراضي السكان الأصليين، ومنع التعدّي المؤسسي وعمليات الاستيلاء على الأراضي.

الفلبين: متظاهرون ينظمون مسيرة مناهضة للفساد في مدينة كيزون (تصوير: جام ستا روزا/وكالة فرانس برس)

وفي شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠٢٥، احتجزت السلطات في مندوزا، الأرجنتين، كلًّا من ماوريسيو كورنيخو وفريديريكو سوريا، ووجهت إليهما اتهامات بموجب القانون الجنائي بسبب نشاطهما البيئي، مدّعيةً أنهما استخدما نشاطهما لـ"بث الخوف" وعرقلة مشروع San Jorge Mining

تـصفـح الـتـقـريـر

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيـا والمحيـط الهـادئ

أوروبا وآسيـا الوسطى

الشرق الأوسط وشمـال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

Project . ينتمي الاثنان إلى "جمعية الجيران الملتئمين ذاتيًا في أوسبالاتا"، وهي مجموعة تعارض المشروع التعديني بشكل سلمي. وقد أُفرج عنهما في نيسان/أبريل ٢٠٢٥.

وفي باراغواي، احتجزت الشرطة تعسفيًا فيدال بريتيز ألكاراز، رئيس جمعية مزارعي يربا ماتي في باسو يوباي، في آذار/مارس ٢٠٢٥، بتهم لا أساس لها تتعلق بـ"الإكراه الخطير". وترتبط التهم بحادثة وقعت في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥، حين سمح أمر قضائي لشاحنات تحمل نفايات تعدين بدخول ملكية أحد منتجي يربا ماتي. وقد رافقت الشرطة الشاحنات، مما أدى إلى مواجهة يُقال إن السكان خلالها رشقوا سيارات الشرطة بالحجارة. ورغم توفر أدلة واضحة تؤكد أن بريتيز كان في منزله على بُعد خمسة كيلومترات، وجّه المدعون الاتهام إليه وإلى خمسة مدافعين بيئيين آخرين.

سحب الجنسية كتهديد أو عقوبة على النشاط الحقوقي

وفقًا لقانون الجنسية الجديد في عُمان، يمكن سحب الجنسية من أي شخص يُدان بالإساءة اللفظية أو الجسدية للسلطنة أو لسلطان عُمان، أو بالانتماء إلى منظمة تتبنى مبادئ تُلحق الضرر بمصالح الدولة. وفي كمبوديا، حصلت الحكومة على صلاحية سحب جنسية أي شخص يُدان بالتآمر مع دول أجنبية للإضرار بالمصلحة الوطنية. وفي المجر، أصبح من الممكن تجريد مزدوجي الجنسية من جنسيتهم لمدة تصل إلى ١٠ سنوات إذا اعتُبروا تهديدًا للنظام العام أو السلامة أو الأمن القومي. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥، وافقت الجمعية الوطنية في نيكاراغوا على تعديلات دستورية واسعة منحت صلاحيات غير محدودة للرئيس دانييل أورتيغا ونائبة الرئيس روزاريو موريو، بما في ذلك تعديل المادة ٢٤ الذي يتيح نزع الجنسية بشكل تعسفي. وفي أيار/مايو ٢٠٢٥، اعتمد النواب تعديلات إضافية تنص على فقدان الجنسية تلقائيًا لأي نيكاراغوي يكتسب جنسية أخرى.

وفي الفلبين، التي تُعدّ أخطر بلد آسيوي للنشطاء البيئيين، تواصل السلطات تشويه سمعة النشطاء بوصفهم شيوعيين، وتقوم باحتجازهم استنادًا إلى اتهامات لا أساس لها بموجب قوانين قمعية، بما في ذلك قانون مكافحة الإرهاب لعام ٢٠٢٠ وقانون منع تمويل الإرهاب ومكافحته. وفي نيسان/أبريل ٢٠٢٥، وُجهت تهم بتمويل الإرهاب إلى ستة نشطاء بارزين من وادي كاجايان، بينهم الناشط البيئي والصحفي ديو مونتيسكلاروس.

وقد تم استهداف المحامين، بمن فيهم محامو حقوق الإنسان، بشكل متزايد من خلال الاعتقالات، غالبًا ردًا على انتقادهم للسلطات أو دفاعهم عن النشطاء والصحفيين. ففي بوركينا فاسو، في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٢٥، اعتقل مسلحون يزعمون أنهم من الدرك الوطني المحامية البارزة إيني بنجامين إستير دولي بتهم الخيانة وإهانة رئيس الدولة، بسبب منشور لها على فيسبوك ينتقد سجل المجلس العسكري الحاكم بقيادة الرئيس إبراهيم تراوري في مجال حقوق الإنسان. وفي السودان، اعتقلت الشرطة المحامي أبوبكر الماحي، محامي المدافع عن حقوق الإنسان أبوبكر منصور عبد الله، في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥، قبل أيام من صدور حكم بالإعدام على الأخير. وقد أُدين عبد الله بارتكاب «جرائم ضد الدولة» «وشن حرب ضد الدولة» بموجب القانون الجنائي، ويُعتقد أن القضية مرتبطة بالمساعدات الإنسانية التي قدمها منذ بداية الحرب الأهلية في السودان، من خلال توزيع أدوية تعود لشركة الأدوية الخاصة بشقيقه.

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

وفي تركيا، تم احتجاز فرات إبوزدمير، عضو مجلس نقابة المحامين، في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥ عقب عودته من زيارة مناصرة إلى مجلس أوروبا. وقد وُجهت إليه تهم بـ«الانتماء إلى منظمة إرهابية» و«الترويج لمنظمة إرهابية». وفي شباط/فبراير ٢٠٢٥، وُجهت أيضًا تهم بنشر «معلومات مضللة» و«الإرهاب» إلى رئيس نقابة المحامين و١٠ أعضاء آخرين من مجلسها، في قضية منفصلة قد تصل عقوبتها إلى ١٢ سنة سجنًا.

تركيا: توقيف رئيس بلدية إسطنبول أكرم إمام أوغلو بعد إعلانه الترشح للانتخابات الرئاسية (تصوير: محمد قاجماز/غيتي إيمجز)

يواجه الفنّانون-النشطاء (الـ«آرتيفيست») حول العالم احتجازات ومحاكمات انتقامًا من أعمالهم. ففي الصين، شددت السلطات القمع على الفنانين والعاملين في القطاع الإبداعي الذين تعتبر أعمالهم أو آراؤهم مهدِّدة لحزب الشعب الشيوعي. ومن بين المعتقلين الموسيقي البارز فَي شياوشينغ، المعروف بدعمه العلني لحركة الديمقراطية في هونغ كونغ، والمغني التبتي تزوكتي المعروف باسم «آسانغ»، لقيامه بأداء أغنية تمجّد الزعيم الروحي المنفي للتيبت، الدالاي لاما. وفي أفغانستان، اعتقلت طالبان الناشط الثقافي والشاعر سيد علام هاشمي في ١٦ شباط/فبراير ٢٠٢٥. وبينما لم تُعلن الأسباب الرسمية لاعتقاله، يُعتقد أن الأمر مرتبط بأشعاره. وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤، اعتقلت الشرطة في ماليزيا الفنان والناشط فهمي رضا بموجب قانون الفتنة، الذي يُستخدم لتجريم التعبير والمعارضة، وذلك بعد أن رسم جدارية ساخرة تجسد رئيس ولاية صباح موسى أمان في مدينة كوتا كينابالو. وقد احتُجز ليوم واحد قبل إطلاق سراحه.

كما احتُجز آخرون بسبب آرائهم الناقدة على وسائل التواصل الاجتماعي. ففي اليمن، لا يزال الناشط الإلكتروني فوزي أحمد عبيد، المعتقل منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ على يد مجموعة تابعة للحوثيين بسبب منشوراته على فيسبوك، محتجزًا في عزلة تامة داخل زنزانة تحت الأرض تديرها أجهزة الأمن والاستخبارات في صنعاء. ولم يُسمح لعائلته بزيارته قط، ولم تُعرض قضيته على أي محكمة. وفي ليبيا، اعتُقل الناشط هيثم الورفلي تعسفيًا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤ بعد نشره انتقادات لسلطات شرق ليبيا على فيسبوك. وأُفرج عنه بعد أربعة أيام بدون أي إجراء قانوني.

واستهدفت السلطات أيضًا قيادات وأعضاء النقابات العمالية انتقامًا من دفاعهم عن حقوق العمال وتنظيمهم للإضرابات. ففي ساحل العاج، اعتقل رجال ملثمون غيسلان دوغاري أسي، وهو مدرس وسكرتير الاتصال في حركة «معلمون من أجل الكرامة – ديناميكية نقابية»، في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٢٥ في أبيدجان، بعد أن دعت ائتلافات نقابية إلى إضراب للمعلمين. وبعد أيام، حكمت عليه محكمة بالسجن عامين بتهمة عرقلة سير المرفق العام، وأيدت محكمة الاستئناف الحكم في تموز/يوليو ٢٠٢٥. وفي آذار/مارس ٢٠٢٥، اعتقل عناصر بلباس مدني علي معمري، الناشط في حركة الحراك ورئيس نقابة Syndicat national des fonctionnaires de la culture في ولاية أم البواقي بالجزائر. وكان معمري قد تعرض لتهديدات وإجراءات انتقامية بعد تنظيمه حملة نقابية في القطاع الثقافي في عام ٢٠٢٤.

أدّى رصد انتهاكات حقوق الإنسان خلال الاحتجاجات أيضًا إلى عمليات اعتقال تعسفية. ففي الإكوادور، احتجزت الشرطة تعسفيًا جافيت غوزمان

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

وميغيل آنخيل بيريز من المؤسسة الإقليمية للاستشارات في حقوق الإنسان في كيتو بينما كانا يراقبان الاحتجاجات ضد الرئيس دانييل نوبوا، رغم أنهما عرّفا عن نفسيهما بوضوح كمراقبين. وفي أيّار/مايو ٢٠٢٥، تم اعتقال المدافع عن حقوق الإنسان والشاعر من الشعوب الأصلية إستيبان بينس كاربينتيرو تعسفيًا أثناء توثيقه احتجاجًا سلميًا في تولي، بنما. وفي السلفادور في ١٢ أيّار/مايو ٢٠٢٥، اعتقلت الشرطة تعسفيًا قائد المجتمع المحلي خوسيه آنخيل بيريز خلال وقفة سلمية نُظّمت خارج مقر الرئاسة من قبل أكثر من ٣٠٠ عائلة من مجتمع إل بوسكي للاعتراض على إخلائهم الوشيك. وفي اليوم التالي، احتجزت السلطات المدافع البيئي أليخاندرو إنريكيز، الممثل القانوني للتعاونية، على خلفية الاحتجاج. ووجّهت لكليهما تهم الإخلال بالنظام العام وعرقلة سير العدالة، ولا يزالان رهن الاحتجاز.

السلفادور: احتجاج يطالب بالإفراج عن ناشطين معتقلين (تصوير: منتدى المياه في السلفادور)

لا تزال المدافعات عن حقوق الإنسان ونشطاء مجتمع الميم عرضة للهجمات والاعتقالات. ففي كازاخستان، احتجزت الشرطة زانار سيكيربابيفا وغولزادا سيرجان، المؤسِّستين المشاركتين لمنظمة «فيمينيتا» النسوية والمدافعة عن حقوق مجتمع الميم، بعد أن اقتحم محرضون مناهضون للنسوية فعاليتهما. وقد فُرضت عليهما غرامات بتهمة قيادة منظمة غير مسجلة. كما رفضت السلطات مرارًا تسجيل منظمة «فيمينيتا». وفي المغرب، اعتقلت السلطات المدافعة عن حقوق الإنسان والمدوّنة سعيدة العلمي في ١ تموز/يوليو ٢٠٢٥، وفي أيلول/سبتمبر حُكم عليها بالسجن ثلاث سنوات وغرامة مالية كبيرة بتهم إهانة هيئة منظمة قانونيًا، ونشر ادعاءات كاذبة، وإهانة القضاء. وفي فنزويلا، في أوائل آب/أغسطس ٢٠٢٥، اعتقلت الشرطة المحامية والمدافعة عن حقوق الإنسان مارثا ليا غراخاليس بعد مشاركتها في نشاط تضامني أمام مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في كاراكاس.

شهدت ممارسات القمع العابر للحدود (التي تشمل مجموعة من الأساليب مثل الخطف غير القانوني، والترهيب، والمراقبة، والتي تستخدمها الحكومات لقمع معارضيها داخل الجاليات في الخارج) تصعيدًا هذا العام، مع توثيق حالات في عدة مناطق. وقد تواصل نمط القمع العابر للحدود في آسيا والمحيط الهادئ خلال عام ٢٠٢٥، كما وثّق سيفيكوس مونيتور حالات تعاون بين حكومات لاعتقال معارضين بشكل غير قانوني، وخطفهم، وترحيلهم، وفي بعض الحالات قتلهم في الخارج في شرق القرن الأفريقي وغرب إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وكذلك في نيكاراغوا وفنزويلا (انظر الفصول الإقليمية).

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

أبرز عشرة انتهاكات على الصعيد العالمي

1 احتجاز المتظاهرين

2 اعتقال الصحفيين

3 احتجاز مدافعين عن حقوق الإنسان

4 هجوم على الصحفيين

5 الاستخدام المفرط للقوة

6 تفريق الإحتجاجات

7 تهديد الصحفيين

8 الرقابة

9 قانون تقييدي

10 محاكمة مدافعين عن حقوق الإنسان

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

التشريعات واللوائح التقييدية: اتجاه مستمر وواسع الانتشار

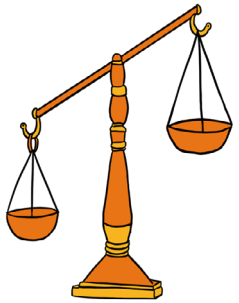

في عام ٢٠٢٥، وثّق سيفيكوس مونيتور اعتماد أو اقتراح قوانين ولوائح تقييدية تؤثّر على الحريات المدنية في ما لا يقل عن ٦٦ دولة، مما يجعل القوانين التقييدية تاسع أكثر انتهاك انتشارًا في المجال المدني عالميًا.

يمثّل اعتماد القوانين التقييدية واقتراحها اتجاهًا مستمرًا منذ عدة سنوات. فقد دعت الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية لحقوق الإنسان والعديد من منظمات المجتمع المدني الدول إلى وقف انتشار القوانين التي تقيّد الحريات المدنية بشكل غير مبرر، وهي دعوات لم تلقَ استجابة تُذكر. ولا تزال الحكومات تطرح قوانين تقييدية جديدة في جميع المناطق وفي جميع فئات تقييم المجال المدني، مما يقوّض حريات تكوين الجمعيات والتعبير والتجمّع السلمي. ويتتبّع سيفيكوس مونيتور القوانين التقييدية سواء المُعتمدة أو المُقترحة، إذ يمكن للقوانين المقترحة أن تؤثّر على المجال المدني وتتطلّب جهدًا كبيرًا من المجتمع المدني لمواجهتها.

يشمل هذا التحليل الإجراءات المُعتمدة أو المُقدَّمة في عام ٢٠٢٥، رغم أن العديد من القوانين التقييدية التي أُقرّت في السنوات السابقة لا تزال نافذة وتواصل تشكيل المجال المدني.

قوانين تقييد حرية تكوين الجمعيات

شهدت قوانين "العملاء الأجانب" انتشارًا واسعًا. إذ تفرض هذه القوانين على المنظمات التي تتلقى تمويلًا أجنبيًا أن تسجل نفسها وأن تُعرِّف بذاتها كـ"عميل أجنبي". وبالإضافة إلى الأعباء الإدارية، تعيق هذه القوانين جمع التمويل عادةً وتفرض ضرائب عقابية على المنح الأجنبية، كما تُسهم في وصم المنظمات. وقد قامت روسيا، التي أرست النموذج المعاصر لقوانين "العملاء الأجانب"، بتوسيع قانونها هذا العام، وكذلك فعلت الهند.

كما أدخلت عدة دول تدابير مماثلة أو هددت بإدخالها في عام ٢٠٢٥، بما في ذلك البوسنة والهرسك، جمهورية إفريقيا الوسطى، الإكوادور، السلفادور، جورجيا، هنغاريا، إسرائيل، كازاخستان، باراغواي، سلوفاكيا وزيمبابوي. وفي السلفادور، كانت آثار اعتماد مثل هذه القوانين فورية، إذ أغلقت منظمات حقوقية راسخة وروابط صحفية أبوابها أو اضطرت إلى نقل عملياتها إلى الخارج.

تجاهل مدخلات المجتمع المدني عند صياغة التشريعات واعتمادها

سجّل سيفيكوس مونيتور عدة حالات تم فيها إعداد قوانين تؤثر على المجتمع المدني من خلال عمليات استبعدت منظمات المجتمع المدني أو تجاهلت ملاحظاتها. فعلى سبيل المثال، في عام ٢٠٢٥، اعتمدت بنين تعديلًا على قانون المنظمات غير الحكومية بدون دعوة منظمات المجتمع المدني لمراجعة المسودة أو التعليق عليها. وفي قيرغيزستان، رغم إجراء مشاورات موسّعة مع ممثلي وسائل الإعلام بشأن قانون إعلام جديد، فإن النسخة التي تم اعتمادها في النهاية أسقطت تغييرات أساسية سبق الاتفاق عليها. فقام البرلمان بتمرير القانون على عجل، إذ جمع بين القراءتين الثانية والثالثة في يوم واحد في نهاية دورته. وفي كندا، تم اعتماد قوانين شاملة وواسعة النطاق على المستويين الفدرالي والإقليمي تتعلق بمشاريع البنية التحتية بدون الحصول على الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة للشعوب الأصلية التي ستتأثر بهذه الإجراءات الجديدة، رغم أن استشارتها تُعد التزامًا قانونيًا.

تـصفـح الـتـقـريـر

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيـا والمحيـط الهـادئ

أوروبا وآسيـا الوسطى

الشرق الأوسط وشمـال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

كما اعتمدت العديد من الحكومات أو اقترحت قوانين تزيد من متطلبات الامتثال وتفرض قيودًا جديدة على منظمات المجتمع المدني تحت ذريعة تحسين الشفافية، مما يضيف عوائق أمام تأسيس منظمات المجتمع المدني وتشغيلها وتمويلها ونطاق أنشطتها. وقد حدث هذا في عام ٢٠٢٥ في كل من أذربيجان، بوركينا فاسو، إثيوبيا، نيبال، هولندا، تايلاند، فيتنام، زامبيا، وفي الإكوادور من خلال عدة مشاريع قوانين. وغالبًا ما توسّع هذه التدابير من صلاحيات الإشراف لدى السلطات الحكومية، بما في ذلك القدرة على تقييد عمل المنظمات كما في اليونان، أو الحد من وصولها إلى التمويل كما في هنغاريا، أو حلّها كما في فنزويلا.

جورجيا: ممثلو منظمات غير حكومية وصحفيون ينظمون احتجاجًا في أروقة البرلمان الجورجي ضد مشروع قانون، تزامنًا مع تسجيل مجموعة من النواب مشروع قانون «حول شفافية النفوذ الأجنبي»

كما عدّلت حكومات أخرى قوانين قائمة تتضمن أحكامًا فضفاضة أو مبهمة يمكن استخدامها لاستهداف النشطاء والمنظمات. تشمل الأمثلة تعديلات على قوانين مكافحة الإرهاب في بيلاروسيا، باكستان وسيراليون، وكذلك تعديلات على قوانين مكافحة التطرف في روسيا.

قوانين تقييد حرية التجمع السلمي

في عام ٢٠٢٥، اعتمدت عدة دول تشريعات تزيد من تقييد الحق في التجمع السلمي. ففي الولايات المتحدة، قدمت ٤١ ولاية على الأقل بين كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل ٢٠٢٥ مشاريع قوانين لفرض قيود جديدة على الاحتجاجات. وفي سلوفينيا، قُدِّمت مسودات تعديلات على قانون التجمعات العامة من شأنها زيادة البيانات الشخصية المطلوبة من المنظمين وتوسيع التزاماتهم الإدارية. وفي قبرص، أصبحت المظاهرات الآن خاضعة لفترة إخطار إلزامية مدتها سبعة أيام، ويتوجب على المنظمين تقديم معلومات تفصيلية مسبقًا.

المجر: احتجاج في بودابست بعد إقرار البرلمان المجري حظر المسيرة السنوية لفخر المثليين (تصوير: بيرناديت سزابو/رويترز)

بعض القوانين باتت تقيّد موضوعات الاحتجاج. فقد أدخلت هنغاريا حظرًا على تنظيم أو حضور الفعاليات التي تُعد، وفقًا للسلطات، مخالفة لقوانين

تـصفـح الـتـقـريـر

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيـا والمحيـط الهـادئ

أوروبا وآسيـا الوسطى

الشرق الأوسط وشمـال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

حماية الطفل في البلاد، كما يسمح تعديل دستوري حديث للحكومة بحظر الفعاليات العامة التي تنظمها مجموعات مجتمع الميم. وفي ميانمار، وقبيل انتخابات غير ديمقراطية مقررة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٥، أصبح على المحتجين مواجهة حظر جديد يشمل أي خطاب أو نشاط تنظيمي يُعتبر موجّهًا نحو "تدمير جزء من العملية الانتخابية".

وتسعى الحكومات بشكل متزايد إلى تقييد المواقع التي يمكن أن تُنظَّم فيها الاحتجاجات. ففي كينيا، حاول البرلمان اقتراح قانون يمنع المظاهرات ضمن نطاق ١٠٠ متر من مؤسسات الدولة الرئيسية، بما في ذلك البرلمان، القصر الرئاسي، ومقار المحاكم. وفي كندا، تعتمد مقاطعات وبلديات مختلفة "قوانين الفقاعات" التي تحظر الاحتجاج السلمي في محيط البنى الاجتماعية الأساسية مثل دور العبادة والمدارس.

والأكثر إثارة للقلق هو إضافة تهم جديدة أو تشديد العقوبات في التشريعات. فقد أقرّت جورجيا وإيطاليا حزمًا قانونية واسعة تفرض قيودًا إضافية على الحقوق والحريات الأساسية، مثل فرض عقوبات على المشاركة في مظاهرات غير مصرح بها. وفي أوزبكستان، كان تنظيم "اضطرابات جماعية" والمشاركة فيها مُجرَّمًا بالفعل، لكن النسخة الجديدة من قانون العقوبات الأوزبكي أضافت عقوبات على تنظيم تدريبات استعدادًا لاحتجاجات جماهيرية. وفي المملكة المتحدة، جرى تجريم ارتداء أغطية الوجه في احتجاجات محددة، إضافة إلى إنشاء مخالفات جديدة متعلقة بالاحتجاج.

قوانين تقييد حرية التعبير

سجّل سيفيكوس مونيتور عدة تدابير تقوّض استقلالية وسائل الإعلام، وتوسّع الأسس المستخدمة لملاحقة الصحفيين قضائيًا، أو تعمل على منعهم من أداء مهامهم وفقًا لقواعد مهنتهم. ففي قبرص، يمكن أن يؤدي مشروع قانون جديد إلى رفع حق الصحفيين في حماية مصادرهم، أو السماح بتفتيش أجهزتهم الإلكترونية ومنازلهم ومكاتبهم. وأعادت جمهورية إفريقيا الوسطى العمل بالعقوبات الجنائية على المخالفات المهنية، موسّعة نطاق الملاحقة ليشمل إلى جانب مؤلفي المحتوى رؤساء التحرير ومديري التحرير والمذيعين.

الولايات المتحدة: أشخاص يشاركون في تجمع لدعم حرية الصحافة في مدينة نيويورك عقب اعتقال مصوّر صحفي (تصوير: مصطفى باسم/وكالة الأناضول)

قدمت عدة حكومات تدابير لإضعاف استقلالية وسائل الإعلام أو الهيئات المنظمة لها، بما في ذلك في إثيوبيا، حيث تعني التعديلات أن هيئة الإعلام لم تعد مطالبة بوجود تمثيل من المجتمع المدني، كما بات رئيس الوزراء هو من يعيّن مديرها العام بدلًا من البرلمان. وفي نيكاراغوا، منح إلغاء الحظر الدستوري على الرقابة الصحفية الحكومة صلاحيات أوسع لتقييد الإعلام المستقل. وفي دول أخرى، سعت السلطات إلى فرض سيطرة أكبر على وسائل الإعلام من خلال المطالبة بإفصاحات مالية مفصّلة، كما في بيرو، أو معلومات تتعلق بالبرمجة التحريرية، كما في التعديلات المقترحة في لبنان، أو عبر السعي لفرض محتوى مباشر، كما في زيمبابوي.

شهد عام ٢٠٢٥ اعتماد أو مناقشة عدة مشاريع قوانين للأمن السيبراني ولتنظيم وسائل التواصل الاجتماعي. وعلى الرغم من أنّ بعض هذه القوانين قد تهدف إلى غايات مشروعة مثل حماية البنى التحتية الحيوية

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

والبيانات الشخصية وردع التضليل، فقد قدّمت حكومات عدة مشاريع أو قوانين تمنح السلطات صلاحيات مفرطة من دون رقابة كافية. تحتوي هذه القوانين تعريفات فضفاضة وتوفّر أساسًا لحذف المعلومات ذات المصلحة العامة أو تجريم الخطاب عبر الإنترنت وإسكات المعارضين، لا سيما مع إدخال هذه القوانين في دول تعاني أصلًا من قيود خطيرة على المجال المدني. ويبدو أن بعض القوانين تحمل نوايا قمعية واضحة، بما في ذلك في زامبيا، حيث ما تزال قوانين الأمن السيبراني الجديدة تتضمن تعريفات مبهمة قد تُمكّن الوكالات الحكومية من تنفيذ مراقبة غير خاضعة للضوابط. وفي بعض الحالات، عُدّلت قوانين الأمن السيبراني التقييدية لمزيد من التحكم وتجريم الخطاب الإلكتروني، كما في باكستان، حيث اعتمدت تعديلات على قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥.

ونتيجة لهذه التغييرات القانونية، قد تُطالَب المؤسسات الإعلامية الآن بحذف محتوى يُعدّ "غير مكتمل"، كما في السلفادور، أو "مخالفًا لأيديولوجية الدولة"، كما في باكستان، وذلك تحت تهديد الإدراج على القوائم السوداء أو فرض الغرامات، كما في غامبيا. وقد زادت الصين العقوبات على عدم الالتزام بموجبات الرقابة والمراقبة الصارمة القائمة أصلًا، بينما يقترح "مشروع قانون وسائل التواصل الاجتماعي" في ميانمار معاقبة استخدام الشبكات الافتراضية الخاصة (VPNs) من دون تصريح، وهي أدوات يستخدمها الناس للتحايل على القيود المفروضة على الإنترنت، والوصول إلى المعلومات، ومشاركتها دوليًا.

السلفادور: رجل يعرض صحيفة تُعلن نجيب بوكيلي رئيسًا في سان سلفادور عقب إعادة انتخابه (تصوير: مارفن ريسينوس/ وكالة فرانس برس)

وفي إسرائيل، مُنحت الشرطة صلاحية استخدام الكاميرات والميكروفونات في الأجهزة الإلكترونية الشخصية. وفي هونغ كونغ، حصل مكتب المفوض على الحق في مطالبة الشركات الخاصة بتقديم "المعلومات ذات الصلة" غير المحددة إذا اشتبه بوقوع جريمة، من دون الحاجة إلى مذكرة قضائية.

وتُناقَش حاليًا مشاريع قوانين مشابهة في أنغولا وبربادوس ونيبال، تتضمن أحكامًا فضفاضة تجرّم نشر الأخبار الكاذبة أو التعبيرات التي تُعدّ تشهيرية.

القوانين التي تقلّص الرقابة العامة

بينما تمنح السلطات نفسها صلاحيات متزايدة مبنية على مفاهيم مبهمة، يتمّ في المقابل تقليص حقوق الجمهور في المشاركة أو الوصول إلى المعلومات. وقد لوحظ ذلك في مالطا، حيث تم تعديل القانون الجنائي لجعل طلب المواطنين فتح تحقيقات في قضايا الفساد المحتمل أكثر صعوبة، رغم التعبئة الشعبية الواسعة. وفي فانواتو، تم تعديل قانون الحق في الحصول على المعلومات لتقييد وصول الجمهور إلى القرارات الصادرة عن مجلس الوزراء. أما في قيرغيزستان، فقد تم حلّ الهيئة المستقلة المكلّفة بمراقبة مرافق الاحتجاز ومنع التعذيب، وهي هيئة كانت تعمل بشكل وثيق مع منظمات المجتمع المدني.

القمع الرقمي

لقد غيّرت التقنيات الرقمية طريقة مشاركة الناس ومنظمات المجتمع المدني في الحياة العامة، إذ أتاحت فرصًا غير مسبوقة للدعوة والمشاركة المدنية والتعبئة. فقد لعبت وسائل التواصل الاجتماعي، على سبيل المثال، دورًا رئيسيًا في تعبئة الاحتجاجات الشبابية عام ٢٠٢٥. ولكن في الوقت نفسه، شهدنا ارتفاعًا مقلقًا في الانتهاكات التي تستهدف الحريات الرقمية للمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين ووسائل الإعلام.

في عام ٢٠٢٥، كان لما لا يقل عن ١١٪ من انتهاكات المجال المدني التي وثقها سيفيكوس مونيتور بُعدٌ رقمي. شملت هذه الانتهاكات: تقييد الإنترنت مثل قطع الخدمة أو حجب وسائل التواصل الاجتماعي، الرقابة على الإنترنت عبر حجب المواقع والروابط، توقيف ومحاكمة المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين بسبب آرائهم على الإنترنت، الترهيب والمضايقات الرقمية، سنّ قوانين تُجرّم التعبير الإلكتروني، إضافة إلى القيود المفروضة من قبل المنصات نفسها، مثل خوارزميات قمع المحتوى أو إزالته تحت ضغط الحكومات. على الأرجح أن أرقام السيفيكوس مونيتور تقلّل من حجم الانتهاكات الرقمية، لأن بعض الممارسات مثل التلاعب المنسّق بالمحتوى خلال الانتخابات والاحتجاجات، وحملات التضليل، والتهديدات الرقمية، والمراقبة، والتشهير، ليست موثقة بشكل منهجي أو يصعب تتبعها.

فرنسا: شرطي يقف للحراسة قرب موقع خزان مياه قبيل احتجاج ضد «الأحواض المائية العملاقة» في سانت-سولين (تصوير: فيليب لوبيز/وكالة فرانس برس)

قيود الإنترنت

لا تزال الحكومات تفرض قيودًا على الإنترنت، خصوصًا خلال الانتخابات والاحتجاجات، كتكتيك لمنع التعبئة وإسكات المعارضة. فقد أصبحت عمليات قطع الإنترنت — سواء كانت شاملة أو عبر حجب بيانات الهاتف أو منصات التواصل — أداة قوية لتعطيل تنظيم الاحتجاجات والحد من مشاركة المعلومات ومنع توثيق الانتهاكات. ففي الكاميرون، تم الإبلاغ عن انقطاعات للإنترنت في عدة مناطق اعتبارًا من ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥، في ظل توتر أعقب انتخابات غير ديمقراطية منحت الرئيس بول بيا ولاية ثامنة.

بين ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر و٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٥، أكد موقع "نت بلوكس" حدوث قطع شامل للإنترنت في تنزانيا خلال انتخابات عامة غير تنافسية واحتجاجات حاشدة بعدها. كما وثّق سيفيكوس مونيتور حجب منصات التواصل، بما في ذلك تطبيقات المراسلة. ففي كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥، أمرت هيئة الاتصالات الوطنية في جنوب السودان جميع مزودي خدمات الإنترنت بحجب الوصول إلى وسائل التواصل الاجتماعي لمدة تتراوح بين ٣٠ و٩٠ يومًا، بحجة وقف انتشار فيديوهات تُظهر عمليات قتل مزعومة لمواطنين من جنوب السودان في السودان، والتي أشعلت احتجاجات عنيفة وهجمات انتقامية. وفي أيّار/مايو ٢٠٢٥، أمرت فيتنام مزودي خدمات الاتصالات بحجب تطبيق "تلغرام"، متهمةً التطبيق بعدم التعاون في مواجهة جرائم مزعومة ارتكبها مستخدموه. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٢٥، أمرت حكومة نيبال هيئة الاتصالات بحجب ٢٦ منصة تواصل غير مسجّلة، من بينها فيسبوك، إكس (تويتر سابقًا)، يوتيوب، وإنستغرام. جاء القرار بعد مهَل متكررة بموجب توجيه تشغيل وسائل التواصل الاجتماعي لعام ٢٠٢٣، الذي يفرض على المنصات أن تسجّل محليًا، وتعيّن ضباط ارتباط، وتحدّد موظفين لمعالجة الشكاوى. في حين امتثل "تيك توك" و"فايبر"، رفضت معظم المنصات العالمية، ما أدى إلى قرار الحجب. وقد

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

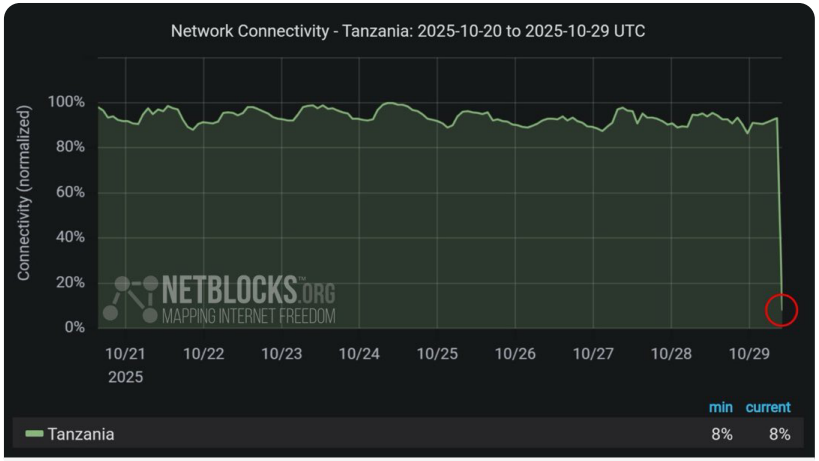

وثّقت منظمة «نتبلوكس» انقطاعًا للإنترنت على مستوى البلاد في تنزانيا خلال شهر أكتوبر

أدّى هذا الحظر إلى اندلاع احتجاجات شبابية واسعة في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٥ في كاتماندو وبوخارا وبوتوال وغيرها، للمطالبة بإنهاء الفساد ورفع الحجب.

صارت تلجأ السلطات إلى إبطاء سرعة الإنترنت أو فرض قيود انتقائية تستهدف تطبيقات محدّدة أو مناطق معيّنة لردع المتظاهرين ومنع مشاركة المعلومات. ففي تركيا خلال احتجاجات آذار/مارس ٢٠٢٥، فرضت السلطات تباطؤًا واسعًا على سرعة جميع منصات التواصل والتطبيقات، بما في ذلك إنستغرام، سيغنال، تلغرام، تيك توك، واتساب، إكس/تويتر ويوتيوب، وقد استمر التقييد لمدة وصلت إلى ٤٢ ساعة لبعض المستخدمين. وفي السودان في تموز/يوليو ٢٠٢٥، أعلنت هيئة تنظيم الاتصالات حجب ميزة المكالمات الصوتية والمرئية على واتساب، بحجة "الأمن" وحماية "المصالح العليا للدولة".

المراقبة وبرامج التجسس

استخدمت السلطات أيضًا وسائل المراقبة، بما في ذلك برامج التجسس، ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والمتظاهرين. في شباط/فبراير ٢٠٢٥، ظهرت تقارير في إيطاليا تفيد بأن الصحفي الاستقصائي فرانشيسكو كانشيلاتو، الذي كشف عن عناصر مؤيدة للفاشية داخل الجناح الشبابي لحزب رئيسة الوزراء اليمينية المتطرفة جورجيا ميلوني، بالإضافة إلى ناشطين في حقوق اللاجئين لطالما ندّدوا بتواطؤ إيطاليا في انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا، كانوا مستهدفين ببرنامج Graphite، وهو برنامج تجسس ذو طراز عسكري يُباع حصريًا للحكومات. وفي صربيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤، كشفت التحقيقات أن جهاز الأمن والاستخبارات استخدم برامج تجسس لمراقبة هواتف نشطاء وصحفيين، بمن فيهم طالب مشارك في احتجاجات مستمرة مناهضة للحكومة بدأت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٤.

في الصين، التي تمتلك نظام رقابة على الإنترنت واسعًا ومتقدمًا، سيؤدي تطبيق متطلب حكومي جديد للهوية الرقمية، يفرض على المستخدمين التسجيل عبر تطبيق المصادقة الوطنية للهوية الإلكترونية، إلى زيادة تقييد إخفاء الهوية على الإنترنت وتعزيز قدرة السلطات على التجسس والتحكم في الخطاب عبر الإنترنت. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، يستخدم برنامج Catch and Revoke، وهو مبادرة مشتركة لوزارة الأمن الداخلي ووزارة العدل ووزارة الخارجية، الذكاء الاصطناعي لمراقبة حسابات وسائل التواصل الاجتماعي لآلاف حاملي تأشيرات الطلاب، بحثًا عن محتوى يبيّن تعاطف مع حركة حماس أو غيرها من المجموعات المصنفة. كما يشارك الفاعلون غير الحكوميين في أعمال المراقبة. ففي آب/أغسطس ٢٠٢٥، تبيّن أن جامعة ملبورن في أستراليا انتهكت قوانين الخصوصية من خلال استخدام معلومات لتتبع الطلاب المشاركين في احتجاج تضامني مع فلسطين في عام ٢٠٢٤.

نظرة عن كثب على المراقبة الوطنية في الصين (تصوير: منظمة «سيفغارد ديفندرز»)

تـصفـح الـتـقـريـر

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيـا والمحيـط الهـادئ

أوروبا وآسيـا الوسطى

الشرق الأوسط وشمـال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

الرقابة على الإنترنت

تشمل حالات الرقابة على الإنترنت الإزالة أو الحجب التعسفي للمحتوى عبر الإنترنت. في رومانيا، قبل إعادة الانتخابات الرئاسية في أيار/مايو ٢٠٢٥، وبعد أن ألغت السلطات تصويت عام ٢٠٢٤ بذريعة التدخل الأجنبي من روسيا، أدخلت السلطات قوانين صارمة للغاية تتعلق بالمحتوى الإلكتروني للحد من انتشار المعلومات المضللة الروسية الداعمة لمرشحي اليمين المتطرف. وبموجب لوائح الطوارئ التي أُدخلت في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥، جرى تصنيف مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي، بما في ذلك الناخبون وكذلك المرشحون والمؤثّرون السياسيون، كـ"فاعلين سياسيين" إذا كان معظم محتواهم ذا طبيعة سياسية، مما أخضعهم لقواعد صارمة بشأن الإعلانات السياسية وسهّل إزالة المحتوى. حتى ٤ نيسان/أبريل ٢٠٢٥، صدرت أكثر من ٤,٠٠٠ أمر إزالة محتوى، استهدفت معظمها منصة تيك توك. وفي الجزائر، أصبح موقع منظمة ريبوست إنترناسيونال، التي توفر معلومات حول حقوق الإنسان وتنشر تحقيقات وتقارير عن قمع الصحفيين والقيود على حرية التعبير، غير متاح للمستخدمين في نيسان/أبريل ٢٠٢٥.

وبالإضافة إلى حجب المحتوى وإزالته، أصدرت السلطات أوامر وإشعارات تُلزم بتصحيح المحتوى. في سنغافورة، استخدمت الحكومة على نطاق واسع قانون حماية المجتمع من الأكاذيب والتلاعب عبر الإنترنت للحد من حرية التعبير لدى الصحفيين ووسائل الإعلام. على سبيل المثال، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤، أصدرت الحكومة أوامر تصحيحية لوكالة بلومبرغ ولعدة وسائل إعلام محلية بعد نشرها تقارير حول صفقات عقارية فاخرة تتضمن صناديق ائتمانية وهياكل ملكية غير شفافة. ادّعت السلطات أن المقالات احتوت على معلومات غير دقيقة، ما ألزم أربعة منافذ إعلامية بنشر إشعارات تصحيح تفرضها الحكومة والربط بالتوضيحات الرسمية.

وأدّت الرقابة التي تفرضها المنصات إلى إزالة محتوى وحسابات على وسائل التواصل الاجتماعي، غالبًا عقب ضغوط من الدولة. ففي تموز/يوليو ٢٠٢٥،

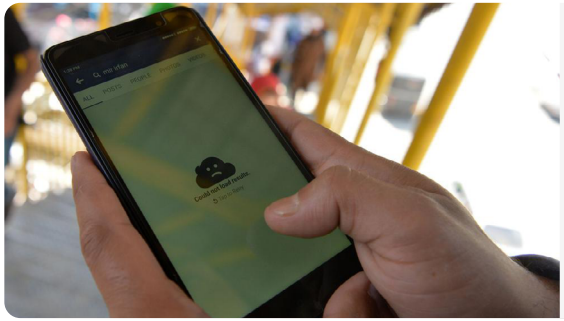

تعطيل أكثر من ٨,٠٠٠ حساب على منصة إكس/تويتر، بما في ذلك وسائل إعلام مقرّها كشمير مثل «فري برس كشمير» و«ذا كشميريات» و«مكتوب ميديا» (تصوير: وكالة فرانس برس)

أفيد بأن السلطات في الهند أمرت منصة X/تويتر بحجب أكثر من ٢,٠٠٠ حساب، بما في ذلك حسابان تابعان لوكالة رويترز للأنباء. وقد علّق الحسابان مع رسالة تفيد بأن المحتوى "محجوب في الهند استجابة لطلب قانوني". وفي أيار/مايو ٢٠٢٥، أمرت السلطات الهندية بحجب أكثر من ٨,٠٠٠ حساب إضافي على X/تويتر، بما في ذلك وسائل إعلامية من كشمير مثل Free Press Kashmir و The Kashmiriyat و Maktoob Media التي تركز على حقوق الإنسان. وفي الإكوادور، أزال فيسبوك العديد من المنشورات من ثلاثة منافذ إعلامية رقمية — Mumarta وRadio Reloj وRadio Voz de Upano — مما حدّ من انتشار تقاريرها حول شبهات مخالفات في عمليات التعاقد العام في بلدية مورونا كانتون. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥، أزالت شركة ميتا محتوى من حساب الصحفي التشيلي دانييل ماتامالا على إنستغرام بعد نشره مقال رأي في صحيفة لا تيرسيرا انتقد فيه دور المنصات الرقمية في نشر المعلومات المضللة وتسهيل خطاب الكراهية والتأثير على الرأي العام.

تجريم الخطاب عبر الإنترنت

وثّق سيفيكوس مونيتور العديد من حالات تجريم الخطاب عبر الإنترنت، بما في ذلك اتخاذ إجراءات جنائية ضد أشخاص بسبب تعبيرهم الإلكتروني، عادةً

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

عبر استخدام نصوص قانونية فضفاضة وواسعة النطاق تتعلق بالمعلومات المضللة والأخبار الكاذبة والجرائم الإلكترونية وغيرها. في ٢٠ آذار/مارس ٢٠٢٥، حكمت المحكمة الجنائية في قطر على الناشطة الإلكترونية أم ناصر بالسجن ثلاث سنوات وغرامة قدرها ٥٠,٠٠٠ ريال قطري (نحو ١٣,٦٥٠ دولارًا أمريكيًا)، بتهم نشر شائعات كاذبة، وإدارة حساب على وسائل التواصل الاجتماعي لنشر تلك الشائعات، وإهانة القضاء القطري. وفي نيبال في آب/أغسطس ٢٠٢٥، وُجّهت للصحفي ديل بوشان باثاك تهمة نشر مواد غير قانونية بموجب قانون المعاملات الإلكترونية لعام ٢٠٠٨، الذي يُستخدم بانتظام لقمع التعليقات الإلكترونية وملاحقة الصحفيين. جاءت التهم بعد نشر ادعاء على قناة باثاك في يوتيوب يفيد بأن جايفير سينغ ديوبا، نجل سياسيين نافذين في نيبال، مرتبط بصفقات مشبوهة.

الترهيب والتهديدات عبر الإنترنت ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين

أكثر من ٣٠ في المئة من أعمال الترهيب والتهديد ضد الصحفيين التي وثقها سيفيكوس مونيتور تمت عبر الإنترنت. ومن المرجح أن تكون التهديدات والعنف عبر الإنترنت أقل من المُبلّغ عنها، لكنها تزايدت مع انتشار وسائل التواصل الاجتماعي، ولها أبعاد جندرية، إذ تُوجَّه العديد من حملات الترهيب والتهديد بشكل خاص ضد النساء. في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥، أفادت المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالمدافعين عن حقوق الإنسان، ماري لولور، بأنها تلقت معلومات عن حملة تشهير إلكترونية ضد المدافعة الباكستانية عن حقوق النساء، الأستاذة أمار سيندهو، وهي عضو في مجموعة نسوية وناشطة وشاعرة ومؤسِّسة مقهى "خانه بدوش" الذي يجتمع فيه الناشطون والفنانون. وقد تعرضت سيندهو للمضايقات الإلكترونية والترهيب عبر الإنترنت. وفي ٥ أيار/مايو ٢٠٢٥ في أوكرانيا، أفاد صحفي "فيلني راديو" يفهين فاكولينكو بأنه تلقى رسائل مهينة وتهديدية عبر فيسبوك من يفهين يفليف، المتحدث باسم الإدارة العسكرية لمدينة كييف، الذي هدده بحسب الادعاءات بـ"تحطيم وجهه" ووصفه بأنه "عدو الشعب الأوكراني". جاءت الرسائل بعد تحقيق نشرته "فيلني راديو" يزعم وجود شبهات فساد تتعلق بوالد يفليف. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، تلقى الصحفي المستقل دانييل ميشومبيرو، المقيم في غوما، ردودًا تهديدية في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥ بعد نشره صورة لعائلته على منصة X/تويتر، تضمنت اتهامات له بنشر "أخبار كاذبة" واقتراحات بأنه ينبغي أن يفرّ إلى رواندا مع اللاجئين الآخرين، أو أن يلتمس الحماية من قوات تمرد M٢٣ هربًا من الانتقام.

البروفيسور أمار سيندو (الصورة من مهرجان كراتشي الأدبي)

يُعدّ كشف المعلومات الشخصية دون موافقة الأشخاص شكلًا آخر من أشكال الترهيب عبر الإنترنت ضد الناشطين والصحفيين. ففي ٢٨ آذار/مارس ٢٠٢٥، تعرض ما لا يقل عن ١٨ صحفيًا لهجوم من هذا النوع في ولاية تشياباس المكسيكية، عندما نُشرت أسماؤهم وصورهم وتفاصيل جهات عملهم، وفي بعض الحالات اتهامات غير مثبتة بصلات بالجريمة المنظمة، على صفحة فيسبوك وموقع إلكتروني. وفي الولايات المتحدة في شباط/فبراير ٢٠٢٥، كان المواطن الأمريكي الفلسطيني خان سور — الذي احتُجز تعسفيًا في الشهر التالي — وزوجته مافيز صالح، هدفًا لحملات تشهير منسقة وعمليات كشف المعلومات الشخصية بعد انتقادهما العلني للإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل في غزة.

وتشمل الأساليب الأخرى الموثقة: إغلاق الحسابات والمواقع الإلكترونية، المراقبة الخوارزمية، التحرش الإلكتروني المنسق (غالبًا بآثار جندرية)، حملات التضليل، وبرامج التجسس — وكلها تشكل تهديدًا متزايدًا ومتطورًا للمساحة المدنية.

تطورات إيجابية

يواصل المجتمع المدني إظهار قدرة لافتة على الصمود، محققًا انتصارات مهمة في صون الحريات المدنية. فقد أدت جهود المناصرة المستمرة والضغط الشعبي إلى سحب إجراءات قمعية، ومحاسبة على انتهاكات سابقة، وتنفيذ إصلاحات جوهرية. فيما يلي بعض الأمثلة البارزة خلال العام الماضي.

بولندا: رجل يهتف بشعارات عبر مكبر صوت وهو يقف محاطاً بدخان أحمر من المشاعل خلال مظاهرة دعماً للفلسطينيين في وارسو، في ١٢ أكتوبر ٢٠٢٥. (الصورة من Wojtek RADWANSKI / AFP)

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

1 مشروع قانون بارز لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان في مجال البيئة في تشيلي

في تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٢٥، وافقت غرفة النواب في تشيلي على مشروع قانون حماية المدافعين عن حقوق الإنسان في البيئة، ليشكّل أول إطار قانوني شامل في البلاد يعترف بحقوق من يدافعون عن البيئة والطبيعة ويحميها. ينتقل المقترح الآن إلى مجلس الشيوخ للمزيد من المداولات.

جاء هذا التطوّر بعد الموافقة الأولية للجنة البيئة والموارد الطبيعية في نيسان/أبريل ٢٠٢٥، عقب مناصرة مستمرة من المجتمع المدني وامتثالًا لالتزامات تشيلي بموجب اتفاقية إسكاثو، وهي معاهدة إقليمية لعام ٢٠٢٢ توفر ضمانات للمدافعين عن البيئة. وإذا تم تبنيه، فسيفرض التزامات ملزمة تضمن قدرة المدافعين عن البيئة على أداء عملهم بدون عنف. كما يحدد مبادئ توجيهية تشمل المساءلة والمساواة وعدم التمييز والتقدّم والشفافية. وقد رحّبت مجموعات المجتمع المدني بهذه الخطوة باعتبارها استجابة طال انتظارها لتزايد الهجمات على المدافعين عن البيئة، خصوصًا في المناطق المتأثرة بالتدهور البيئي والصناعات الاستخراجية والنزاعات الحرجية.

تشيلي: دعاة حماية البيئة يتظاهرون في سانتياغو دعماً لمشروع قانون حماية المدافعين عن حقوق الإنسان (الصورة من Escazú Ahora)

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

2

بنغلاديش: الحكومة الانتقالية تلتزم بإصلاحات في مجال حقوق الإنسان وتُفرج عن النشطاء والمحتجين وتحقق في الجرائم السابقة

منذ انتقالها السياسي في ٢٠٢٤ بعد احتجاجات جماهيرية أجبرت على تغيير الحكومة، اتخذت بنغلاديش خطوات ملحوظة نحو المساءلة وإصلاح حقوق الإنسان. دعت السلطات الانتقالية مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان لإجراء بعثة مستقلة لتقصي الحقائق بشأن الانتهاكات التي ارتكبت خلال حملة القمع الحكومية السابقة على احتجاجات ٢٠٢٤. ونُشر تقرير مفصّل في شباط/فبراير ٢٠٢٥. كما أنشأت الحكومة ست لجان إصلاح، من بينها لجنة تحقيق حول حالات الاختفاء القسري. وقد وافقت الحكومة على مرسوم لمعالجة قضايا الاختفاء. وبدأت المحاكم بإسقاط القضايا ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، بمن فيهم أولئك المتهمون بموجب قانون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القمعي، ما يشير إلى بوادر تقدّم رغم استمرار التوترات وتسجيل تقارير عن العنف.

بنغلاديش: متظاهرون يلوحون بعلم بنغلاديش الوطني خلال مسيرة الشهداء، وهي مسيرة نظمتها منظمة "طلاب ضد التمييز" بمناسبة مرور شهر على الإطاحة برئيسة الوزراء السابقة للبلاد الشيخة حسينة (الصورة من مونير أوز زمان/AFP)

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

3

جمهورية إفريقيا الوسطى تعتمد قانونًا لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان

في ٢٧ كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠٢٤، اعتمدت الجمعية الوطنية في جمهورية إفريقيا الوسطى قانونًا مخصّصًا لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان. يضع التشريع ضمانات معززة للمدافعين، بما في ذلك الحصول على المساعدة القانونية وضمانات ضد التخويف والانتقام وإجراءات أمنية. ومن خلال تعزيز حرية تكوين الجمعيات والتعبير والتجمع السلمي، يمثّل القانون خطوة مهمة نحو ضمان ظروف أكثر أمنًا للمجتمع المدني العامل في بيئة غالبًا ما تكون معادية.

4

لجنة للتحقيق في الهجمات على المجتمع المدني في عهد الحزب الحاكم السابق في بولندا

في نيسان/أبريل ٢٠٢٥، أعلن وزير الداخلية البولندي توماش سيمونياك ووزير العدل آدم بودنار إنشاء لجنة للتحقيق في إساءة استخدام السلطة ضد المجتمع المدني خلال حكم الحكومة السابقة التابعة لحزب القانون والعدالة (PiS). سيوثّق هذا الهيكل الهجمات على حرية تكوين الجمعيات والتعبير والتجمع السلمي ويقترح تدابير لتعزيز حماية المجتمع المدني. كما أوضح الوزيران أن اللجنة ستبحث آليات التعويض للضحايا. ووصفت رئيسة اللجنة، سيلفيا غريغورتشيك-أبرام، حملة القمع خلال فترة حكم الحزب بأنها "هجوم ممنهج" يهدف إلى إسكات المعارضة.

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

5 المحكمة العليا تزيل بندًا قمعيًا من قانون الوطنيين في زيمبابوي

أصدرت المحكمة العليا في زيمبابوي تقدّمًا مهمًا لحقّ التجمع السلمي في حزيران/يونيو ٢٠٢٥، بإلغاء المادة ٢٢A(٣) من قانون الوطنيين القمعي. كانت هذه المادة تُجرّم المشاركة في اجتماعات تناقش أو تدعو إلى فرض عقوبات على زيمبابوي، وتُفرض عقوبات قاسية، من بينها الحرمان من تولي المناصب العامة وفقدان الحق في التصويت وإلغاء الجنسية. ووجدت المحكمة أن النص غامض وواسع بشكل مفرط وينتهك الحقوق الدستورية في حرية تكوين الجمعيات والتعبير. ورحّب المجتمع المدني بالحكم في القضية التي رفعتها تحالف إعلام زيمبابوي والناشط زينزيل ندبيلي. ومع ذلك، تواصل مجموعات الحقوق الدعوة إلى إلغاء القانون بأكمله، إذ لا تزال مواد قمعية أخرى سارية.

6 السويد: بنك سويدبنك يوقف القروض لشركات الوقود الأحفوري بعد ضغط مستمر من المجتمع المدني

بعد أشهر من الضغط من مجموعات حملات ومستهلكين، أوقف بنك سويدبنك إلى حد كبير إصدار قروض جديدة لشركات الوقود الأحفوري. جاء هذا التحول بعد قرارات من المساهمين وحركة تعبئة واسعة قادها "دليل التمويل العادل – السويد" والجمعية السويدية لحماية الطبيعة، اللذان انتقدا البنوك لتمويلها توسّع النفط والغاز غير المتوافق مع أهداف المناخ. ورحّبت منظمة التمويل العادل الدولية بالقرار باعتباره انتصارًا ناتجًا عن نشاط منسق، مشيرة إلى أن كلًا من بنك هاندلزبانكن وسويدبنك قد أوقفا الآن تمويل التوسّع في الوقود الأحفوري. لكن النشطاء يؤكدون أن بنوكًا نوردية كبرى أخرى تواصل تمويل مثل هذه المشاريع، مما يبرز الحاجة إلى مواصلة الضغط.

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

7

الفلبين: مرسوم جديد في مدينة باغيو يعزّز حماية المدافعين عن حقوق الإنسان

في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٥، رحّبت مجموعات حقوقية باعتماد مدينة باغيو لمرسوم حماية المدافعين عن حقوق الإنسان كخطوة كبيرة نحو الاعتراف بشرعية وأهمية عمل حقوق الإنسان في الفلبين. يؤكد المرسوم أن الدفاع عن حقوق الإنسان حق أساسي، ويضمن الحريات الجوهرية، بما في ذلك حقّ تشكيل المنظمات، والوصول إلى الموارد، والتفاعل مع الهيئات الحكومية، وتبادل المعلومات. كما يمنح المدافعين حق الوصول إلى أماكن الاحتجاز، مما يعزز الحماية ضد التعذيب. ويضع التزامات إيجابية على السلطات المحلية ويوفر سبل إنصاف مثل الدعم القانوني والنفسي والاجتماعي للمدافعين وغيرهم ممن يواجهون المخاطر.

الفلبين: متظاهرون يشاركون في مسيرة احتجاجية ضد مشاريع زائفة للسيطرة على الفيضانات في مانيلا في ٢١ سبتمبر ٢٠٢٥ (الصورة من TED ALJIBE/AFP)

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

8

البوسنة والهرسك: اتحاد البوسنة يعتمد إصلاحات تُجرّم قتل الإناث

في حزيران/يونيو ٢٠٢٥، اعتمد اتحاد البوسنة والهرسك تعديلات بارزة على قانون العقوبات تُجرّم قتل الإناث. تُعرّف التعديلات العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد النساء بأنه عنف موجّه ضد امرأة لكونها امرأة أو يؤثر عليها بشكل غير متناسب، وتصنّف «القتل القائم على النوع الاجتماعي لشخص أنثى» كجريمة يُعاقب عليها بالسجن لمدة ١٠ سنوات أو حتى ٤٥ سنة في الحالات الشديدة. كما تُجرّم التعديلات توزيع مواد إساءة جنسية لأطفال تُنتج بواسطة الذكاء الاصطناعي. تأتي هذه الإصلاحات بعد سنوات من المناصرة من قبل نشطاء ومنظمات المجتمع المدني ولجان برلمانية، إلى جانب تعبئة شعبية ضد قتل النساء والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

البوسنة: تجمع المواطنون للاحتجاج تحت شعار "أريد أن أعيش من عملي" بمناسبة اليوم العالمي للمرأة في ٨ مارس ٢٠٢٥، في سراييفو، البوسنة والهرسك. (الصورة من سمير جورداموفيتش/أناضول عبر غيتي إيمدجز)

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

إفريقيا جنوب الصحراء

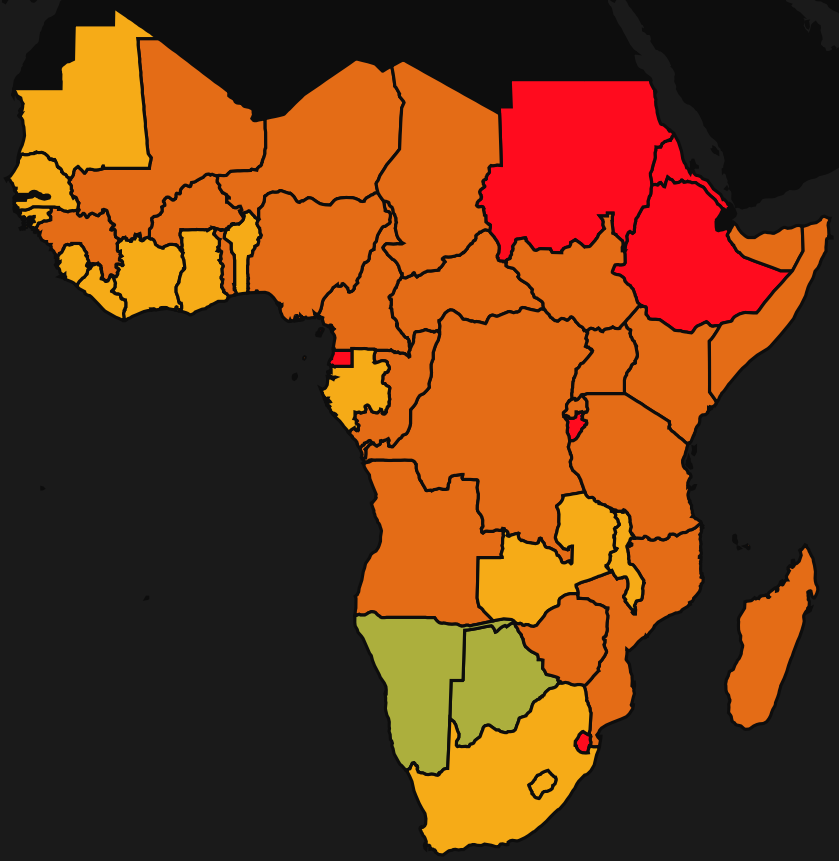

مغلق مقموع مقيد ضيق مفتوح

تحسن في التصنيف

- السنغال
- الغابون
- موريتانيا

تراجع في التصنيف

- بوروندي
- السودان
- ليبيريا
- مدغشقر

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

نظرة عامة على التصنيفات

لا تزال أوضاع الفضاء المدني في إفريقيا جنوب الصحراء شديدة التقييد: ٤٤ من أصل ٥٠ دولة وإقليمًا مصنفة على أنها مقيّدة أو مقموعة أو مُغلَقة، ويعيش أكثر من ٨٠ في المئة من السكان في دول يكون فيها الفضاء المدني مقموعا أو مُغلَقًا. ولا يُعد الفضاء المدني مفتوحًا إلا في الدول الجزرية الرأس الأخضر وساو تومي وبرينسيب، بينما ضيّقت بوتسوانا وموريشيوس وناميبيا وسيشل الفضاء المدني.

تمّ تخفيض تصنيف الفضاء المدني في السودان من مقموع إلى مُغلَق. قُتل آلاف المدنيين منذ اندلاع القتال العنيف بين ميليشيا قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية في نيسان/أبريل ٢٠٢٣. ويُقتل العاملون الإنسانيون والمدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون ويُهاجَمون ويُعتقَلون ويُهدَّدون. وقد أضعفت الحرب النشاط المدني في جميع المناطق، سواء التي يسيطر عليها الجيش أو قوات الدعم السريع، بينما فرضت أوامر الطوارئ المتعددة حظر تجوّل وقيّدت حريات التعبير والتنقّل والرأي والتجمع السلمي.

كما تمّ تخفيض تصنيف بوروندي من مقموع إلى مُغلَق. فقد جرت انتخابات حزيران/يونيو ٢٠٢٥ التشريعية والمحلية في بيئة سياسية شديدة القمع، تتسم بقيود واسعة على التعبير واستقلالية الإعلام والمشاركة السياسية. وتستمر حالات القتل خارج القضاء، والإخفاء القسري، والاعتداءات والتعذيب بحق المعارضين السياسيين، وانعدام التسامح مع جميع أشكال النقد أو المعارضة من قبل المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والمواطنين. ويتمتع الجناة، مثل ميليشيا إمبونيراكوري – الجناح الشبابي للحزب الحاكم – وجهاز الاستخبارات الوطني، بالحصانة التي توفرها الدولة.

تمّ تخفيض تصنيف الفضاء المدني في مدغشقر من مقيّد إلى مقموع. تستخدم قوات الأمن القوة المفرطة وتعتقل المتظاهرين تعسفيًا بشكل منتظم، وغالبًا ما تُحظر الاحتجاجات. واندلعت احتجاجات شبابية مستمرة ضد الحكومة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٥، بدأت بسبب النقص المزمن في الكهرباء والمياه،

السودان: الناس يتجمعون للتنديد بالحصار الذي فرضته القوات شبه العسكرية في بور سودان (تصوير: AFP)

وأدّت لاحقًا إلى استيلاء الجيش على السلطة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥. وردًا على الاحتجاجات، استخدمت قوات الأمن الرصاص المطاطي والقنابل الصوتية والغاز المسيل للدموع، واعتقلت وضربت وهددت المتظاهرين. وقدّرت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان مقتل ما لا يقل عن ٢٢ شخصًا وإصابة أكثر من ١٠٠ خلال الأيام الأولى من الاحتجاجات والعنف الذي تلاها، وقُتل بعضهم على يد قوات الأمن. كما شهدت الاحتجاجات ضد مشروع تعدين توليار اعتقال ومحاكمة نشطاء ومتظاهرين. وفي السنوات الأخيرة، استُخدمت قوانين تقييدية ضد المدافعين البيئيين عن حقوق الإنسان ومستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي والمبلّغين عن المخالفات.

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

تمّ تخفيض تصنيف الفضاء المدني في ليبيريا من ضيّق إلى مقيد. ويعكس هذا الهجمات على حريات التعبير والتجمع السلمي. فقد اختطف أنصار الأحزاب السياسية وقوات الأمن صحفيين وهددوهم واعتدوا عليهم جسديًا. على سبيل المثال، اعتدى أعضاء شباب الحزب الحاكم على الصحفي نيانتي توغبا، بينما اختُطف أليكس سيريا يورمي وتعرّض للتعذيب بسبب بثّه توجيهًا حكوميًا. وقد قوبلت الاحتجاجات السلمية بالعنف. فقد تصاعد احتجاج عام كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤ عندما استخدمت قوات إنفاذ القانون الغاز المسيل للدموع، ويُزعم أنها استخدمت الذخيرة الحية، مما أدى إلى وقوع إصابات واعتقالات. وتشير هذه الحوادث، بما في ذلك الإغلاق المؤقت لإذاعة مجتمعية بأمر من مسؤول محلي، إلى بيئة متدهورة يقيّد فيها الفاعلون الحكوميون وغير الحكوميين الحريات الأساسية بشكل متزايد.

بصورة أكثر إيجابية، تمّت ترقية تصنيف الفضاء المدني في الغابون من مقموع إلى مقيّد، مما يعكس تحسّنًا بعد الانقلاب العسكري في ٢٠٢٣ الذي أنهى عقودًا من القمع تحت حكم عائلة بونغو. وقد تحسّنت أوضاع الصحفيين، مما سمح بعودة المراسلين المنفيين، كما حافظت الحكومة الانتقالية على الجدول الزمني للانتخابات الرئاسية والتشريعية في ٢٠٢٥، والتي تمكّنت منظمات المجتمع المدني من مراقبتها. ويهدف مشروع قانون جديد إلى تحديث الإطار القانوني لمنظمات المجتمع المدني. ومع ذلك، لا تزال القيود كبيرة. فقد استبعد القانون الانتخابي الجديد شخصيات المعارضة من الترشّح للرئاسة، وفرض قانون الأحزاب السياسية شروط عضوية مرتفعة، مما أقصى الحركات الصغيرة. كما مكّنت الانتخابات قائد الانقلاب من الاحتفاظ بالسلطة. ولا يزال الصحفيون يتعرّضون للاستدعاءات من قبل قوات الأمن، وتستمرّ الاحتجاجات في أن تكون محظورة أو مُفرَّقة بشكل متكرر.

كما تمّت ترقية تصنيف الفضاء المدني في موريتانيا من مقموع إلى مقيّد. ويعكس ذلك عدة تطورات إيجابية، بما في ذلك قرار الحكومة الانضمام إلى الشراكة من أجل المعلومات والديمقراطية، وهي مبادرة حكومية دولية

الغابون: مواطنون يتجمعون للاحتفال بنتائج الانتخابات الرئاسية في ليبرفيل (تصوير: ناو موكادي/AFP)

تهدف إلى معالجة التحديات التي تطرحها المعلومات المضللة وتراجع الصحافة المستقلة، بالإضافة إلى تسوية عقود صحفيي الخدمة العامة، مما يعزّز استقرارهم المهني. ومع ذلك، يبقى الفضاء المدني مقيّدًا بسبب استمرار المضايقات القضائية ضد النشطاء والصحفيين. على سبيل المثال، اعتقلت السلطات الناشط المناهض للعبودية أباي با وأدانته بسبب مقطع فيديو ينتقد سياسة الحكومة المتعلقة بالهجرة، كما احتجزت عدة صحفيين على خلفية تقاريرهم. وتستخدم أجهزة إنفاذ القانون أيضًا القوة المفرطة ضد الاحتجاجات بشكل متكرر، مما يشير إلى استمرار التحديات الكبيرة أمام الحريات الأساسية.

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

السنغال: مواطنون يتجمعون للاحتفال بنتائج الانتخابات الرئاسية في داكار (تصوير: باتريك مينهاردت/AFP)

كما تمت ترقية تصنيف الفضاء المدني في السنغال من مقموع إلى مقيّد. تأتي هذه الترقية عقب مرحلة انتقال سياسي، بما في ذلك الانتخابات التشريعية المبكرة والسلمية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٤ واعتماد قانون حماية المبلّغين عن المخالفات في آب/أغسطس ٢٠٢٥. وقد اتخذت الحكومة الجديدة خطوات نحو المساءلة عن الانتهاكات السابقة من خلال تقديم مساعدات مالية لأسر الأشخاص الذين قُتلوا في احتجاجات ٢٠٢١-٢٠٢٤، ومراجعة قانون العفو المثير للجدل. وعلى الرغم من هذه الخطوات الإيجابية، لا يزال الفضاء المدني مقيّدًا. إذ يستمر الصحفيون في مواجهة الاعتقالات والمضايقات القضائية بسبب تقاريرهم، بما في ذلك سيمون بيار فاي وبشير فوفانا، اللذان احتُجزا بزعم نشر أخبار كاذبة. بالإضافة إلى ذلك، علّقت الحكومة ٣٨١ وسيلة إعلامية بسبب عدم الامتثال للأنظمة.

اتجاهات الفضاء المدني الإقليمية

واجهت إفريقيا الوسطى في عام ٢٠٢٥ قيودًا شديدة على الفضاء المدني، شملت قمع المعارضة من خلال الرقابة والمضايقات القضائية وسط توترات سياسية وصراعات. وفي شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، أدّت هجمات حركة M٢٣ إلى فرض الرقابة، وقطع الإنترنت واستهداف الصحفيين. أما في الكاميرون، فقد أدّت الانتخابات الرئاسية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥ إلى فرض المزيد من القيود، شملت استبعاد المعارضة وحظر الاحتجاجات وقمعها، مما أسفر عن اعتقالات وحالات وفاة. وفي الغابون، وعلى الرغم من ترقية تصنيف الفضاء المدني، لا يزال الصحفيون يتعرّضون للاستدعاءات من قبل قوات الأمن، كما تستمرّ الاحتجاجات في أن تكون محظورة أو مُفرَّقة بشكل متكرر. وشهدت جمهورية الكونغو زيادة في القمع، شملت اختطاف أحد قادة المعارضة واعتقال محامٍ يدعم النشطاء، إضافة إلى استبعاد شخصيات بارزة في المجتمع المدنيّ ومنظمات من العمليات السياسية الرئيسية، وهو ما يعكس تراجعًا إضافيًا في الحريات قبل انتخابات ٢٠٢٦.

الكاميرون: متظاهر يلوح بالعلم الوطني بالقرب من الشرطة خلال تجمع بعد الانتخابات في غاروا (تصوير: AFP)

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

وفي غرب إفريقيا، شهد عام ٢٠٢٥ تدهورًا في الفضاء المدني، خصوصًا في الدول الخاضعة للحكم العسكري. ففي مالي، حظرت السلطة العسكرية الأحزاب السياسية، وقمعت المظاهرات، ووردت مزاعم بتورّطها في حالات اختفاء لمنتقدي النظام. وفي النيجر، اعتقلت الحكومة العسكرية صحفيين أعدّوا تقارير عن الشؤون العسكرية، وأعادت تجريم التشهير الإلكتروني، وعلّقت عمل وسائل إعلام دولية. أما في غينيا، فقد استخدمت قوات الأمن القوة المميتة ضد الاحتجاجات المطالبة بالعودة إلى الحكم المدني، فيما واجه النشطاء الاختطاف والتعذيب. وخارج منطقة الساحل، اعتقلت نيجيريا صحفيين بسبب مقالات ناقدة وتغطية الاحتجاجات. وفي سيراليون، أثار مشروع قانون مكافحة الإرهاب مخاوف واسعة بين المدافعين عن حرية الصحافة بسبب احتمال تجريمه للعمل الصحفي.

وفي شرق إفريقيا والقرن الأفريقي، شهد عام ٢٠٢٥ استمرار القمع الحكومي من خلال العنف ضد الاحتجاجات واستخدام الأدوات القضائية لإسكات المعارضة. ففي كينيا في حزيران/يونيو وتموز/يوليو ٢٠٢٥، واجهت الاحتجاجات التي جاءت لإحياء ذكرى تظاهرات ٢٠٢٤ ضد رفع الضرائب قوة مميتة، مما أدى إلى ٦٥ حالة وفاة وأكثر من ٦٠٠ إصابة. واتُّهمت السلطات بنشر عصابات مسلّحة لمهاجمة المحتجين. وفي أوغندا، استمرت الاعتقالات التعسفية للنشطاء البيئيين المناهضين لمشروع خط أنابيب شرق إفريقيا (EACOP) وأعضاء المعارضة. وشهدت الصومال زيادة في قمع الإعلام، حيث تم اعتقال ٤٦ صحفيًا ومداهمة وسائل إعلام بين كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل ٢٠٢٥، فيما استهدفت قوات الأمن الصحفيين الذين يغطّون الاحتجاجات. أما في إثيوبيا، فقد أوقفت الحكومة جمعية العاملين الصحيين الإثيوبيين بسبب دعمها لإضراب، واعتقلت صحفيين أعدّوا تقارير عنه.

وفي تنزانيا، أثارت انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥—التي اتسمت بإقصاء أحزاب المعارضة واعتقال واحتجاز زعيمها توندو ليسّو—احتجاجات دامية واجهتها الدولة بقمع عنيف، ما أسفر عن مقتل المئات وملاحقة أكثر من ٣٠٠ شخص قضائيًا خلال الأيام الأولى وحدها.

شهدت منطقة إفريقيا الجنوبية تصاعدًا كبيرًا في قمع الدولة للاحتجاجات، إذ لجأت السلطات إلى العنف في تفريق المظاهرات وكثّفت الضغط على الأصوات المعارضة. في موزمبيق، واجهت السلطات التظاهرات التي أعقبت الانتخابات برد قاتل أدّى إلى مقتل المئات واعتقال أكثر من ٤,٢٠٠ شخص. وفي أنغولا، قمعت قوات الأمن بعنف الاحتجاجات الرافضة لرفع أسعار الوقود، مستخدمةً القوة المفرطة، بما في ذلك الذخيرة الحية والغاز المسيل

كينيا: متظاهر أمام حاجز مشتعل خلال مظاهرة بمناسبة ذكرى اقتحام البرلمان في نيروبي (تصوير: لويس تاتو/AFP)

تـصفـح الـتـقـريـر

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيـا والمحيـط الهـادئ

أوروبا وآسيـا الوسطى

الشرق الأوسط وشمـال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

للدموع والهراوات، ما أسفر عن ٣٠ حالة وفاة وأكثر من ١,٥٠٠ معتقل خلال الاحتجاجات والعنف الذي تلاها. كما ظهر استخدام القوة المفرطة ضد المتظاهرين في جنوب إفريقيا، حيث جرى اغتيال قائد مجتمعي، هو فوسي باندا، رئيس منظمة الفضاء المدني في بلدة موندلو، بعد قيادته احتجاجًا يطالب بتحسين الخدمات. وشهدت ملاوي تواطؤًا من الدولة في أعمال عنف قبيل انتخابات ٢٠٢٥ العامة، إذ هاجم أشخاص مقنّعون متظاهرين سلميين يطالبون بإصلاحات انتخابية بينما وقفت قوات الأمن متفرجة. كما شهدت المنطقة مضايقات قضائية للناشطين والصحفيين على خلفية تقارير نقدية أو منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي، بما في ذلك في ليسوتو وزامبيا.

مدغشقر: متظاهر يواجه قوات الأمن خلال مظاهرة ضد انقطاع المياه والكهرباء في أنتاناناريفو (الصورة من ريجاسولو/AFP)

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

القيود على الفضاء المدني

احتجاز الصحفيين والاعتداء عليهم

تم توثيق احتجاز الصحفيين في ما لا يقل عن ٣٣ دولة وإقليم في إفريقيا جنوب الصحراء، بالإضافة إلى الاعتداء على الصحفيين في ما لا يقل عن ١٦ دولة. وكان احتجاز الصحفيين هو الانتهاك الأكثر تسجيلًا في إفريقيا الوسطى، وشرق والقرن الأفريقي، وغرب إفريقيا. وتم احتجاز صحفيين في ما لا يقل عن ١١ دولة في غرب إفريقيا، وتسع دول في إفريقيا الجنوبية، وسبع في شرق والقرن الأفريقي، وست في إفريقيا الوسطى. وفي دول مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال وأرض الصومال، واصلت السلطات اعتقال الصحفيين كتكتيك لترهيبهم وإسكات أصواتهم.

تتصدّر الصومال بشكل متزايد قائمة الدول الأكثر احتجازًا للصحفيين في إفريقيا، مسجّلةً أعلى عدد من حالات الاحتجاز خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير. فمن بين ١٨٠ حالة احتجاز للصحفيين موثّقة في القارّة، جاءت ٧٠ حالة من الصومال، وهو أعلى رقم يُسجّل في دولة في إفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة المعنية. بين كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل ٢٠٢٥ وحدهما، اعتقلت السلطات ٤٦ صحفيًا، وخطفت اثنين، وداهمت عددًا من المؤسسات الإعلامية. واستهدفت الوزارات الحكومية بشكل مباشر التقارير النقدية، ما دفع العديد من الصحفيين إلى الرقابة الذاتية أو اللجوء إلى المنفى. فعلى سبيل المثال، بين ٢٢ و٢٤ أيّار/مايو ٢٠٢٥، كثّفت قوات الأمن حملتها من خلال اعتقال عدة صحفيين من Five Somali TV وGoobjoog Media وHimilo Somali TV وRNN TV وShabelle TV وSomali Cable TV وSYL TV أثناء تغطيتهم للاحتجاجات أو تفاعلهم مع المواطنين في مقديشو. وفي أيّار/مايو ٢٠٢٥، داهم عناصر من وكالة الاستخبارات والأمن الوطني منازل واستوديوهات الصحفيين محمد عمر باكاي وبشير علي شيري. وخلال المداهمة، قام العناصر بعصب عيني بشير واعتقاله، واحتجزوا شقيق باكاي وصادروا المعدات.

وعلى الرغم من تعهّد الحكومة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بإلغاء التجريم عن المخالفات الصحفية، ما زال الصحفيون يتعرّضون للاعتقال وفق أحكام جنائية. فعلى سبيل المثال، اعتُقلت

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

غلودي ندايا من رابطة الصحفيات الكونغوليات في الصحافة المكتوبة (ACOFEPE) في ٤ آب/أغسطس ٢٠٢٥ بتهمة التشهير ونُقلت إلى سجن مالاكا المركزي دون استدعاء مسبق. وفي المناطق التي يسيطر عليها متمردو M٢٣ في شرق الكونغو، يواجه الصحفيون عمليات خطف وترهيب. ففي شباط/فبراير ٢٠٢٥، خطفت قوات «تحالف نهر الكونغو» و«حركة ٢٣ مارس» في غوما الصحفي توفير ووندي بسبب تقاريره النقدية، وفي أيّار/مايو خطفت القوات نفسها الصحفي جيريمي واكاهشا باهاتي للسبب ذاته. وفي ٥ آب/أغسطس ٢٠٢٥ في بوكافو، بمقاطعة جنوب كيفو، خطف مهاجمون الصحفي فيستون ويلوندجا موكامبا وقتلوه —وهو موظف سابق في مركز رصد الإعلام، وهو برنامج تنظيم ذاتي لنقابة الصحافة الكونغولية (UNPC)—.

وقد استخدمت السلطات عبر إفريقيا جنوب الصحراء بشكل متزايد قوانين الجرائم الإلكترونية وتشريعات أخرى مقيِّدة لمقاضاة الصحفيين والمنتقدين عبر الإنترنت. ففي النيجر، في ٣٠ تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٢٥، اعتقلت السلطات ستة صحفيين ووجّهت إليهم تهمة "المشاركة في نشر وثائق قد تُخلّ بالنظام العام"، ويُعتقد أنّ ذلك مرتبط بتداول دعوة لحضور إيجاز صحفي تم تداولها لاحقًا عبر الإنترنت من قبل منتقدين للرسوم الإلزامية الجديدة التي فرضتها الحكومة العسكرية. وفي كينيا، اعتقلت الشرطة المدوّن والمعلّم ألبرت أوجوانغ في حزيران/يونيو ٢٠٢٥ بسبب منشور على وسائل التواصل الاجتماعي يُزعم أنه نشر معلومات كاذبة عن مسؤول كبير في الشرطة. وتوفي في اليوم التالي أثناء احتجازه في ظروف مريبة، وكشف التشريح لاحقًا عن إصابات ناجمة عن ضرب بآلة حادة، ما أثار موجة احتجاجات واسعة.

وفي عام ٢٠٢٥، تعرّض عدد من الصحفيين للاعتداء أو الاحتجاز أثناء تغطيتهم للاحتجاجات. ففي مدغشقر، أصيب عدة صحفيين على يد قوات الأمن أثناء تغطيتهم احتجاجات شبابية مناهضة للحكومة. وأطلق عناصر الأمن النار على الصحفي هاردي جوفانيا ريني، وضربوا المصوّر الصحفي ألان راكوتوندرايناباي على رأسه، رغم ارتدائهما سترات صحفية واضحة. وفي توغو، اعتقلت السلطات الصحفية الفرنسية فلور مونتو في حزيران/يونيو ٢٠٢٥ أثناء تصويرها تحرّكات الشرطة خلال احتجاجات مناهضة للحكومة، وأجبرتها على حذف تسجيلاتها.

وتعرّضت سلامة الصحفيين والمدونين لتهديدات من جهات حكومية وغير حكومية، بما فيها الميليشيات المسلحة ومناصرو الأحزاب السياسية، خصوصًا في الفترات الانتخابية. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤ في موزمبيق، أطلقت الشرطة النار على المدوّن والموسيقي ألبينو سيبيا وقتلته بينما كان يبثّ مباشرة احتجاجًا بعد الانتخابات. وفي غانا، اعتدى مناصرون لحزب «الوطن الجديد» على مراسل JoyNews لطيف إدريسو في أيّار/مايو ٢٠٢٥ خلال تغطيته احتجاز رئيس فرع إقليمي للحزب. كما تعرّض صحفيون للاعتداء أو الاحتجاز في دول من بينها إثيوبيا، ليسوتو، ليبيريا، ملاوي، أوغندا وزيمبابوي.

غامبيا: متظاهر يحمل لافتة تدعو إلى إنهاء الإفلات من العقاب في جرائم القتل ذات الدوافع السياسية (الصورة من موهامادو بيتاي/AFP)

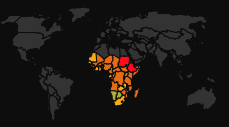

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

احتجاز المدافعين عن حقوق الإنسان

تم تسجيل حالات احتجاز لمدافعين عن حقوق الإنسان في ما لا يقل عن ٢٥ دولة في إفريقيا جنوب الصحراء. استخدمت السلطات هذا الأسلوب بشكل شائع لردع وترهيب وإسكات النشطاء. وكان المدافعون عن حقوق الإنسان العاملون في قضايا الديمقراطية والبيئة وحقوق العمال من بين الفئات الأكثر استهدافًا.

وكما في عام ٢٠٢٤، استُهدف نشطاء الديمقراطية في الدول الخاضعة للحكم العسكري. ففي شباط/فبراير ٢٠٢٥ في غينيا، اختطف مسلحون مجهولون الناشط البارز في المجتمع المدني عبدول ساكو، منسّق شبكة تطالب بالعودة إلى النظام الدستوري. وُجد عبدول في حالة حرجة بعد أن تعرّض للضرب والتعذيب وجرى التخلي عنه في منطقة أحراش تبعد ١٠٠ كيلومتر عن كوناكري. وفي مالي، اختطف مجهولون قائدًا في المجتمع المدني، عليو بدره ساكو، في آذار/مارس ٢٠٢٥ خلال اجتماع لمعارضة ضريبة جديدة على خدمات الأموال عبر الهاتف. وتشير التقارير إلى أنه احتُجز لمدة شهرين في سجن سري تابع لأمن الدولة قبل إطلاق سراحه. وفي بوركينا فاسو، اختطف عناصر مسلحون الناشط الديمقراطي والمحامي هيرمان ياميوغو في تموز/يوليو ٢٠٢٥ بعد وقت قصير من نشره نقدًا لنظام الرئيس تراوري العسكري على وسائل التواصل الاجتماعي. ونُقل هيرمان إلى وكالة الاستخبارات الوطنية قبل إطلاق سراحه بعد ٢٤ ساعة.

واعتقلت السلطات أيضًا مدافعين عن حقوق الإنسان على خلفية الاحتجاجات والإضرابات. ففي كينيا في حزيران/يونيو ٢٠٢٥، وبعد احتجاجات اندلعت عقب مقتل ألبرت أوجوانغ، اعتقلت الشرطة ثلاثة مدافعين عن حقوق الإنسان – مارك أمياني، فرانسيس موينغي وجون مولينغوا نزاو – ووجهت إليهم تهمة التحريض على العنف، رغم نفي منظمات المجتمع المدني لهذه المزاعم. وفي جمهورية إفريقيا الوسطى، اعتقل سبعة نشطاء من المجتمع المدني في حزيران/يونيو ٢٠٢٥ خلال وقفة لإحياء ذكرى طلاب لقوا حتفهم في انفجار مأساوي والمطالبة بالمحاسبة.

كما اعتُقل مدافعون عن حقوق الإنسان بسبب انتقادهم السلطات. ففي موريتانيا، حُكم على المدافع عن حقوق الإنسان أحمد ولد سمبا بالسجن لمدة عام في أيار/مايو ٢٠٢٥ بسبب منشور على فيسبوك اتهم فيه الرئيس بتطبيق سياسات "عنصرية وفاسدة". وفي توغو، اعتُقل الناشط والشاعر أونوري سيتسوبه سوكبور في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥ ووجهت إليه تهمة "تقويض الأمن الداخلي للدولة" بعد نشره قصيدة على الإنترنت أدان فيها القمع الحكومي.

كما طالت الاستهدافات المحامين. ففي جمهورية الكونغو، اعتقل المحامي بوب كابين ماسوكا في تموز/يوليو ٢٠٢٥، بزعم دعمه مجموعة من الشباب الذين كانوا يخططون لتنظيم احتجاج سلمي ضد التدهور الاقتصادي والاجتماعي. ووجهت إليه تهم محاولة المساس بأمن الدولة والتآمر الجنائي. وفي أوغندا، اعتدى ضباط الأمن على محامي حقوق الإنسان إيرون كيزا واعتقلوه في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥ أثناء محاولته الدخول إلى محكمة عسكرية حيث كان يمثّل زعيم المعارضة كيزا بيسيجي. وفي الجزائر، حُكم على محامي حقوق الإنسان منير غاربي غيابيًا بالسجن ثلاث سنوات في ١٦ شباط/فبراير ٢٠٢٥ بتهمة "عرض منشورات علنًا من شأنها الإضرار بالمصلحة الوطنية" بعد نشره تعليقات على فيسبوك.

احتجاز المتظاهرين واستخدام القوة المفرطة

تم تسجيل حالات احتجاز للمتظاهرين في ما لا يقل عن ١٩ دولة في إفريقيا جنوب الصحراء، كما سُجّل استخدام للقوة المفرطة خلال الاحتجاجات في ما لا يقل عن ٢٠ دولة. وكما في السنوات السابقة، اندلعت العديد من الاحتجاجات حول طيف واسع من القضايا، بما في ذلك سوء الحوكمة والفساد وارتفاع تكلفة المعيشة وتردّي الخدمات الأساسية. غالبًا ما لجأت السلطات إلى احتجاز المتظاهرين بهدف تفريق الاحتجاجات وردع الناس عن الانضمام إليها.

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

كينيا: متظاهر يحمي نفسه من خرطوم مياه الشرطة خلال مظاهرة مناهضة للحكومة في نيروبي (تصوير: سيمون ماينا/AFP)

قُمعت الحركات الشبابية والاحتجاجات المناهضة للضائقة الاقتصادية بعنف شديد من قبل الدولة، مما أدى إلى عمليات اعتقال جماعية وسقوط قتلى. ففي كينيا، أدى قمع الاحتجاجات الشبابية التي نُظمت لإحياء ذكرى احتجاجات عام ٢٠٢٤ ضد زيادة الضرائب إلى مقتل ما لا يقل عن ٦٥ شخصًا وإصابة أكثر من ٦٠٠ آخرين، واعتقال أكثر من ١,٥٠٠ شخص بين حزيران/يونيو وتموز/يوليو ٢٠٢٥، مع توجيه تهم تتعلق بالإرهاب لبعضهم. وخلال أحد هذه الاحتجاجات في ١٧ حزيران/يونيو ٢٠٢٥، قُتل أحد المارة على الأقل ونُقل ٢٥ آخرون إلى المستشفى بعد أن استخدمت الشرطة الذخيرة الحية. وبالمثل، في مدغشقر، ردّت قوات الأمن باستخدام قوة مفرطة ومميتة. فبعد اشتباكات في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥، اعتقلت الشرطة ما لا يقل عن ٢٨ متظاهرًا وأحالتهم للمحاكمة. وفي أنغولا، قوبلت احتجاجات تموز/يوليو ٢٠٢٥ ضد خفض دعم الوقود بعنف شديد من الشرطة. فقد أدى القمع الذي استهدف إضرابًا استمر ثلاثة أيام وتحول إلى احتجاجات أوسع إلى استخدام الشرطة للقوة المفرطة، بما في ذلك الذخيرة الحية والغاز المسيل للدموع والهراوات. وأسفرت الاحتجاجات والعنف المصاحب لها عن مقتل ما لا يقل عن ٣٠ شخصًا وإصابة ٢٧٧ آخرين، واعتقال أكثر من ١,٥٠٠ شخص، مع خضوع مئات المحتجزين لمحاكمات موجزة. وفي غامبيا، اعتقلت قوات إنفاذ القانون نحو ٢٣ متظاهرًا شابًا – من بينهم مغني الراب علي تشام المعروف باسم كيلا آيس، والصحفي يوسف تايلور – خلال احتجاج سلمي على ارتفاع أسعار بيانات الإنترنت في آب/أغسطس ٢٠٢٥.

مدغشقر: الشرطة تعتقل متظاهراً خلال مظاهرة تطالب بإصلاحات دستورية في أنتاناناريفو (تصوير: لويس تاتو/AFP)

وكانت الانتخابات والتوترات السياسية أيضًا من أبرز العوامل المحفزة للاحتجاجات، والتي كثيرًا ما قوبلت بعنف ترعاه الدولة. ففي ظل حملة قمع للمعارضة في توغو، اعتُقل مغني الراب والناشط آمْرون في أيار/مايو ٢٠٢٥ بعد نشره فيديو اعتبرته السلطات دعوة غير مباشرة للاحتجاج. واحتُجز في مستشفى للأمراض النفسية لمدة تقارب الشهر، وتعرّض حسب التقارير للتعذيب. بالإضافة إلى ذلك، قمعت السلطات بعنف مظاهرات سلمية في حزيران/يونيو ٢٠٢٥ ضد ارتفاع تكلفة المعيشة والتعديلات الدستورية التي سمحت بتمديد حكم الرئيس. استخدمت قوات الأمن والميليشيات قوة مفرطة، بما في ذلك الهراوات وخراطيم المياه، واعتقلت الشرطة تعسفيًا ما لا يقل عن ٨١ متظاهرًا. وفي الكاميرون، اتّسمت الفترة السابقة واللاحقة لانتخابات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥ بقمع واسع. ففي

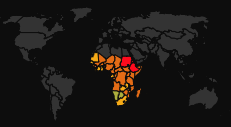

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

٤ آب/أغسطس ٢٠٢٥ اعتقلت قوات الأمن ما لا يقل عن ٥٣ من أنصار المعارضة أمام المجلس الدستوري. وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥، استخدمت قوات الأمن الذخيرة الحية والغاز المسيل للدموع لتفريق متظاهرين تحدّوا حظر الاحتجاج، مما أدى إلى مقتل أربعة أشخاص في دوالا واعتقال ما لا يقل عن ١٠٥ أشخاص.

كما أدت الاحتجاجات التي قادها نشطاء بيئيون وطلاب إلى اعتقالات واحتجازات. ففي أوغندا، اعتقلت السلطات ١٥ ناشطًا بيئيًا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٤ لاحتجاجهم على تدمير أراضي لويرا الرطبة. وفي شباط/فبراير ٢٠٢٥، اعتُقل ١١ ناشطًا بيئيًا آخر من مجموعة "الطلاب ضد خط أنابيب شرق إفريقيا – EACOP" خلال احتجاج أمام بعثة الاتحاد الأوروبي، ووجهت إليهم تهمة "إحداث إزعاج عام". وفي جنوب إفريقيا في شباط/فبراير ٢٠٢٥، اعتُقل ١٥ طالبًا من جامعة فري ستيت خلال احتجاجات تتعلق بمسائل التسجيل والتمويل الدراسي.

قضايا مثيرة للقلق

القمع العابر للحدود وتعمّق حملة إسكات المعارضة خارج الحدود الوطنية

في عام ٢٠٢٥، تصاعد اتجاه مقلق للغاية من القمع العابر للحدود في مختلف أنحاء إفريقيا، مشيرًا إلى جهود منسّقة بين الدول لإسكات الأصوات المعارضة خارج حدودها. تتسم هذه الحملة المتصاعدة بعمليات اختطاف، وترحيل غير قانوني، ومضايقات قضائية وتعذيب، ما أدى فعليًا إلى محو أي ملاذ آمن للناشطين والصحفيين والمعارضين، وخلق مناخ خوف يمتد عبر القارّة. تستخدم الحكومات بشكل متزايد الروابط الدبلوماسية والاتفاقيات الأمنية لملاحقة المنشقين، في انتهاك صارخ للقانون الدولي لحقوق الإنسان، ولسيادة الدول، ولمبادئ اللجوء وعدم الإعادة القسرية. ويعكس هذا النهج تجاهلًا فاضحًا للإجراءات القانونية الواجبة، كما يشير إلى تحوّل استراتيجي نحو مقاربة إقليمية ومنسّقة بدرجة أكبر للقضاء على المعارضة.

تُعدّ منطقة وسط وغرب إفريقيا من أبرز بؤر هذا النمط من الهجمات التي ترعاها الدول ضد المعارضة. ويُعدّ مثال الناشط البوركيني ألان كريستوف تراوري، المعروف باسم ألينو فاسو، مثالًا صارخًا. فقد اعتُقل في كوت ديفوار بتهمة «التخابر مع عملاء دولة أجنبية»، ليُعثر عليه لاحقًا مشنوقًا في مقر احتجازه في ظروف شديدة الغموض. وغالبًا ما تُستخدم هذه التهم لتجريم المنتقدين في المنفى وملاحقتهم. وكانت كوت ديفوار أيضًا مسرحًا لعملية عابرة للحدود أخرى، حيث اعتقلت الشرطة الإيفوارية الصحفي البنيني المنفي كوملان هوغيس سوسوكبي ورحّلته سريعًا إلى بنين لمواجهة تهم الإرهاب بسبب تقاريره النقدية. تسلّط هذه الحادثة الضوء على كيفية استغلال الحكومات للروابط الدبلوماسية لاستهداف النشطاء والصحفيين الذين فرّوا من الاضطهاد. وقد سبقتها حادثة مشابهة في بنين، حيث اختُطف الناشط الرقمي البنيني ستيف أموسو من منفاه في لومي، توغو، في آب/أغسطس ٢٠٢٤، وحُكم عليه بالسجن لمدة عامين بتهم «الإساءة بدوافع سياسية» و«نشر معلومات كاذبة» مرتبطة بصفحة على فيسبوك تنتقد الحكومة.

شهد شرق وقرن إفريقيا بعضًا من أكثر أعمال القمع العابر للحدود وضوحًا. فقد أدّت عملية منسّقة بين السلطات الكينية والأوغندية إلى اختطاف المعارض الأوغندي البارز كيزا بيسيغيي من نيروبي وترحيله قسرًا

إلى أوغندا لمواجهة تهم في محكمة عسكرية، في خطوة تتجاوز الحماية القانونية المدنية وتُظهر سوء استخدام أجهزة الأمن لاستهداف الخصوم السياسيين. وفي استعراض صادم للإفلات الإقليمي من العقاب، اختطف عناصر يشتبه بانتمائهم للجيش التنزاني الناشط الكيني بونيفاس موينغي والصحفية الأوغندية آغاثر أتوهايري، وتعرّضا للتعذيب والاعتداء الجنسي أثناء وجودهما في دار السلام لمراقبة محاكمة توندو ليسّو. كما تعرّضت الحكومة الكينية لانتقادات واسعة بعد الترحيل غير القانوني لمارتن مافينجينا، المستشار القانوني البارز في لجنة حقوق الإنسان الكينية، إلى أوغندا، في خطوة اعتُبرت على نطاق واسع ذات دوافع سياسية لإسكات صوت مدني رئيسي. وترسم هذه الأحداث مجتمعة صورة لتحالف سلطوي مقلق.

كينيا: متظاهرون يحملون لافتات تحمل رسائل ضد القمع خلال تجمع في نيروبي (تصوير: سيمون ماينا/AFP)

في السودان، وسّعت الحكومة حملتها على المعارضة إلى ما وراء حدودها، مستهدفة شخصيات مناهضة للحرب ومعارضين سياسيين يقيمون في الخارج. وبرزت حالة بارزة من هذا القمع العابر للحدود في نيسان/أبريل ٢٠٢٤، عندما رفع النائب العام المكلّف دعاوى جنائية خطيرة ضد رئيس الوزراء المدني السابق عبد الله حمدوك وعدد من قادة تحالف «تقدّم»، العديد منهم خارج السودان. شملت التهم اتهامات جسيمة مثل الجرائم ضد الإنسانية، و»التحريض على شنّ الحرب ضد الدولة»، وتقويض النظام الدستوري، وبعضها تصل عقوبته إلى الإعدام. يمثّل هذا الاضطهاد القانوني لشخصيات بارزة في المنفى استراتيجية واضحة لإسكات المعارضة والداعين لإنهاء الصراع من خارج السودان. كما أفاد صحفيون ومحامون ومدافعات عن حقوق الإنسان من خارج السودان بتلقي تهديدات، مما يشير إلى حملة أوسع لترهيب الشتات السوداني.

وفي جزر القمر، لدينا حالة عبدالسلام إبراهيم مبينغو، وهو مواطن قمري مقيم في تنزانيا. كان معروفًا بانتقاده للسلطات القمرية على وسائل التواصل الاجتماعي، فتم توقيفه في تنزانيا وترحيله لاحقًا إلى جزر القمر في ١٠ أيّار/مايو ٢٠٢٥. وهو يواجه محاكمة بتهم تشمل التشهير، والإهانة العلنية، والقذف.

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

الأمريكتان

تراجع في التصنيف

الأرجنتين	
السلفادور	
الولايات المتحدة الأمريكية	

مغلق مقموع مقيد ضيق مفتوح

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

نظرة عامة على التصنيفات

تعرّض المجتمع المدني في الأمريكتين لاختبار قاسٍ في عام ٢٠٢٥، إذ يشهد الإقليم تراجعًا واسع النطاق في الحريات المدنية. يعيش معظم السكان اليوم في بيئات يُعاق فيها الفضاء المدني (حوالي ٦٠ في المئة)، بينما يواجه ٣٠ في المئة إضافيون من السكان أسوأ الظروف في فضاء مدني مُغلق أو مقموع. من أصل ٣٥ دولة، صُنِّف الفضاء المدني على أنه مُغلق في ثلاث دول، ومقموع في سبع، ومقيّد في ست، و ضيّق في تسع، ومفتوح في عشر.

وفي ظل هذا التراجع، تُظهر الديمقراطيات الراسخة علامات تحوّل سلطوي سريع، يتمثّل في إضعاف سيادة القانون وتزايد القيود المفروضة على المجتمع المدني المستقل. وقد شكّلت الأرجنتين والولايات المتحدة الأمريكية مثالين واضحين على هذا الاتجاه.

الولايات المتحدة الأمريكية: متظاهر يرفع يديه أثناء تدخل الشرطة في مظاهرة مناهضة لترامب في لوس أنجلوس (تصوير: ماريو تاما/Getty Images)

ظهرت الولايات المتحدة الأمريكية مرتين على قائمة المراقبة لمنصة سيفيكوس في عام ٢٠٢٥، وهي القائمة التي تُنبه إلى الدول التي تشهد تراجعًا سريعًا في الحريات المدنية. وقد تمّ خفض تصنيفها من فضاء مدني ضيّق إلى مقيّد بعد عودة دونالد ترامب إلى الرئاسة في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥. أصدر ترامب أوامر تنفيذية غير مسبوقة تهدف إلى تقويض المؤسسات الديمقراطية، والتعاون الدولي، والعدالة الدولية. وقد تبنّت السلطات استجابة مُعسكَرة للاحتجاجات واسعة النطاق التي اندلعت بسبب عمليات اتحادية عدوانية وعنصرية استهدفت المجتمعات المهاجرة. كما تتعرض حرية الصحافة لضغوط كبيرة، تشمل الرقابة والمضايقات القضائية والتدخل السياسي، ما أدى إلى إلغاء أو تعليق برامج حوارية رئيسية، واقتطاع التمويل عن وسائل الإعلام المستقلة، وفرض قيود أشد على الوصول إلى البيت الأبيض. كما تسارعت الخطوات التشريعية والمالية الهادفة إلى كبح المجتمع المدني، حيث تدفع الولايات بمشاريع قوانين تسجيل التأثير الأجنبي، بينما يطرح مسؤولون تعديلات مثيرة للجدل على قانون تسجيل الوكلاء الأجانب تسهّل استهداف المجتمع المدني المستقل وتهميشه.

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

كما اشتدّ القمع الممارس ضد نشاط التضامن مع فلسطين في عام ٢٠٢٥، حيث شنّت السلطات حملات ضد الاحتجاجات داخل الجامعات، شملت تجريم الطلاب الأجانب، وإجراءات تأديبية غير متناسبة ضد الطلاب وأعضاء الهيئة التعليمية، وتجميد التمويل والضغط الضريبي على المؤسسات، وتعليق مجموعات طلابية، في نمط شبيه بما حدث عام ٢٠٢٤ خلال إدارة جو بايدن. كذلك فرضت الحكومة عقوبات على المدعي العام وقضاة المحكمة الجنائية الدولية، وعلى منظمات فلسطينية، وعلى فرانشيسكا ألبانيزي، المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

انتقل تصنيف الأرجنتين من ضيّق إلى مقيد، إذ تدهور الفضاء المدني بشكل حاد منذ تولّي الرئيس خافيير ميلي منصبه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣. فقد تبنّت إدارته إعادة هيكلة هجومية للدولة وإجراءات تقشّف اقتصادي، ما قلّص قدرة الهيئات المسؤولة عن ضمان الحقوق الأساسية. وقد أثارت هذه الإصلاحات تعبئة شعبية واسعة ومتواصلة، واجهتها السلطات بتطبيق بروتوكول «مكافحة قطع الطرق» الصادر عام ٢٠٢٣، واستخدام متزايد للاحتجازات التعسفية والقوة المفرطة. وفي آذار/مارس ٢٠٢٥، واجهت الشرطة احتجاجًا للمتقاعدين في بوينس آيرس بإحدى أكثر العمليات الأمنية عنفًا خلال العامين الماضيين، ما أسفر عن حوالي ٧٠٠ إصابة واعتقال تعسفي لا يقل عن ١١٤ شخصًا. كما واجه نشطاء آخرون أعمال انتقام، بمن فيهم المدافعون عن أراضي شعب المابوتشي الأصلاني في ظل الحرائق في باتاغونيا في شباط/فبراير ٢٠٢٥، وآخرون يعارضون مشاريع التعدين في مندوزا. ويُبلغ الصحفيون عن مستويات متزايدة من الاعتداءات الجسدية، خاصة خلال الاحتجاجات، إضافة إلى الترهيب والتشهير العلني، ما يعكس تصاعد العدائية من قبل المسؤولين الحكوميين.

جاء خفض تصنيف السلفادور من مقيّد إلى مقموع بعد سنوات من تآكل الحريات المدنية وتفكيك الضوابط والتوازنات المؤسسية. فمنذ تولّيه منصبه عام ٢٠١٩، حكم الرئيس نايب بوكيله في ظلّ حالة طوارئ مستمرة تُعطّل الضمانات الدستورية وتُركّز سلطة غير مسبوقة في يد السلطة التنفيذية، وقد تعزّز ذلك الآن عبر تعديلات دستورية تتيح إعادة الانتخاب الرئاسي إلى أجل غير محدود. وفي عام ٢٠٢٥، تعمّق القمع بشكل مطّرد من خلال استهداف منهجي للنشطاء والصحفيين، مع ظهور حالات مقلقة من التجريم، من بينها قضية المحامية الحقوقية البارزة روث لوبيز. كما اعتمدت الحكومة قانون الوكلاء الأجانب واسع النطاق، الذي يفرض ضريبة بنسبة ٣٠ في المئة على التمويل الأجنبي إلى جانب عقوبات شديدة تشمل إجراءات إدارية وجنائية، وإلغاء أو تعليق الوضع القانوني أو تراخيص العمل، وغرامات تتراوح بين ١٠٠,٠٠٠ و٢٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي. وقد أدّى هذا الإطار القانوني

السلفادور: امرأة تعرض صورًا لأسرى سياسيين خلال مظاهرة ضد حكومة الرئيس نجيب بوكيلي في سان سلفادور (تصوير: مارفن ريسينوس/AFP)

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

المقيِّد، إلى جانب البيئة الخانقة للمجتمع المدني، إلى عرقلة خطيرة لعمل المنظمات ودفع منظمات كبرى إلى إغلاق مكاتبها. وارتفع الضغط على الإعلام المستقل بشكل حاد، ما دفع ما لا يقل عن ٥٣ صحفيًا إلى المنفى حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥، وفق توثيق رابطة صحفيي السلفادور.

النشطاء القادمون من دول مصنّفة على أنها مغلقة أصبحوا بشكل متزايد أهدافًا للهجمات حتى أثناء وجودهم في المنفى. فقد وثّقت مجموعة خبراء حقوق الإنسان بشأن نيكاراغوا حوادث قمع عابر للحدود استهدفت نيكاراغويين منفيين وأفراد عائلاتهم، تشمل القتل والاعتداءات والاعتقالات والترحيل غير القانوني والتهديدات الرقمية. ويجسد مقتل الضابط المتقاعد والناقد العلني للحكومة روبرتو سامكام رويس في كوستاريكا في حزيران/يونيو ٢٠٢٥، بعد إبلاغه عن تلقي تهديدات بالقتل، مدى تفاقم المخاطر. فقد كان ينتقد الانتهاكات العسكرية منذ عام ٢٠١٨ وتم سحب جنسيته عام ٢٠٢٣، لينضمّ إلى ما لا يقل عن ٤٥٢ شخصًا حُرموا من جنسيتهم النيكاراغوية منذ شباط/فبراير ٢٠٢٣.

اتبعت السلطات الفنزويلية أساليب مختلفة، من بينها عرقلة حركة النشطاء والصحفيين وعملهم الحقوقي عبر إلغاء أو احتجاز جوازات سفرهم بشكل تعسفي. وحتى أيار/مايو ٢٠٢٥، كانت السلطات قد ألغت بشكل غير قانوني جوازات سفر ما لا يقل عن ٤٠ شخصًا. وقد أعربت المنظمات الحقوقية عن قلقها إزاء غياب الحماية للفنزويليين من نشطاء وشخصيات معارضة الذين فرّوا بعد الانتخابات المتنازع عليها في ٢٠٢٤ بسبب الاضطهاد السياسي. لكن المنفى لم يوفر لهم الأمان. ففي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥، تعرّض المدافع عن حقوق الإنسان يندري فيلاسكيز والمستشار السياسي لويس بيتشي أرتياغا لإطلاق نار وإصابات على يد مهاجمين مجهولين في كولومبيا. وكان الاثنان قد غادرا فنزويلا بسبب القمع الذي أعقب الانتخابات. وحتى الآن، لا توجد أدلة تربط الهجوم بالسلطات الفنزويلية، بينما لاتزال التحقيقات في كولومبيا عالقة، وهو إخفاق انتقده المجتمع المدني مرارًا.

إن الاعتداء على الحريات المدنية يتجاوز الدول ذات القيود الأشد: فحتى في الدول التي تُعتبر فيها الحريات المدنية محمية على نطاق واسع، مثل كندا وتشيلي وجمهورية الدومينيكان وبنما، سُجّلت حوادث استخدام مفرط للقوة خلال الاحتجاجات.

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

قيود الفضاء المدني

كانت أكثر الانتهاكات شيوعًا للحريات المدنية الموثقة في الأمريكيتين في عام ٢٠٢٥، وفقًا للترتيب، الاعتداءات على الصحفيين، وترهيب الصحفيين، واحتجاز المدافعين عن حقوق الإنسان، وقتل المدافعين عن حقوق الإنسان، واستخدام القوة المفرطة أثناء الاحتجاجات.

الصحفيون يتعرضون للاعتداء والترهيب والتهديد

ظلّت حرية التعبير أكثر الحريات المدنية انتهاكًا في الأمريكيتين. فالهجمات والترهيب والتهديدات ضد الصحفيين لا تزال من بين أكثر خمسة انتهاكات شيوعًا في المنطقة منذ عام ٢٠١٨، ما يشير إلى مناخ عدائي متزايد تجاه الإعلام وتنامي المخاطر التي يواجهها الصحفيون. وتُسجَّل هذه الممارسات في مختلف تصنيفات الفضاء المدني، من تصنيف كندا المفتوح إلى تصنيف نيكاراغوا المغلق.

وتم توثيق اعتداءات على الصحفيين في ما لا يقل عن تسع دول، وحالات ترهيب في ١٤ دولة، وتهديدات في ١٢ دولة. وتُعدّ الاحتجاجات بيئة خطرة بشكل خاص، إذ تشكل ٤٠ في المئة من الهجمات ضد الصحفيين المسجَّلة في المنطقة. وغالبًا ما تُحدّد قوات الأمن كجهة رئيسية في ارتكاب هذه الاعتداءات، ما يثير مخاوف بشأن الاستخدام المفرط للقوة.

الأرجنتين: رجل مسن يتعرض للرش بالغاز المسيل للدموع خلال مظاهرة للمطالبة بزيادة المعاشات التقاعدية في بوينس آيرس (الصورة للويس روبايو/AFP)

في الأرجنتين، أطلقت قوات الدرك الوطني عبوة غاز مسيل للدموع أفقيًا باتجاه المصوّر الصحفي بابلو غريو خلال احتجاجات المتقاعدين قرب الكونغرس في آذار/مارس ٢٠٢٥، لتصيبه في رأسه وتتسبب له بإصابة دماغية خطيرة أدخلته العناية المركزة. وفي البيرو، اعتدت الشرطة على الصحفيين الذين كانوا يغطّون الاحتجاجات الشبابية في ليما في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥، بما في ذلك إطلاق المقذوفات عليهم، ودفعهم، وضربهم بعبوات

أبرز خمسة انتهاكات في الأمريكتين

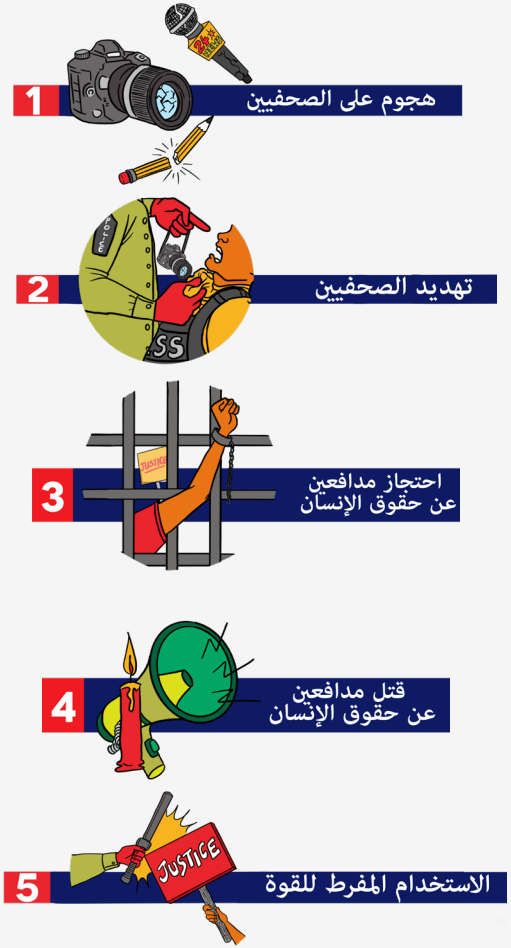

تـصفـح الـتـقـريـر

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيـا والمحيـط الهـادئ

أوروبا وآسيـا الوسطى

الشرق الأوسط وشمـال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

الغاز، والاعتداء عليهم بالهراوات، وطردهم بالقوة من مواقع الاحتجاج.

أصبح الإعلام مهنة عالية المخاطر في أجزاء من الأمريكتين بسبب الجريمة المنظمة، مع تفاقم الوضع بشكل خاص في هايتي. فقد أدّت الأزمة المتصاعدة، المدفوعة بتفشي عنف العصابات، والشلل السياسي، والظلم المنهجي الممتد، إلى جعل الصحفيين أهدافًا مباشرة. ففي نيسان/أبريل ٢٠٢٥، قام أفراد عصابات في ميريباليه باختطاف الصحفي روجيه كلودي إسرائيل وشقيقه ماركو، ونشروا فيديو يهدد بإعدامهما قبل أن يُفرج عنهما بعد مفاوضات قادتها منظمة SOS Journalistes. وفي بيتيت-ريفير دو لارتيبونيت، اختطفت العصابات الصحفي فاليري بيير في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤، واحتجزته لمدة ٤٥ يومًا، وتعرّض خلالها للضرب والحرق والتعذيب قبل إطلاق سراحه في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥.

المكسيك: وقفة احتجاجية في ١٥ مارس/آذار لضحايا المقبرة السرية التي اكتشفت في ٥ مارس/آذار في تيوشيتلان في ساحة زوكالو في مكسيكو سيتي (الصورة لسيلا مونتيس/رويترز)

وفي الحالات الأكثر خطورة، يمكن أن يكون التقرير عن قضايا حساسة مميتًا. تظلّ كل من البرازيل وكولومبيا والإكوادور وغواتيمالا وهايتي وهندوراس والمكسيك والبيرو من أخطر الأماكن على الصحفيين، فيما تبقى المكسيك البلد الأكثر فتكًا خارج مناطق النزاع. وقد تجلّى حجم المخاطر بوضوح في مطلع عام ٢٠٢٥: فقد قُتل ما لا يقل عن أربعة صحفيين في المكسيك بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس، من بينهم راؤول إيران فيارّيال بيلمونت في غواناخواتو وكاليتانو دي خيسوس غيريرو في ولاية المكسيك، وكلاهما قُتلا على يد مهاجمين مجهولين بعد تغطيتهما قضايا فساد وسياسة. وتُظهر عمليات القتل المستمرة فشل أنظمة الحماية الحكومية، ما يترك الصحفيين مكشوفين ويُكرّس الإفلات من العقاب.

قامت السلطات المعادية والجهات الفاعلة غير الحكومية بتنفيذ تهديدات، استهدفت بشكل رئيسي الصحفيين الاستقصائيين، حيث وقع نحو نصف هذه الهجمات عبر الإنترنت. في الأوروغواي، تلقت الصحفية باتريسيا مدريد سلسلة من الرسائل المهدِّدة على إنستغرام يُزعم أنّ مرسلها هو شقيق أحد رؤساء البلديات، وذلك بعد نشرها افتتاحية حول قضية فساد تتعلق به. وعندما تكون النساء هنّ المستهدفات، غالبًا ما تتضمن أساليب الترهيب لغةً كراهيةً ضد المرأة وعنصرية. ففي البرازيل، تعرّضت مقدّمة البرامج التلفزيونية لوسيانا باريتو لتعليقات عنصرية على وسائل التواصل الاجتماعي في آذار/مارس ٢٠٢٥ بعد إدانتها خطابًا تمييزيًا في المجال الرياضي. وفي حزيران/يونيو ٢٠٢٥، أبلغت الصحفية سيلفيا تيريزا عن تلقّيها تهديدات تتضمن إيحاءات بالعنف الجنسي. وفي كولومبيا، واجهت الصحفية ديانا ساراي خيرالدو موجة من التحرش عبر الإنترنت في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥ بعد أن اتهمها أحد أعضاء مجلس الشيوخ بـ"الاستهداف" ووصف منشوراتها بأنها "خطِرة"، مما أثار هجمات معادية للمرأة عبر منصات التواصل الاجتماعي.

برز اتجاه مقلق يتمثل في استخدام القوانين المصممة لحماية النساء من العنف كسلاح لإسكات الإعلام. ففي غواتيمالا والباراغواي، استخدمت السلطات هذه القوانين لفرض الرقابة على الصحفيين، من خلال الحصول على أوامر تقييد ومنع تواصل تعيق التحقيقات وتوقف التغطية الصحفية. فعلى سبيل المثال، في الباراغواي، استهدفت إحدى عضوات مجلس الشيوخ عن حزب كولورادو الحاكم الصحفية لورا مارتينو وزميلتيها، وقدّمت

شكاوى ضدهن بموجب القانون ٢٠١٦/٥,٧٧٧ بشأن الحماية الشاملة للنساء من جميع أشكال العنف. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤، أصدر القضاء أمرًا يمنعهن من الإدلاء بأي تصريحات يُزعم أنها مهينة أو مسيئة للسيناتورة، كما حظر أي أفعال تُعتبر مضايقة أو ترهيبًا أو اضطهادًا على أساس النوع الاجتماعي، تحت طائلة ازدراء المحكمة.

كان الصحفيون معرّضين للخطر بشكل خاص خلال الانتخابات. ففي بوليفيا، خلال الانتخابات العامة في آب/أغسطس ٢٠٢٥، تعرّض ما لا يقل عن ٢٠ مراسلًا للاعتداء أو المضايقة من قبل مجهولين، وتعرّضت إحدى الصحفيات للملاحقة والاستجواب من الشرطة طوال تغطيتها ليوم الاقتراع. وفي غيانا، تصاعدت التوترات خلال الانتخابات العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٥ عندما هاجم الرئيس عرفان علي نقابة الصحافة الغيانية واصفًا إياها بأنها "منحازة" و"مسيَّسة" و"غير ديمقراطية" بعدما أشارت إلى تنامي العداء تجاه الصحافة. وفي كندا، اتخذ الضغط خلال موسم الانتخابات شكلًا مختلفًا: فقد تعرّضت الصحفية راشيل غيلمور لتحرش إلكتروني في آذار/مارس ٢٠٢٥ بعد أن قام متحدث باسم حزب المحافظين بتشويه سمعتها علنًا بسبب فقرة للتحقق من الحقائق، مما أطلق موجة من الهجمات دفعت القناة التلفزيونية إلى إلغاء فقرتها.

تصاعد الضغط من كبار المسؤولين على الصحفيين في منطقة الكاريبي. ففي البهاما، شنّ رئيس الوزراء فيليب بريف ديفيس هجومًا علنيًا على إحدى الصحفيات في تموز/يوليو ٢٠٢٥ بعد كشفها ادعاءات غير دقيقة تتعلق بالموازنة. وفي سانت فنسنت والغرينادين في شباط/فبراير ٢٠٢٥، كرّر رئيس الوزراء رالف غونسالفيس ادعاءات غير مثبتة بأن وسائل الإعلام والمعارضة تتلقى تمويلًا أجنبيًا، مؤطّرًا التغطية النقدية باعتبارها تهديدًا للسيادة الوطنية.

احتجاز المدافعين عن حقوق الإنسان

دخلت حالات احتجاز المدافعين عن حقوق الإنسان ضمن أكثر خمس انتهاكات شيوعًا في المنطقة للمرة الأولى، مع تسجيل حالات في ما لا يقل عن ١٢ دولة، من بينها الأرجنتين، دومينيكا، الإكوادور، السلفادور، المكسيك والباراغواي. وتسيء السلطات استخدام القانون الجنائي لوصم الناشطين كمجرمين وأعداء وإرهابيين، عبر حملات التشويه العلنية، والتهم الفضفاضة، وفترات الحبس الاحتياطي المطوّلة لإسكاتهم.

في الدول ذات الحكومات السلطوية الراسخة، قوبلت التوترات السياسية بتصعيد حاد في القمع. تُستخدم الاعتقالات التعسفية وحالات الإخفاء القسري كأدوات منهجية لسحق المعارضة، حيث يُعتقل الناشطون دون مذكرات توقيف، ويُحتجزون بمعزل عن العالم الخارجي، وتتم إدانتهم دون توفير دفاع قانوني مناسب. ففي نيكاراغوا، أدّت حملة دهم للشرطة في تموز/يوليو ٢٠٢٥ إلى اعتقال عائلة كاملة واتهامها بالتآمر والخيانة، في ما يبدو أنه انتقام لمعارضتهم الحكومة. وبعد فترة قصيرة، اختُطف السياسي المعارض ماوريسيو ألونسو بيتري، وأُخفي قسريًا، ثم عُثر عليه ميتًا بعد ٣٨ يومًا في الحجز لدى الدولة. وتصاعدت حملة القمع عقب ذكرى الثورة الساندينية، حيث اعتُقل ما لا يقل عن ٣٣ شخصًا، بينهم عائلات كاملة وأطفال، فيما ترفض السلطات الكشف عن أماكن وجودهم أو حالتهم.

وفي فنزويلا، تستخدم السلطات الاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي وتهم الأمن القومي الفضفاضة لاستهداف المدافعين البارزين عن حقوق الإنسان، بما في ذلك نشطاء معروفون من منظمات مجتمع مدني رائدة. ففي ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥، اعتقلت السلطات بشكل تعسفي كارلوس كوريا، مدير منظمة "إسباثيو بوبليكو" المعنية بحرية التعبير. وظل مكان وجوده مجهولًا لمدة ثمانية أيام، رغم الطلبات المتكررة من عائلته ومحاميه للحصول على معلومات. وبعد يومين، مثل أمام محكمة مكافحة الإرهاب

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

دون تمكّنه من التواصل مع محامٍ يثق به أو الاتصال بالعالم الخارجي. ومع ذلك، واصلت السلطات إنكار معرفتها بمكان وجوده، حتى أثناء رفضها التماسًا بالإحضار القسري (habeas corpus) قُدّم نيابة عنه. وقد أُفرج عن كوريا في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥.

فنزويلا: متظاهرون يحملون لافتة يطالبون فيها بالإفراج عن السجناء السياسيين خلال مظاهرة في كاراكاس قبل تنصيب الرئيس (الصورة: خوان باريتو/AFP)

في أيار/مايو ٢٠٢٥، تعرّض المحامي إدواردو توريس، من برنامج فنزويلا للتربية-العمل في مجال حقوق الإنسان (PROVEA)، للإخفاء القسري لمدة ٩٦ ساعة. ولم تُقرّ السلطات باحتجازه إلا بعد ضغط علني من منظمات المجتمع المدني وبيان صادر عن مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان فولكر تورك. وقد ربطه النائب العام، من دون توجيه تهم رسمية، بادعاءات تتعلق بالتآمر، وتشكيل جماعة إجرامية، والإرهاب، والخيانة في سياق الانتخابات البرلمانية والإقليمية. بين كانون الثاني/يناير وآب/أغسطس ٢٠٢٥، وثّقت بعثة تقصي الحقائق الدولية المستقلة بشأن جمهورية فنزويلا البوليفارية ما لا يقل عن ٤٤ حالة اعتقال تعسفي، في دليل على نمط أوسع من القمع والتجريم المنهجي للمجتمع المدني المستقل في أعقاب أزمة انتخابات ٢٠٢٤.

وتواصل السلطات في كوبا استهداف النشطاء المطالبين بالديمقراطية. فقد اعتُقل الكاتب والصحفي المستقل خوسيه غابرييل بارّينيشيا تعسفيًا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٤ بتهمة الإخلال بالنظام العام المرتبطة بالاحتجاجات. وتميّز احتجازه بانتهاكات جسيمة للإجراءات القانونية الواجبة، وحرمان من الاتصال بعائلته، وتدهور حاد في حالته الصحية داخل السجن. كما لا تزال الإقامات الجبرية الفعلية إحدى الأدوات الشائعة لقمع المعارضة.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، تعرّض النشاط الداعم لفلسطين لضغوط شديدة. فبعد احتجاجات الجامعات في ٢٠٢٤، صعّدت السلطات استجابتها، وابتداءً من مطلع ٢٠٢٥ بدأت باستخدام قوانين الهجرة لإسكات الأصوات المعارضة. فقد احتجزت السلطات الاتحادية طلابًا من مواليد الخارج تعسفيًا رغم عدم وجود أي أدلة على نشاط إجرامي، وألغت تأشيراتهم، وجرّدتهم من ضمانات الإجراءات القانونية، مستندة إلى بنود قديمة وغامضة من قانون الهجرة والجنسية لعام ١٩٥٢، التي تسمح بالترحيل على أساس احتمال التسبّب في "عواقب خطيرة على السياسة الخارجية".

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

مسيرة من أجل تحرير محمود خليل، للاعتراض على عمليات الترحيل في واشنطن العاصمة. (الصورة: ديان كراوتهامر)

ومن أبرز الأمثلة قضية الاحتجاز التعسفي لمحمود خليل. فقد أبلغه عناصر الهجرة والجمارك (ICE)، من دون أي وثائق، بأن تأشيرته وإقامته أُلغيتا. ونُقل لمسافة ١,٦٠٠ كيلومتر من منزله إلى مركز احتجاز ICE في وسط لويزيانا، وهو مركز لطالما تعرض لانتقادات بسبب ظروفه المسيئة وضعف الرعاية الطبية، من دون أي إخطار لعائلته أو محاميه. واستهدفت إجراءات مماثلة طالبة الدكتوراه روميساء أوزتورك والباحث ما بعد الدكتوراه بدر خان سوري في آذار/مارس ٢٠٢٥، والطالب الجامعي محسن مهدوي في نيسان/أبريل ٢٠٢٥. وتشكل هذه الحالات جزءًا من حملة أوسع يجري فيها تعريض الطلبة الناشطين للتشهير الإلكتروني، والاستجواب، والتعليق، والمراقبة لمجرد تعبيرهم عن آرائهم.

وفي غواتيمالا، يواصل المدافعون عن حقوق الإنسان مواجهة اضطهاد لا هوادة فيه، إذ يواصل مكتب المدعي العام والقضاة المتحالفون معه ترسيخ ممارسات تُجرّم المجتمع المدني، ولا سيما الحركات الشعبية للسكان الأصليين، التي تُعدّ العمود الفقري لمقاومة الفساد والإفلات من العقاب. ففي نيسان/أبريل ٢٠٢٥، اعتقلت السلطات تعسفيًا هيكتور تشاكلان ولويس باتشكو، وهما سلطتان سابقتان من "كانتونات توتونيكابان الـ٤٨"، بتهم عرقلة العدالة والإرهاب بسبب دورهما في التعبئة السلمية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣ دفاعًا عن فوز الرئيس برناردو أريفالو في الانتخابات العامة. ورغم جهود مبكرة من إدارة أريفالو لفتح حوار مع المجتمع المدني، لا يزال التقدم محدودًا. وفي الوقت نفسه، تُظهر القضايا الرمزية—مثل تجريم المدعية السابقة ضد الفساد فرجينيا لابارا واحتجاز الصحفي خوسيه روبين ثامورا تعسفيًا لمدة ثلاث سنوات—أن الملاحقات القضائية بدوافع سياسية ما تزال مستمرة.

قتل المدافعين عن حقوق الإنسان

في عام ٢٠٢٥، بقيت منطقة الأمريكيتين أخطر منطقة في العالم على المدافعين عن حقوق الإنسان، مع توثيق عمليات قتل في ما لا يقل عن تسعة بلدان، من بينها البرازيل وكولومبيا وغواتيمالا وهندوراس والمكسيك والبيرو، وهي من بين الأخطر عالميًا. كثير من الضحايا كانوا من المدافعين عن البيئة والأراضي الذين يقاومون مشاريع الصناعات الاستخراجية. وقُتل آخرون بسبب دفاعهم عن الحريات الديمقراطية وحقوق مجتمع الميم (LGBTQI+) والعدالة الاجتماعية.

تقع كولومبيا في مركز هذه الأزمة، كما حذّرت منظمة «غلوبال ويتنس» مرارًا. فقد سجّل معهد الدراسات من أجل التنمية والسلام ما يقارب ٢٠٠ عملية قتل بين كانون الثاني/يناير وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥، نُفّذ معظمها وسط إفلات تام من العقاب. وتركّزت عمليات القتل في مناطق

تـصفـح الـتـقـريـر

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيـا والمحيـط الهـادئ

أوروبا وآسيـا الوسطى

الشرق الأوسط وشمـال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

كولومبيا: المدافع عن حقوق الأوا أوريليو أراوخو هيرناندیز (الصورة: وسائل التواصل الاجتماعي)

تشهد أصلًا مستويات حادة من العنف، بما في ذلك أنتيوكيا، كاوكا، ناريّو، نورتي دي سانتاندير، وفايي دل كاوكا، حيث تتحمّل المجتمعات المنحدرة من أصول إفريقية والمجتمعات الزراعية (كامبسينو) والسكان الأصليون العبء الأكبر من النزاع المسلّح.

فعلى سبيل المثال، في حزيران/يونيو ٢٠٢٥، اغتيل المدافع من شعب الآوا (Awá)، أوريليو أراوخو إيرناندیز، وهو منسّق السلطة التقليدية لشعب الآوا في ريكورتِه كاماواري، إلى جانب اثنين من عناصر حمايته. وجاء الهجوم بعد شهور من التهديدات، وحرق منزله، وتزايد الضغط من الجماعات المسلحة التي تسعى إلى التسلل إلى هياكل الحكم الخاصة بالآوا. وبحلول منتصف ٢٠٢٥، كان قد قُتل أربعة قادة من شعب الآوا، رغم التدابير الوقائية المستمرة منذ سنوات.

وفي هندوراس، قُتل المدافع البيئي خوان باوتيستا سيلفا وابنه خوان أنطونيو بعد جمعهما أدلة على قطع الأشجار بشكل غير قانوني بهدف دعم شكوى أمام النيابة العامة. وعُثر على جثتيهما في أسفل منحدر، وعليهما آثار عنف شديد. وقبل اختفائهما بوقت قصير، تلقّى سيلفا اتصالًا من رقم مجهول ادّعى المتصل خلاله أنه مسؤول رسمي. كان سيلفا قد أمضى عقودًا في الدفاع عن غابات المجتمع ونجا من هجوم في عام ٢٠٢٠، لكن شكاواه المتكررة ظلّت بلا استجابة.

عامًا بعد عام، يكشف تكرار هذا النمط المخزي عن حاجة إقليمية ملحّة لاعتماد تدابير حماية أقوى بكثير للمدافعين عن حقوق الإنسان. ولا يزال تنفيذ اتفاقية إسكاثو ضعيفًا، إذ يتعيّن بذل مزيد من الجهود لتحويل التزاماتها إلى خطط عمل وطنية عملية.

قضايا مثيرة للقلق

الإكوادور والبيرو

تشهد الإكوادور تدهورًا متسارعًا في أوضاع الفضاء المدني. إذ يدفع الرئيس نوبوا نحو سنّ قوانين واسعة النطاق تهدد عمل منظمات المجتمع المدني. كما استخدمت قوات الأمن القوة المفرطة والقاتلة ضد الاحتجاجات السلمية التي قادتها الشعوب الأصلية في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥. وقد أسفر القمع عن مقتل قياديين من الشعوب الأصلية، وإصابة المئات، وتوقيف أكثر من ٢٠٠ شخص، وسط تقارير عن حالات اختفاء قسري. كما أدّى التكرار المستمر لإعلان حالات الطوارئ من قبل الحكومة إلى مزيد من تقييد حرية تكوين الجمعيات والتنقل والتجمع السلمي، مع تأثير غير متناسب على المجتمعات الأفرو-إكوادورية ومجتمعات الشعوب الأصلية. وازدادت الهجمات على الصحفيين، بما في ذلك القتل والتهديدات والنفي القسري، في امتداد للنمط الذي أدّى إلى إدراج الإكوادور على قائمة المراقبة لمنصة سيفيكوس لعام ٢٠٢٣.

الإكوادور: متظاهر أمام ضباط شرطة مكافحة الشغب خلال إضراب وطني دعت إليه أكبر منظمة أصلية في الإكوادور (الصورة من رودريغو بوينديا/AFP)

تُعد البيرو أيضًا بلدًا مثيرًا للقلق، إذ يشهد الفضاء المدني تراجعًا مستمرًا في ظل اضطرابات سياسية متجددة أعقبت عزل الرئيسة دينا بولوارت وتنصيب الرئيس المؤقت خوسيه خيري في تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٢٥. وقد واجهت قوات الأمن الاحتجاجات الشبابية بالقوة المميتة، وفي أواخر تشرين الأوّل/أكتوبر فُرضت حالة طوارئ في كايّاو وليما، مما أدى إلى تعليق الضمانات الدستورية الأساسية وارتفاع مخاطر الاعتقالات التعسفية والانتهاكات من قبل قوات الأمن. كما دفع الكونغرس بتشريعات بعيدة عن المعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك تعديلات على قانون الوكالة البيروفية للتعاون الدولي، تمنح الوكالة صلاحيات رقابية موسّعة وتُصنّف أي نشاط أو استخدام للأموال دون موافقة مسبقة باعتباره مخالفة خطيرة؛ إضافة إلى قانون جديد أُقر في آب/أغسطس ٢٠٢٥ يمنح عفوًا واسعًا لقوات الأمن المتورطة في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. ومع استمرار العنف ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين، تدفع هذه التطورات نحو فضاء مدني شديد التقييد. وفي عام ٢٠٢٤، خُفّض تصنيف الفضاء المدني في البيرو من «مقيّد» إلى «مقموع»، في انعكاس لسنوات من التآكل التراكمي والمنهجي للحريات المدنية.

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

آسيا والمحيط الهادئ

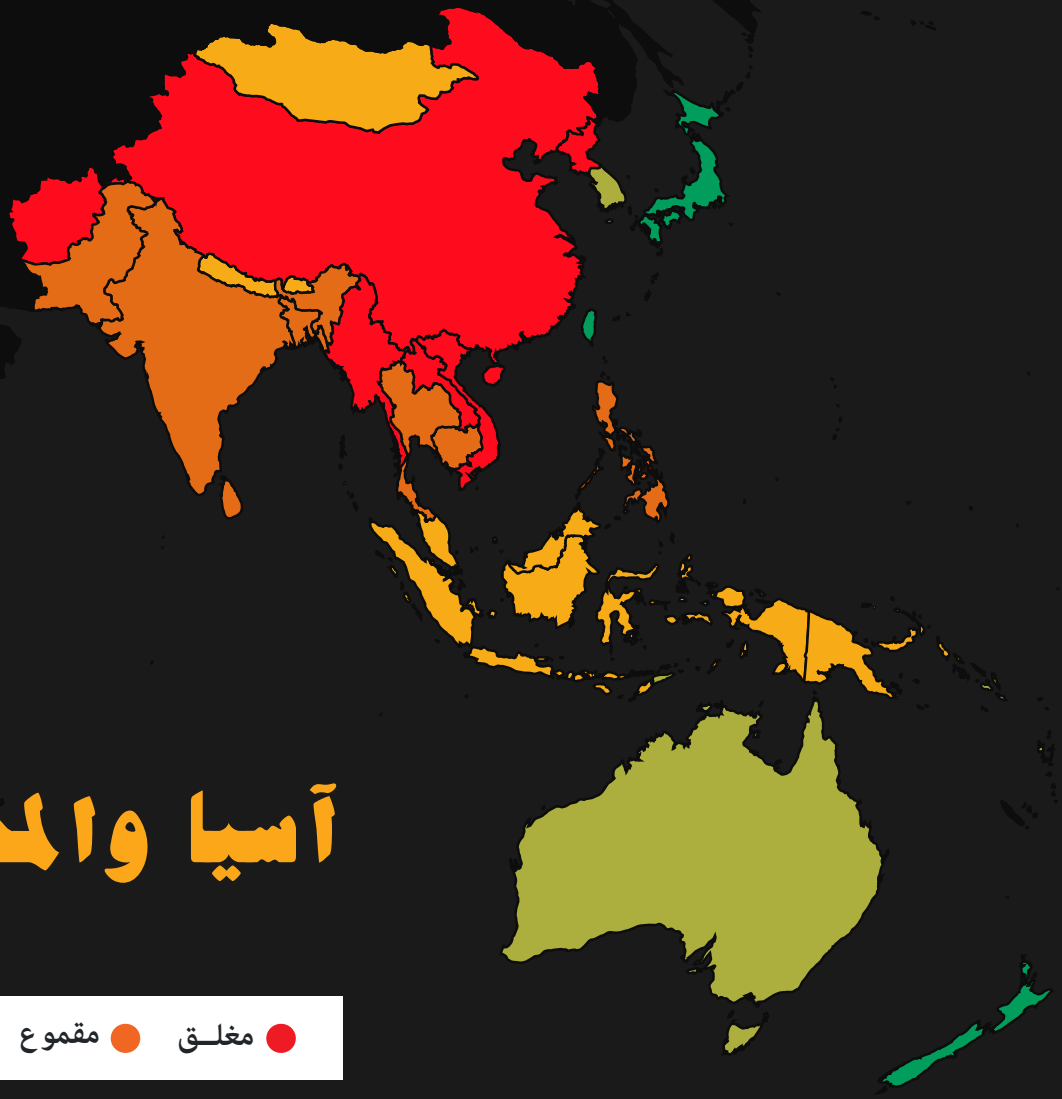

مغلق مقموع مقيد ضيق مفتوح

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

نظرة عامة على التصنيفات

تتمثل الانتهاكات الأساسية للفضاء المدني في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في احتجاز المدافعين عن حقوق الإنسان، حيث تُستخدم مجموعة من القوانين التقييدية والتهم الملفقة لاعتقالهم ومحاكمتهم. كما يُعد احتجاز المتظاهرين بسبب تنظيمهم أو مشاركتهم في احتجاجات ضد الفساد والانتهاكات الحقوقية اتجاهًا واسع الانتشار، إلى جانب استخدام الحكومات الرقابة لحجب الانتقادات الموجهة للسلطة ومنع المواطنين من الوصول إلى المعلومات.

في آسيا، لا تزال سبعة بلدان وأقاليم مصنّفة كـ"مغلقة": أفغانستان، الصين، هونغ كونغ، لاوس، ميانمار، كوريا الشمالية وفيتنام.

وتصنَّف تسعة بلدان كـ"مقموعة": بنغلاديش، بروناي، كمبوديا، الهند، باكستان، الفلبين، سنغافورة، سريلانكا وتايلاند.

أما ستة بلدان فتقع ضمن فئة "مقيّد": بوتان، إندونيسيا، ماليزيا، المالديف، منغوليا ونيبال. وتحتفظ كل من كوريا الجنوبية وتيمور-ليست بتصنيفهما كفضاء مدني "ضيّق"، بينما تُعد اليابان وتايوان البلدين الوحيدين المصنَّفين كـ"مفتوح" في آسيا.

أما في دول المحيط الهادئ، فتُظهر الأوضاع تقييمًا أكثر إيجابية، إذ صُنِّفت سبعة بلدان كـ"مفتوحة". وصُنِّفت خمسة بلدان كـ"ضيّقة": أستراليا، فيجي، جزر سليمان، تونغا وفانواتو. بينما تبقى ناورو وبابوا غينيا الجديدة ضمن فئة "مقيّد".

لم تُسجَّل أي تغييرات في تصنيفات الفضاء المدني خلال العام الماضي في المنطقة.

بنغلاديش: الشرطة تستخدم خرطوم مياه لتفريق متظاهرين في دكا يطالبون بمراجعة نتائج امتحانات توظيف المعلمين (الصورة من مونير أوز زمان/AFP)

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

القيود على الفضاء المدني

اعتقال المدافعين عن حقوق الإنسان

احتُجز المدافعون عن حقوق الإنسان في ما لا يقل عن ١٥ دولة في آسيا والمحيط الهادئ. وقد جرى تجريم الكثير منهم بموجب قوانين مكافحة الإرهاب، وتجريم التشهير الجنائي، والأمن القومي، والنظام العام. وفي بعض الحالات، وردت تقارير عن وفيات، وسوء معاملة، وتعذيب أثناء الاحتجاز. كما تتزايد المخاوف بشأن القمع العابر للحدود الذي يؤدي إلى اعتقال المدافعين عن حقوق الإنسان.

لا يزال احتجاز المدافعين عن حقوق الإنسان منتشرًا على نطاق واسع في الصين، حيث يتم احتجاز العشرات ومحاكمتهم في محاكمات سرية استنادًا إلى مواد فضفاضة وواسعة، مثل تهمة "إثارة المشكلات والشجار" و"تقويض سلطة الدولة". ومن بين من استُهدفوا: الصحفية المواطنة تشانغ زان، وصانع الأفلام تشن بينلين، والمحامي الحقوقي شيه يانغ. وقد تعرّض بعضهم للتعذيب أو سوء المعاملة. وفي هونغ كونغ، جرى تجريم العشرات من النشطاء المؤيدين للديمقراطية بموجب قانون الأمن القومي القمعي لعام ٢٠٢٠ ومرسوم حماية الأمن القومي لعام ٢٠٢٤، بمن فيهم المحامية الحقوقية تشاو هانغ-تونغ ومالك وسائل الإعلام جيمي لاي. كما واصلت السلطات تنفيذ القمع العابر للحدود عبر إصدار مذكرات توقيف، وتقديم مكافآت مالية، وإلغاء جوازات السفر، ومحاكمة أفراد عائلات نشطاء هونغ كونغ في المنفى. وفي لاوس، أُدين المحامي لو سي وي بتهمة "العبور غير القانوني للحدود" في أيار/مايو ٢٠٢٥ بعد احتجازه.

جرى تجريم المدافعين عن حقوق الإنسان في عدد من بلدان جنوب شرق آسيا. ففي فيتنام، تم احتجازهم بشكل منهجي ومحاكمتهم بتهم ملفقة مثل "إساءة استخدام الحريات الديمقراطية"و"نشر دعاية ضد الدولة" بسبب تعبيرهم السلمي، ومن بينهم الصحفي ترونغ هوي سان، والمدافع عن حقوق الأراضي ترينه با فونغ، والمحامي تران دينه تريين.

وفي كمبوديا، كانت تهم "التحريض" هي السلاح المفضل لتجريم النشطاء، بما في ذلك المدافع البيئي أوك ماو، والنقابي والناشط السياسي رونغ تشهون، في حين لا يزال خمسة نشطاء بيئيين من حركة "أم الطبيعة" خلف القضبان. كما انخرطت الحكومة الكمبودية في قمع عابر للحدود بملاحقة المدافعين عبر الحدود في ماليزيا وتايلاند.

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

كمبوديا: الناشط البيئي ثون راثا يرافقه ضباط شرطة خارج المحكمة العليا في بنوم بنه في ٣٠ أبريل ٢٠٢٥ (تصوير: TANG CHHIN Sothy/AFP)

وفي تايلاند، استخدمت السلطات المادة ١١٢ من قانون العقوبات التي تجرّم انتقاد الملكية، والمعروفة باسم قانون lèse-majesté، لاحتجاز وإدانة عشرات المدافعين عن حقوق الإنسان بسبب تعبيرهم. وتقوم المحاكم عادةً برفض طلبات الإفراج بكفالة للمُتهمين بموجب هذا القانون. ومن بين من جرى تجريمهم المحامي الحقوقي أرنون نامبا، الذي صدرت بحقه ١٠ إدانات وحُكم عليه بإجمالي ٢٩ عامًا في السجن بسبب نشاطه. وهو يواجه أربع محاكمات إضافية.

في الفلبين، تم اعتقال المدافعين عن حقوق الإنسان، بمن فيهم نشطاء من الشعوب الأصلية، بتهم ملفقة تتعلق بالقتل وتمويل الإرهاب، بينما تقضي سالومي (سالي) كريسستو مو أوجانو، وهي مدافعة عن حقوق المرأة متهمة بالتمرد، عقوبة لا تقل عن عشر سنوات. وفي إندونيسيا، يواجه ثمانية نشطاء محتجزين، من بينهم ديلبيدرو مارهين، أحكامًا بالسجن تتراوح بين ستة و١٢ عامًا لمجرد تعبيرهم عن آرائهم ونشرهم على وسائل التواصل الاجتماعي دعمًا لاحتجاجات آب/أغسطس ٢٠٢٥ التي قادها الشباب من جيل "زد" بعد إعلان الحكومة عن بدل سكن لأعضاء البرلمان. ويتهم النشطاء بـ"التحريض على العنف".

تم أيضًا احتجاز وتجريم المدافعين عن حقوق الإنسان في جنوب آسيا. ففي باكستان، شُنّ قمع منهجي ومستمر ضد نشطاء من المجموعة العرقية البلوشية الذين يطالبون بالمساءلة والعدالة وإنهاء حالات الإخفاء القسري. وقد احتجزت إدارة مكافحة الإرهاب عشرات الأشخاص، بمن فيهم مهرانغ بلوش، القائدة المركزية في "لجنة بلوچ يكجهتي" – وهي مجموعة حقوقية. كما احتجزت السلطات صحفيين.

وفي الهند، لا يزال ستة مدافعين عن حقوق الإنسان متهمين بالتورط في أعمال عنف طائفية في بيما كورِغاون عام ٢٠١٨ رهن الاحتجاز بموجب قانون مكافحة الأنشطة غير المشروعة القمعي، وهو قانون لمكافحة الإرهاب. كما يظل المدافع الكشميري عن حقوق الإنسان خرم برويز، المعتقل منذ عام ٢٠٢١ بموجب القانون نفسه، محتجزًا في سجن شديد الحراسة في دلهي انتقامًا لعمله الحقوقي.

وفي أفغانستان، واصل طالبان احتجاز واضطهاد المدافعين عن حقوق الإنسان، بما في ذلك الأكاديميون والنشطاء الثقافيون والتربويون. ففي شباط/فبراير ٢٠٢٥، اعتقل مسؤولون من طالبان الناشط في مجال التعليم وزير خان بشكل تعسفي من منزله في كابول، حيث قيّدوا يديه، وعصبوا عينيه، واقتادوه إلى المديرية العامة للاستخبارات. كما شهدت البلاد حملة قمع لا هوادة فيها ضد الصحفيين، حيث احتُجز العشرات وتعرّضوا لسوء المعاملة. وفي أيار/مايو ٢٠٢٥، اعتقل عناصر استخبارات طالبان سليمان راهيل، مدير إذاعة "خوشال" في ولاية غزني، بعد أن نشر تقارير عن النساء الفقيرات، وحكموا عليه بالسجن ثلاثة أشهر.

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

احتجاز المتظاهرين

في مختلف أنحاء منطقة آسيا والمحيط الهادئ، خرج الناس إلى الشوارع للمطالبة بإصلاحات ديمقراطية وحقوق الإنسان، والمطالبة بخدمات عامة أفضل وإنهاء الفساد، والمطالبة بالعدالة المناخية والبيئية، والتعبير عن التضامن مع فلسطين. وفي المقابل، نشرت الدول قواتها الأمنية لاعتقال واحتجاز المتظاهرين في ما لا يقل عن ١٨ دولة.

في جنوب شرق آسيا، شنّت السلطات الإندونيسية حملة قمع شديدة ضد الاحتجاجات. ففي آذار/مارس ٢٠٢٥، استخدمت الشرطة الاعتقالات والقوة المفرطة ضد عشرات الآلاف من النشطاء وأعضاء المجموعات العمالية والطلاب الذين شاركوا في احتجاجات وطنية ضد التعديلات المثيرة للجدل على قانون الجيش. وبحسب "فريق المناصرة من أجل الديمقراطية"، تم تحديد الجيش والشرطة كمرتكبي العنف الرئيسيين. وقد احتُجز ما مجموعه ١٦١ شخصًا بشكل تعسفي خلال الاحتجاجات. واندلعت حملة قمع وحشية أخرى ضد احتجاجات آب/أغسطس ٢٠٢٥ الجماهيرية. ووفقًا لمجموعات حقوق الإنسان، تم احتجاز أكثر من ٣,٠٠٠ متظاهر، بمن فيهم أطفال. وقد حُرم بعضهم من الحصول على المساعدة القانونية المناسبة وتعرضوا للإكراه والترهيب لتوقيع إفادات رسمية.

في الفلبين، خرج عشرات الآلاف إلى الشوارع في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٥ للاحتجاج على الفساد الحكومي بعد ادعاءات بخسارة دافعي الضرائب مليارات الدولارات في مشاريع إغاثة من الفيضانات تبيّن أنها وهمية. وأفادت مجموعات حقوقية بأن الشرطة استخدمت القوة المفرطة واعتقلت واحتجزت تعسفيًا أكثر من ٢٠٠ شخص، من بينهم ٩١ طفلًا، كما منعت المعتقلين من التواصل مع المحامين وأفراد أسرهم. وقد وجّهت الشرطة سلسلة من التهم إلى المحتجزين بموجب قانون التجمعات العامة لعام ١٩٨٥ الذي يعود إلى حقبة الدكتاتورية، والذي لطالما تعرض لانتقادات بسبب تقييده الحق في الاحتجاج.

الفلبين: ضابط شرطة يعتقل متظاهراً خلال مظاهرات مناهضة للفساد في مانيلا (تصوير: Ezra Acayan/Getty Images)

وفي ماليزيا، تم احتجاز ثلاثة نشطاء طلاب في حزيران/يونيو ٢٠٢٥ والتحقيق معهم بموجب قانون الفتنة بعد احتجاج في ولاية صباح للضغط على رئيس الوزراء لاتخاذ إجراءات ضد السياسيين الفاسدين. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٢٥، احتجزت الشرطة مجموعة من نحو سبعة متظاهرين متضامنين مع فلسطين كانوا قد تجمعوا قرب السفارة الأمريكية في كوالالمبور.

وفي تيمور-ليستيه في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٥، تم اعتقال واحتجاز ما لا يقل عن ١٢ طالبًا لساعات بعد أن أطلقت الشرطة الغاز المسيل للدموع على أشخاص يحتجون على خطة لشراء سيارات جديدة لأعضاء البرلمان.

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

كما احتجزت السلطات المتظاهرين في مختلف أنحاء جنوب آسيا. ففي باكستان، تستمر القيود على احتجاجات النشطاء البلوش. ففي كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥، منعت شرطة كراتشي واعتقلت نشطاء قبل مظاهرة سلمية مقررة في إقليم السند. وفي آذار/مارس ٢٠٢٥، اعتُقل أعضاء بارزون من "لجنة بلوچ يکجهتي" خلال احتجاج سلمي في كويتا. وفي الشهر نفسه، احتُجز ما لا يقل عن ستة نشطاء عقب احتجاج في كراتشي بسبب انتهاك حظر شامل على التجمعات. وفي شباط/فبراير ٢٠٢٥، اعتقلت الشرطة الباكستانية عددًا من أعضاء المعارضة قبل احتجاج مخطط له من قبل حزب "تحريك إنصاف" (PTI) التابع لرئيس الوزراء السابق المسجون عمران خان، لإحياء الذكرى السنوية الأولى للانتخابات الوطنية التي يقول أنصاره إنها زُوِّرت لصالح أحزاب المؤسسة. وفي تموز/يوليو ٢٠٢٥، حكمت محكمة مكافحة الإرهاب على ثمانية أعضاء من PTI بالسجن ١٠ سنوات بتهمة التحريض على الاحتجاجات خارج مواقع عسكرية عام ٢٠٢٣.

في الهند، لا يزال ما لا يقل عن تسعة طلاب متظاهرين رهن الاحتجاز، بمن فيهم غلفيشا فاطمة وعمر خالد، لمشاركتهم في احتجاجات عام ٢٠٢٠ ضد قانون تعديل الجنسية (CAA) الذي يميز ضد المسلمين. وقد أمضوا حوالي خمس سنوات في الحبس على خلفية تهم تتعلق بالإرهاب، ولم تبدأ محاكمتهم بعد. في سريلانكا، في آذار/مارس ٢٠٢٥، اعتقلت الشرطة ٢٧ ناشطًا طلابيًا في كولومبو بسبب احتجاجهم على عملية التوظيف في الوظائف الحكومية، بينما لا يزال بعض المتظاهرين الذين اعتُقلوا خلال احتجاجات "أراغالايا" الجماهيرية عام ٢٠٢٢، والتي أدت إلى تغيير الحكومة، رهن الاحتجاز. وفي المالديف، استمرت التقارير عن مواجهة متظاهرين من المعارضة ونشطاء شباب للاعتقال وللعنف المفرط.

في الصين، حُكم على المتظاهر المنفرد بنغ ليفا بالسجن تسع سنوات في تموز/يوليو ٢٠٢٥ بسبب تعبيره السلمي عن معارضته لإغلاق COVID-١٩ الذي فرضته الحكومة وحكم الرئيس شي جينبينغ المناهض للديمقراطية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢. وكان قد تعرض للاختفاء القسري لأكثر من عامين بعد اعتقاله. واعتقلت الشرطة ما لا يقل عن ١٢ شخصًا في هونغ كونغ لمنع أي شكل من أشكال الاحتجاج أو إحياء ذكرى مجزرة ساحة تيانانمين في حزيران/يونيو ٢٠٢٥.

أظهرَت دراسة لجامعة بريستول أن الشرطة الأسترالية تُعد من الأكثر قيامًا باعتقال المتظاهرين المناخيين والبيئيين في العالم. ووفقًا للدراسة، تضمن أكثر من ٢٠ في المئة من جميع الاحتجاجات المناخية والبيئية عمليات اعتقال — أي أكثر بثلاث مرات من المتوسط العالمي. وفي حزيران/يونيو ٢٠٢٥، اعتُقل خمسة أشخاص خلال احتجاج تضامني مع فلسطين في سيدني ضد شركة أسترالية تزوّد إسرائيل بالأسلحة. كما أُبلِغ عن تعرض البعض لسوء معاملة من قبل الشرطة.

الرقابة على الأصوات المنتقدة

تشكل الرقابة التي تفرضها الحكومات مصدر قلق رئيسيًا آخر في الفضاء المدني بالمنطقة، وقد تم توثيقها في ما لا يقل عن ١٤ دولة. على مدار العام، استخدمت السلطات صلاحياتها للحد من الوصول إلى المعلومات المنتقدة للدولة من خلال حجب بوابات الأخبار ومنصات التواصل الاجتماعي، وفرض انقطاع الإنترنت، وحظر نشر مواد معينة.

تطبق الصين أحد أكثر أنظمة الرقابة تطورًا في العالم، والذي تستخدمه لحجب المدونات ومنصات التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية المنتقدة للحزب الشيوعي الصيني. ويواصل النظام الشمولي في كوريا الشمالية حجب الوصول إلى وسائل الإعلام الأجنبية، خصوصًا القادمة من كوريا الجنوبية. وتشمل العقوبات على الوصول إلى مثل هذه المحتويات أو توزيعها: السجن، العمل القسري، وحتى عقوبة الإعدام.

تصفح التقرير
المنهجية
الملخص الشامل
تطورات إيجابية
إفريقيا جنوب الصحراء
الأمريكتان
آسيا والمحيط الهادئ
أوروبا وآسيا الوسطى
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
التوصيات
التصنيف الإقليمي

في جنوب شرق آسيا، تشهد سنغافورة رقابة واسعة النطاق. يتيح قانون الحماية من الأخبار الكاذبة والتلاعب على الإنترنت لوزير واحد في الحكومة أن يعلن أن المعلومات المنشورة على الإنترنت كاذبة، وأن يأمر بـ"تصحيحها" أو إزالتها إذا اعتُبر ذلك في المصلحة العامة. استخدمت الحكومة هذا القانون في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥ لحجب الوصول إلى موقع East Asia Forum الأكاديمي الذي يتخذ من أستراليا مقرًا له، وذلك بعد نشره مقالًا عن سنغافورة. وفي نيسان/أبريل ٢٠٢٥، أمرت الحكومة شركة ميتا، مالكة فيسبوك، بحجب وصول المستخدمين في سنغافورة إلى منشورات ينشرها أجانب قبل الانتخابات الوطنية. كما أُلغي عرض مسرحي في حزيران/يونيو ٢٠٢٥ لأنه تناول قضايا "تتعارض مع المصلحة الوطنية".

وفي ماليزيا، واصلت الحكومة استخدام قانون المطبوعات والنشر لعام ١٩٨٤ لمنع الكتب بهدف "منع انتشار المعتقدات أو الأيديولوجيات أو الحركات التي قد تُعرّض الأمن أو النظام العام أو الانسجام الاجتماعي للخطر". شملت هذه الكتب أعمالًا تحتوي على شخصيات أو موضوعات LGBTQI+، وأخرى اعتُبرت "منحرفة دينيًا".

أما في فيتنام، فقد حظرت السلطات النسخة المطبوعة لعدد أيار/مايو ٢٠٢٥ من مجلة The Economist، والذي ظهر فيه أعلى مسؤول في البلاد على الغلاف. وفي الفلبين، أُزيل فيلم وثائقي يُظهر مضايقات يتعرّض لها الصيادون الفلبينيون في بحر الفلبين الغربي قبل يومين فقط من موعد عرضه الأول، مما أثار مخاوف من احتمال وجود ضغوط سياسية.

وفي إندونيسيا، اضطرّت فرقة البانك روك "سوكاتاني" في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥ إلى تقديم اعتذار علني وسحب أغنيتها عن فساد الشرطة من المنصّات الإلكترونية، ويعتقد الكثيرون أن الشرطة مارست ضغطًا عليها لفعل ذلك. كما سعت السلطات إلى تقييد التغطية الإعلامية لاحتجاجات آب/أغسطس ٢٠٢٥، إذ أصدرت هيئة البث تعميمًا لوسائل الإعلام بعدم بث أي محتوى قد يسيء لصورة الحكومة. وتعمّدت السلطات كذلك تعطيل الوصول إلى الإنترنت، بما في ذلك تعليق ميزة البث المباشر على تيك توك، وهي أداة أصبحت حيوية لتوثيق الاحتجاجات لحظة بلحظة.

في فيتنام، حظرت السلطات طبعة مايو ٢٠٢٥ من مجلة الإيكونوميست

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

وفي نيسان/أبريل ٢٠٢٥، أيدت محكمة الاستئناف في تايلاند حكمًا صادرًا في عام ٢٠٢٢ يقضي بحجب وإزالة ٥٢ رابطًا بموجب المادة ٢٠ من قانون الجرائم الإلكترونية، بما في ذلك موقع org.www.no١١٢ المستخدم لجمع التواقيع على عريضة تطالب بإلغاء قانون العيب في الذات الملكية (lèse-majesté). ورأت المحكمة أن المحتوى الداعي لإلغاء المادة ١١٢ من قانون العقوبات يخلّ بالأخلاق والنظام العام لأنه يقوّض مكانة الملكية.

كما وُثقت الرقابة في جنوب آسيا. ففي تموز/يوليو ٢٠٢٥، أمر قاضٍ جزائي في باكستان، بناءً على طلب من الوكالة الوطنية للتحقيق في الجرائم الإلكترونية، منصة يوتيوب بحجب ٢٧ قناة، من بينها قناتا الصحفيين متيع الله جان وأسد طور والقناة الرسمية لحزب PTI إلى جانب قنوات عدد من المعلقين السياسيين الآخرين. وفي أيار/مايو ٢٠٢٥، أبلغت يوتيوب الصحفي الاستقصائي المنفي أحمد نوراني أنها حجبت قناته، التي تضم ١٧٣,٠٠٠ متابع، داخل باكستان بناءً على شكوى قانونية مقدمة من الحكومة. كما فُرضت عمليات إغلاق للإنترنت حول التجمعات التي تنظمها المعارضة.

وفي الهند، في نيسان/أبريل ٢٠٢٥، وبعد هجوم مسلح في كشمير، قامت السلطات بحجب حسابات على وسائل التواصل الاجتماعي وقنوات على يوتيوب. وأمرت الحكومة أيضًا بحجب قناة ٤PM News Network على يوتيوب، citing مخاوف تتعلق بالأمن القومي والنظام العام، عقب تغطيتها للحركة المناهضة للحرب. وفي أيار/مايو ٢٠٢٥، أمرت السلطات بحجب أكثر من ٨,٠٠٠ حساب على منصة X/تويتر، بما في ذلك حسابات وسائل إعلامية مقرها كشمير مثل Free Press Kashmir وThe Kashmiriyat و Maktoob Media التي تركز على حقوق الإنسان والأقليات.

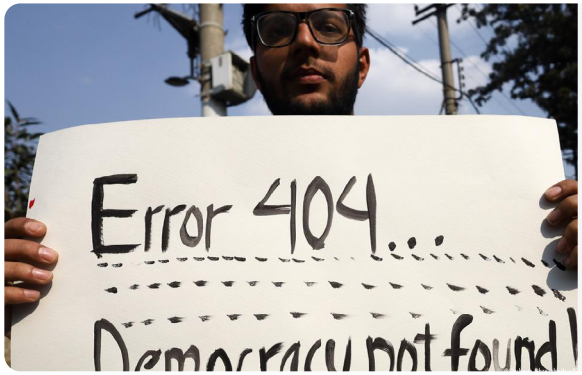

نيبال: يقول معارضو الإجراءات إن الحكومة تحاول فرض الرقابة وتقييد حقوق المواطنين على الإنترنت. الصورة من صوباس شريستا/نورفوتو/بيكتشر ألاينس

وفي تموز/يوليو ٢٠٢٥، وردت تقارير تفيد بأن الحكومة الهندية أمرت منصة X/تويتر بحجب أكثر من ٢,٠٠٠ حساب، من بينها حسابان تابعان لوكالة رويترز، بينما في آب/أغسطس ٢٠٢٥ حظرت السلطات ٢٥ كتابًا أكاديميًا وصحفيًا عن كشمير، تناولت الانتهاكات في الإقليم ورحلته السياسية على مدى عقود.

وفي نيبال، في تموز/يوليو ٢٠٢٥، طلبت هيئة الاتصالات النيبالية من مزودي الخدمة حجب منصة تلغرام، زاعمة أن الخطوة تستهدف مكافحة الاحتيال وغسل الأموال عبر الإنترنت. أما الحظر الشامل على ٢٦ منصة تواصل اجتماعي، الذي فرضته الحكومة في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٥، فقد أشعل احتجاجات واسعة بقيادة جيل "الجيل زد"، واجهتها الدولة بقمع وحشي أسفر عن مقتل ٧٦ شخصًا قبل أن يُجبر رئيس الوزراء على الاستقالة.

تـصفـح الـتـقـريـر

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيـا والمحيـط الهـادئ

أوروبا وآسيـا الوسطى

الشرق الأوسط وشمـال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

أما سلطات طالبان في أفغانستان، فتفرض سيطرة صارمة على المحتوى الإعلامي، ما يحدّ فعليًا من تداول المعلومات خارج الروايات التي توافق عليها الدولة. وقد تم تعليق أو إغلاق عدد من وسائل الإعلام، فيما جرى اعتقال صحفيات أو طردهن من عملهن.

في منطقة المحيط الهادئ، تفرض قوانين التشهير عبر الإنترنت تأثيرًا مُجمِّدًا على حرية التعبير وقد استُخدمت لتجريم المنتقدين والمدافعين عن حقوق الإنسان الذين يجاهرون برأيهم. كما يواجه الصحفيون تحديات في عملهم، بما في ذلك قيود على الوصول إلى المعلومات إضافة إلى التحرش والتهديدات عبر الإنترنت. في بابوا غينيا الجديدة، تم طرد الصحفي كالليغان تاندا بسبب استضافته نائبًا معارضًا في برنامجه، بينما في ساموا وُجهت إلى الصحفية لاجي كيرسوما تهمة التشهير الجنائي في أيار/مايو ٢٠٢٥ بعد تقريرها عن أحد ضباط الشرطة. وفي فانواتو، تراقب الحكومة وسائل الإعلام لضمان عدم نشر أي محتوى يتعارض مع رسائلها الرسمية، في حين تفرض ناورو رسومًا مرتفعة على الصحفيين الدوليين الراغبين في دخول البلاد. كما يظل النشطاء البيئيون معرضين لخطر الدعاوى القضائية الاستراتيجية ضد المشاركة العامة (SLAPPs)، وهي إجراءات قانونية تهدف إلى إنهاك المجتمع المدني بإجراءات طويلة ومكلفة.

راديو بيغوم، محطة إذاعية نسائية داهمتها حركة طالبان وأوقفت بثها في فبراير ٢٠٢٥ (تصوير: @Twitter/GTBundy)

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

قضايا مثيرة للقلق

إندونيسيا وباكستان

في إندونيسيا، هناك تراجع مستمر في الفضاء المدني. وبعد أكثر من عام على تولي الرئيس برابوو سوبانتو منصبه، أُثيرت مخاوف جدية بشأن الجهود الحكومية لتقييد الفضاء المدني وإسكات الأصوات المعارضة. فقد تعرض العشرات من المدافعين عن حقوق الإنسان للاعتقال والتجريم والترهيب والهجمات الجسدية والمراقبة. كما أثارت حملات القمع الوحشية التي استهدفت الاحتجاجات، خصوصًا في آذار/مارس وآب/أغسطس ٢٠٢٥، قلقًا واسعًا بشأن الإفلات من العقاب.

وتعرضت وسائل الإعلام للتهديدات والهجمات، بما في ذلك أثناء تغطية الاحتجاجات، بينما تواصل الحكومة قمع النشاط الحقوقي في إقليم بابوا حيث توجد مظالم تاريخية تتعلق بالانتهاكات الممنهجة من قبل قوات الأمن واستغلال الموارد.

أما باكستان، فهي أيضًا من الدول المثيرة للقلق، حيث تتصاعد عمليات تجريم المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين، إلى جانب حملة قمع متواصلة ضد الحركات والاحتجاجات الحقوقية وفرض قيود رقمية واسعة.

وقد شهدت البلاد حملة قمع ممنهجة ضد النشطاء البلوش منذ آذار/مارس ٢٠٢٥، حيث اعتُقل الكثير منهم وواجهوا اتهامات لا أساس لها. كما حظرت الحكومة حركة حماية البشتون (PTM)، وهي حركة واسعة النطاق تطالب بحقوق الأقلية البشتونية.

ويظل الصحفيون عرضة للخطر، إذ يواجه كثير منهم قضايا بموجب قانون منع الجرائم الإلكترونية القمعي بسبب تقاريرهم، فيما حظرت السلطات تطبيقات التواصل الاجتماعي وقنوات يوتيوب الخاصة بالصحفيين والمعارضة. كما استمرت حملة القمع ضد احتجاجات حزب PTI، مع محاكمة عدد كبير من المشاركين فيها.

إندونيسيا: أعضاء نقابات عمالية ومنظمات مجتمع مدني يتظاهرون حاملين أعلاماً ولافتات خلال احتجاج ضد قمع الشرطة في جاكرتا (تصوير: Aditya Irawan/AFP)

باكستان: اعتقال نشطاء بلوشيين في كويتا، أكتوبر ٢٠٢٥ (تصوير: @BalochYakjehtiC/X)

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

أوروبا وآسيا الوسطى

مغلق · مقموع · مقيد · ضيق · مفتوح

تراجع في التصنيف	
ألمانيا	
إيطاليا	
جورجيا	
صربيا	
سويسرا	
فرنسا	

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

نظرة عامة على التصنيفات

شهد العام استمرار التراجع في الحريات المدنية والديمقراطية في أوروبا وآسيا الوسطى، مع قيود متزايدة على منظمات المجتمع المدني والاحتجاجات، ما غذّى أزمة ملحّة في الفضاء المدني. ومن بين ٥٤ دولة في المنطقة، يُصنَّف الفضاء المدني الآن على أنه مغلق في ست دول، ومقموع في خمس، ومقيد في ثماني، وضيّق في ١٧، ومفتوح في ١٨.

ويرصد سيفيكوس مونيتور تراجعًا ثابتًا: ففي عام ٢٠١٩، كان ٥٨,٣ في المئة من سكان أوروبا وآسيا الوسطى يعيشون في دول مصنفة كـ"مفتوحة" أو "ضيّقة". وبحلول ٢٠٢٥، انهار هذا الرقم إلى ٢٦,٥ في المئة فقط، ما يعني أن عددًا أقل بكثير من الناس يمكنهم ممارسة حريات أساسية دون عوائق كبيرة. ويرجع هذا التحول بشكل كبير إلى تشديد الحملات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والاحتجاجات في بعض أكبر الديمقراطيات الأوروبية.

وخلال هذا العام، تم تخفيض تصنيف ثلاث دول في الاتحاد الأوروبي — فرنسا وألمانيا وإيطاليا — من "ضيّق" إلى "ممقيد"، ما يشير إلى وجود قيود خطيرة على الفضاء المدني.

شهدت فرنسا موجات قوية من التعبئة خلال السنوات الأخيرة، واجهت قيودًا متزايدة. وأدى الجمود الحكومي المتكرر إلى استقالة أربعة رؤساء وزراء منذ أن دعا الرئيس إيمانويل ماكرون إلى انتخابات تشريعية مبكرة في عام ٢٠٢٤. وعلى خلفية هذه الأزمة السياسية المتعمقة، أصبح أصحاب السلطة أكثر عدائية تجاه المجتمع المدني.

على وجه الخصوص، استخدمت السلطات قانون الانفصالية، الذي يفرض على الجمعيات الالتزام بـ"القيم الجمهورية" والامتناع عن الإخلال بالنظام العام، لتفكيك جمعيات وحرمانها من التمويل. وفي حزيران/يونيو ٢٠٢٥، أطلق مجلس الوزراء إجراءات حلّ ضد حركة La Jeune Garde المناهضة للفاشية ومجموعة Urgence Palestine الداعمة لفلسطين.

وفي أيلول/سبتمبر، تم اعتقال قادة منظمة الائتلاف ضد الإسلاموفوبيا في أوروبا (ومقرها بلجيكا)، إضافة إلى أعضاء من منظمة شريكة في فرنسا، وتم استجوابهم ووضعهم تحت الرقابة القضائية مع قيود على أنشطتهم — في نمط يعكس مضايقات منهجية تستهدف المنظمات المسلمة بموجب قانون الانفصالية.

فرنسا: متظاهرون يسيرون في بوردو خلال إضرابات وطنية احتجاجًا على الميزانية الوطنية (تصوير: كريستوف أرشامبو/AFP)

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

كما واجهت السلطات التعبئات العامة — بما في ذلك الاحتجاجات البيئية، والاحتجاجات المتضامنة مع فلسطين، والحركات الجماهيرية المدفوعة عبر وسائل التواصل ضد إجراءات التقشف المقترحة — بحظر التظاهر، والشرطة المُعسكرة، ومئات حالات الاحتجاز.

ألمانيا: الشرطة تعتقل متظاهرين خلال احتجاج ضد سياسات إسرائيل في برلين (تصوير: ميشائيل أوكاس/تحالف الصور)

أدى القمع الشديد الذي تمارسه ألمانيا ضد التعبير عن التضامن مع فلسطين إلى تدهور سريع في الفضاء المدني. ففي شباط/فبراير ٢٠٢٥، أعلنت شرطة برلين عن تسجيل حوالي ٩,٠٠٠ تهمة جنائية مرتبطة باحتجاجات التضامن مع فلسطين في المدينة منذ ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣. المشاركون والصحفيون والمراقبون البرلمانيون في هذه الاحتجاجات يتعرضون باستمرار إلى عنف الشرطة، بما يشمل الخنق، وتطويق الحشود، ورش الغاز الحارق، واللكم. وأي خرق — ولو مُتخيَّل — للقيود الواسعة على الاحتجاج يؤدي إلى تدخل عنيف وفوري من الشرطة. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥، اعتقلت الشرطة بعنف خمسة متظاهرين خلال وقفة صامتة تضامنًا مع فلسطين، بما في ذلك سيدة جرّتها الشرطة لأنها كانت تحمل دفاية يدوية على شكل قلب — زُعِم خطأً أنها رمز تابع لحماس. وفي الشهر التالي، قامت الشرطة بفضّ احتجاج آخر بالقوة المفرطة بسبب حظر على الهتافات باللغة العربية.

رافقت الضغوط السياسية والاجتماعية تطبيقَ القانون من قبل الشرطة لإغلاق المساحة المتاحة لحرية التعبير. فبعد أن تم نقل فعالية تستضيف فرانشيسكا ألبانيزي إثر تلقيها تهديدات، قامت ١٠٠ وحدة من شرطة مكافحة الشغب باقتحام المكان الجديد الذي نُقلت إليه الفعالية. كما حافظت الشرطة على وجودها في جامعة برلين الحرة حيث كانت الفعالية تُبَث بشكل غير رسمي.

ومع اندلاع الاحتجاجات ضد تعاون حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي/الاتحاد الاجتماعي المسيحي (CDU/CSU) مع حزب البديل من أجل ألمانيا (AfD) اليميني المتطرف لتمرير أجندة تقييدية مناهضة للهجرة، وضد صعود حزب AfD في استطلاعات الرأي قبل الانتخابات العامة في شباط/فبراير ٢٠٢٥، قوبِل بعضها أيضًا باستخدام مفرط للقوة. وبعد الانتخابات، التي تصدّر فيها حزب CDU/CSU، أطلق المستشار المنتخب فريدريش ميرتس وحزبه تحقيقًا برلمانيًا واسعًا بشأن التمويل العام لمنظمات المجتمع المدني المتهمة بعدم الحياد السياسي، بما في ذلك تلك التي نظّمت احتجاجات ضد اليمين المتطرف.

أُضيفت إيطاليا إلى قائمة المراقبة الخاصة بسيفيكوس مونيتور في آذار/مارس ٢٠٢٥ بينما كانت الحكومة تستعد لتمرير "قانون مناهضة غاندي" المثير للجدل، والذي وصفته منظمات حقوقية بأنه أخطر هجوم على الحق في الاحتجاج منذ عقود.

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

وقد تم اعتماد هذه الحزمة القانونية الواسعة في حزيران/يونيو ٢٠٢٥، فوسّعت بشكل كبير من صلاحيات الشرطة، وفرضت عشرات الجرائم الجديدة وعقوبات أشد تحت ذريعة الأمن العام، مجرّمةً العصيان المدني السلمي بعقوبات سجن قاسية. وفي الوقت نفسه، ظهرت تقارير تفيد بأن منتقدي الحكومة تعرضوا للاستهداف عبر برنامج Graphite.

إيطاليا: متظاهرون مؤيدون للفلسطينيين يتجمعون بالقرب من الكولوسيوم في روما للاحتجاج على اعتراض أسطول الصمود العالمي (تصوير: تيزيانا فابي/AFP)

تم خفض تصنيف سويسرا من "مفتوح" إلى "ضيّق" وسط قيود متزايدة على نشطاء المجتمع المدني والصحفيين والاحتجاجات. فقد واجهت الشرطة الاحتجاجات ضد عنف الشرطة والعنصرية، وفي التضامن مع فلسطين بقوة مفرطة، بما في ذلك الرصاص المطاطي والغاز المسيل للدموع. كما أُثيرت مخاوف بشأن مراقبة النشطاء البيئيين والحركات الاجتماعية. وفي نيسان/أبريل ٢٠٢٤، وخلال إجراءات جنائية لتحديد هوية النشطاء الذين رسموا ممرًا غير قانوني للدراجات في جنيف، كُشف أن الشرطة قامت بتنميط أكثر من ١٠٠ عضو من حركة XR. وتتبع المحققون دخل النشطاء، وروابطهم العائلية، وتبرعاتهم، وعطلهم، رغم أن أنشطتهم غير العنيفة تسببت فقط في أضرار طفيفة بالممتلكات. كما أن قوانين السرية المصرفية الصارمة في سويسرا تقيّد حرية الصحافة. فقد داهمت الشرطة منزل ومكتب الصحفي لوكاس هاسّيغ وصادرت أجهزته بسبب تحقيقاته بشأن المدير التنفيذي السابق لبنك رايفايزن ومستشاره. وتفرض هذه القوانين عقوبات تصل إلى خمس سنوات سجنًا على كشف المعلومات المصرفية — حتى عندما يكون نشرها بوضوح في المصلحة العامة.

شهدت دولتان في المنطقة، جورجيا وصربيا، انخفاضًا في تصنيفهما من "مقيد" إلى "مقموع"، مع سعي السلطات إلى قمع الاحتجاجات المستمرة بقدر متزايد من الشدة.

في جورجيا، تدهور الفضاء المدني يتسارع بوتيرة عاصفة. فبعد خفض تصنيفها من "ضيّق" إلى "مقيّد" في عام ٢٠٢٤، تراجع وضع البلاد الآن أكثر ليصل إلى تصنيف "مقموع". وقد استمرت التعبئة الليلية لأكثر من عام، نتيجة لقرار الحكومة تعليق مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي حتى عام ٢٠٢٨ عقب انتخابات برلمانية مثيرة للجدل.

جورجيا: متظاهر يلوح بأعلام جورجيا والاتحاد الأوروبي أمام شرطة مكافحة الشغب خلال تجمع للمعارضة في تبليسي (تصوير: جيورجي أرجيفانيدز/AFP)

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

فرضت التعديلات المتتالية على قوانين الاحتجاج قيودًا أشد قسوة. فالمخالفات مثل إغلاق الطرق وارتداء الأقنعة تؤدي إلى احتجاز إداري، بينما تؤدي الانتهاكات المتكررة إلى تهم جنائية والسجن. وفي الوقت نفسه، كثفت الحكومة استهدافها للمنتقدين تحت ذريعة مكافحة التدخل الأجنبي. فبعد اعتماد قانون الوكلاء الأجانب في عام ٢٠٢٤، أدخلت السلطات قانونًا إضافيًا في عام ٢٠٢٥، وهو ترجمة مباشرة لقانون تسجيل الوكلاء الأجانب الأمريكي، حيث يطال الأفراد ويفرض مسؤولية جنائية على عدم الامتثال. وقد اعتُمد القانون الجديد إلى جانب تشريعات أخرى تستهدف منتقدي الحكومة، بما في ذلك فرض قيود على التمويل الأجنبي لوسائل الإعلام ومتطلبات جديدة للمنظمات المدنية للحصول على موافقة حكومية قبل قبول المنح الأجنبية.

كما تحركت الحكومة لتفكيك المعارضة السياسية. فبحلول حزيران/يونيو ٢٠٢٥، كانت السلطات قد سجنت أو احتجزت ثمانية من قادة الأحزاب المؤيدة لأوروبا لرفضهم الإدلاء بشهاداتهم أمام لجنة برلمانية تحقق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان خلال حكومة الحركة الوطنية المتحدة (UNM) السابقة. وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥، استُخدمت نتائج اللجنة لتقديم التماس إلى المحكمة الدستورية لحظر الحركة الوطنية المتحدة وأحزاب معارضة أخرى تعتبرها الحكومة تابعة لها. وقبل أسابيع من ذلك، اقتُرح مشروع قانون تقييدي لمعاقبة الأشخاص المرتبطين بأحزاب محظورة ومنعهم من الترشح للانتخابات أو تولي مناصب عامة.

في صربيا، تمرّ الحريات الأساسية بأزمة فيما يواصل المحتجون المطالبة بانتخابات مبكرة رغم القيود المتزايدة. وقد بدأت التظاهرات بقيادة الطلاب منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٤، إثر انهيار سقف محطة قطار أدى إلى وفيات، وهو حادث يعزوه المحتجون إلى الفساد.

صربيا: متظاهر يحمل رمز اليد الحمراء للفساد خلال مظاهرة احتجاجًا على حادث قطار في نوفي ساد (الصورة من ماركو دجوريكا/رويترز)

يواجه المتظاهرون وداعمون لهم العنف من الشرطة ومن مجموعات مرتبطة بالحزب الحاكم، إلى جانب الاعتقالات الجماعية والترهيب والمراقبة. وفي مشهد صارخ للإفلات من العقاب، أصدر الرئيس ألكسندر فوتشيتش عفوًا عن أشخاص متهمين بممارسة عنف شديد ضد المتظاهرين، بما في ذلك أربعة رجال مرتبطين بحزبه قاموا بالاعتداء بوحشية على طالبة، وامرأة متهمة بمحاولة قتل بعد أن قادت سيارتها باتجاه حشد من المتظاهرين.

تـصفـح الـتـقـريـر

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيـا والمحيـط الهـادئ

أوروبا وآسيـا الوسطى

الشرق الأوسط وشمـال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

وتفيد مجموعات رقابية بأن أكثر من ١,٠٠٠ شخص قد تم احتجازهم منذ بدء الاحتجاجات. وبينما أُفرج عن معظمهم بسرعة، لا يزال آخرون قيد الإقامة الجبرية أو خاضعين لإجراءات تقييد حرية التنقل. ويتم محاكمة ستة من النشطاء المدنيين والمعارضين بتهمة التآمر المزعوم للإطاحة العنيفة بالنظام الدستوري، بناءً على محادثة تم التنصّت عليها، وبدأت المحاكمة في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٥؛ فيما لا يزال ستة آخرون في المنفى لمحاكمتهم غيابيًا.

كما يواجه الداعمون المجاهرون للاحتجاجات أعمال انتقامية، تشمل الفصل من الوظيفة، والترهيب من قبل أجهزة الأمن، وحملات التشهير. وقد امتدت هذه الإجراءات إلى قطاع التعليم، حيث ساند الإداريون وأعضاء الهيئة التدريسية الإضرابات الطلابية ورفضوا طلب الشرطة لتفريق الطلاب المضربين. وبحلول أيلول/سبتمبر، أفادت مجموعات المجتمع المدني بأن أكثر من ١٠٠ موظف في المدارس قد تم فصلهم انتقامًا لدعمهم حركة الاحتجاج.

في آذار/مارس ٢٠٢٥، أقام متظاهرون مضادون منظمون من قبل الحكومة مخيمات حول مؤسسات رئيسية في العاصمة. وقد حدد الصحفيون الاستقصائيون العديد من الأشخاص بينهم ممن لهم صلات بالجريمة المنظمة. وأصبحت هذه المخيمات، المدعومة من السلطات البلدية والمحمية من الشرطة، بؤرًا للعنف، مع وقوع اشتباكات متكررة بين السكان والمحتجين المناهضين للحكومة.

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

أبرز خمسة انتهاكات في أوروبا و آسيا الوسطى

قيود على الفضاء المدني

أكثر الانتهاكات شيوعًا للحريات المدنية التي تم توثيقها في أوروبا وآسيا الوسطى في عام ٢٠٢٥ كانت احتجاز المتظاهرين، إلى جانب تعطيل الاحتجاجات واستخدام القوة المفرطة، تلتها الهجمات على الصحفيين والتشهير العلني بالمجتمع المدني والأصوات المعارضة.

تدهور حقوق الاحتجاج في أوروبا: الاحتجاز والتعطيل والقوة المفرطة

ظل احتجاز المتظاهرين أكثر الانتهاكات شيوعًا في أوروبا وآسيا الوسطى، حيث تم تسجيله في ما لا يقل عن ٣٠ دولة. وتشكل أوروبا نسبة غير متناسبة من انتهاكات حقوق الاحتجاج على مستوى العالم، ما يرسم صورة مقلقة عن تراجع حقوق الإنسان.

واصل نشطاء المناخ المنخرطون في العصيان المدني السلمي مواجهة الاحتجاز والترهيب، كما ظهر في التفريق القسري واحتجاز مئات من نشطاء XR في هولندا في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥. كما تم تسجيل حالات احتجاز لمتظاهرين بيئيين في ألبانيا وفنلندا وألمانيا والبرتغال وصربيا.

كما أثارت قضايا الفساد وعدم المساواة تعبئة شعبية قوبلت بقمع من قوات الأمن. ففي اليونان في شباط/فبراير ٢٠٢٥، شارك ما يقارب ٤٣٠,٠٠٠ شخص في تجمع بأثينا لإحياء الذكرى

هولندا: الشرطة تعتقل متظاهرًا خلال مظاهرة محظورة لحركة إكستينسون ريبيليون "Extinction Rebellion" في أمستردام (الصورة من مونب تايم/أناضول)

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

الثانية لحادث قطار أودى بحياة ٥٧ شخصًا، معربين عن غضبهم من فشل الحكومة في التحقيق بشكل مناسب في الحادث أو تحمل المسؤولية. وبعد أن قيل إن مجموعة صغيرة بدأت الاشتباكات، استخدمت الشرطة القنابل الصوتية والغاز المسيل للدموع وخراطيم المياه، واحتجزت أكثر من ١٠٠ متظاهر. وفي فرنسا، أدت احتجاجات "عطّلوا كل شيء" في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٥، التي نُظمت لمعارضة تخفيضات الميزانية ورفض مقترح فرض ضريبة على الأسر التي تتجاوز ثروتها ١٠٠ مليون يورو، إلى اعتقال أكثر من ٥٠٠ متظاهر.

اليونان: رويترز/ فلوريون غوغا

في تركيا في آذار/مارس ٢٠٢٥، أثار احتجاز إكرم إمام أوغلو أكبر موجة احتجاجات منذ عقود، حيث وصل عدد الحشود المبلغ عنه إلى مليوني شخص. ردّت السلطات على المتظاهرين السلميين إلى حد كبير بالرصاص المطاطي والغاز المسيل للدموع وخراطيم المياه. تم احتجاز أو اعتقال ما يقارب ٢,٠٠٠ شخص، وتعرّض العديد منهم لمحاكمات جماعية مستعجلة، حيث أُقيمت جلسات الاستماع لمئات المتهمين في وقت واحد. وشملت التهم عدم الامتثال لأوامر الشرطة، والتحريض استنادًا إلى منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي، والمشاركة في تظاهرات غير مصرح بها، مع احتمالية صدور أحكام بالسجن تتراوح بين ستة أشهر وخمس سنوات.

الصورة لـ: أرشيف التاريخ العالمي/ مجموعة يونيفرسال إيمدجز عبر غيتي إيمدجز

في بعض الأحيان، كانت الأفعال الفردية للاحتجاج تُعاقب بشدة. ففي ١٦ شباط/فبراير ٢٠٢٥ في روسيا، تم احتجاز ما لا يقل عن ٤٢ شخصًا في ١٨ مدينة أثناء محاولتهم تكريم ذكرى زعيم المعارضة الراحل أليكسي نافالني، الذي توفي كسجين سياسي قبل عام. في فورونيج، تم احتجاز زوجين شابين على يد عملاء أمنيين بالملابس المدنية بعد وضع الزهور على نصب تذكاري لشاعر معارض وحمل لوحة مكتوب عليها: "لا تخافوا. هذه بلادنا وليس لدينا أخرى". وفي أذربيجان، في اليوم العالمي للمرأة ٨ آذار/مارس ٢٠٢٥، تم احتجاز الناشط المثلي راؤوف حيداروف وحكم عليه بـ٣٠ يومًا من الاحتجاز الإداري بعد عرضه ملصقًا يصور صحفيات معتقلات. وأُفيد بأنه تم حرمانه من الرعاية الطبية أثناء الاحتجاز.

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

على الرغم من أن الاحتجاجات قد قُمعت منذ زمن طويل داخل بيلاروس، تواصل السلطات متابعة الأشخاص الذين شاركوا في التظاهرات الجماهيرية التي أعقبت الانتخابات الرئاسية المزورة في ٢٠٢٠. في تموز/يوليو ٢٠٢٥، أفادت منظمات حقوقية ببدء موجة جديدة من الاعتقالات نتيجة انتهاء مدة التقادم على جريمة "خروقات النظام العام". في حزيران/يونيو وتموز/يوليو، حُكم على شخصين بالسجن لمدة عام و١٨ شهرًا على التوالي لمشاركتهما في احتجاجات ٢٠٢٠.

بيلاروسيا: شخصية المعارضة التي أُفرج عنها مؤخرًا سيارهي تسيخانوفسكي وزوجته سفيتلانا تسيخانوفسكايا في اجتماع مع منشقين في وارسو (الصورة لجاب أرييز/نورفوتو)

كما لجأت السلطات في عدة دول بشكل متكرر إلى تدابير استثنائية لتفريق الاحتجاجات السلمية. فقد تم تعطيل التظاهرات في ما لا يقل عن ٢١ دولة، واستخدمت الشرطة القوة المفرطة في ١٨ منها.

في الدنمارك في شباط/فبراير ٢٠٢٥، تدخلت الشرطة لتفريق نشطاء كانوا يحجبون مدخل المقر الرئيسي لشركة الشحن العملاقة ميرسك في كوبنهاغن احتجاجًا على النقل المزعوم لمعدات عسكرية إلى إسرائيل. استخدم الضباط الهراوات والغاز المسيل للدموع وكلاب الشرطة ورذاذ الفلفل. وأبلغ العشرات من المحتجين عن إصابات، شملت كدمات وجروح مفتوحة من ضرب الهراوات والركل، بالإضافة إلى التواءات وآلام ناجمة عن التقييد القسري.

الدنمارك: ممثل منظمة العائلات الغرينلندية يتحدث خلال مظاهرة أمام السفارة الأمريكية في كوبنهاغن (الصورة لريكاردو راميريز)

في صربيا، ومع تصعيد السلطات لقمع الاحتجاجات الطلابية، اتهمت الشرطة باستخدام سلاح صوتي بطريقة غير قانونية خلال أكبر تظاهرة حتى تاريخه في ١٥ آذار/مارس ٢٠٢٥، والتي حضرها حوالي ٣٠٠,٠٠٠ شخص. خلال وقفة صامتة، تم كسر الصمت فجأة بواسطة صوت عالٍ ومشوش، مما أثار الذعر وتدافع الحشود. في البداية، نفت الشرطة امتلاكها لهذه الأجهزة، لكنها اعترفت لاحقًا باستخدام أجهزة صوتية بعيدة المدى في الاحتجاج، مع استمرار نفيها لتفعيلها.

تـصفـح الـتـقـريـر

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيـا والمحيـط الهـادئ

أوروبا وآسيـا الوسطى

الشرق الأوسط وشمـال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

التهديدات لحرية الصحافة: الصحفيون تحت الهجوم

تعرض الصحفيون لهجمات جسدية في سياق عملهم في ما لا يقل عن ١٨ دولة. وسجل ما يقرب من ثلث الهجمات المسجلة على الصحفيين أثناء تغطيتهم للاحتجاجات. على سبيل المثال، في قبرص في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥، اعتدت الشرطة على الصحفية بيسان إبراهيم بينما كانت تغطي احتجاجًا سلميًا في نيقوسيا ضد اعتراض أسطول "غلوبال صمود" المتجه إلى غزة. دفعها الضباط أرضًا مرتين ورشوها بالفلفل، رغم إبرازها بطاقة الصحافة الخاصة بها. كما استخدمت الشرطة القوة المفرطة ضد الصحفيين الذين غطوا احتجاجات في فرنسا وألمانيا وصربيا وتركيا.

صربيا: متظاهرون يصبغون أيديهم باللون الأحمر عقب انهيار سقف محطة قطار في نوفي ساد، مما أسفر عن مقتل ١٦ شخصًا (الصورة: فيليب ستيفانوفيتش/ Anadolu)

كما واجه الصحفيون العنف من المتظاهرين. ففي رومانيا، خلال احتجاج في بوخارست ضد إلغاء المحكمة الدستورية للانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٢٤، قام متظاهرون من اليمين المتطرف بتخريب سيارة فريق التغطية التابع لقناة CNN-Antena٣، محاولين تفريغ الإطارات وخلع لوحات الترخيص، وهاجموا عدة صحفيين لفظيًا وجسديًا.

بعيدًا عن الاحتجاجات، غالبًا ما تعرّض الصحفيون للهجوم بهدف ترهيبهم أو عرقلة عملهم، بما في ذلك من قبل المارة وخدمات الأمن الخاصة والسياسيين. ففي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥، انفجرت قنبلة خارج منزل الصحفي الاستقصائي الإيطالي سيغفريدو رانوتشي، ما أدى إلى تدمير سيارته وتضرر الممتلكات المجاورة.

مع دخول الغزو الروسي الشامل لأوكرانيا عامه الرابع، يظل الصحفيون الأوكرانيون والدوليون أهدافًا للقوات الروسية. ففي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥، قتلت طائرة مسيرة روسية الصحفيين الأوكرانيين أولينا غراموفا وإيفهين كارمازين أثناء توثيقهم لآثار هجوم في كراماتورسك.

التشهير العلني كأداة للقمع

سُجلت محاولات للتشهير والقدح في المنظمات المجتمعية والمدافعين عن حقوق الإنسان والإعلام في ما لا يقل عن ١٩ دولة أوروبية ووسط آسيوية، غالبًا متبوعة بإجراءات أخرى لتقييد المجال المدني وقمع المعارضة.

في أوروبا، استمرت السلطات في استهداف المحتجين البيئيين لتقويض شرعية عملهم وتبرير استخدام الشرطة للقوة المفرطة. في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥، اعتمد البرلمان الهولندي مشروع قرار يهاجم حركة XR. وفي فرنسا، واصل المسؤولون الترويج لسردية تصور نشطاء المناخ كـ"إرهابيين بيئيين" عنيفين. وأشارت تقارير في تموز/يوليو ٢٠٢٥ إلى أن قوات الأمن تسللت إلى حركة معارضة لبناء الطرق السريعة وأثارت العنف، مهيئةً لرد أمني مسلح.

كما استغل فاعلون من اليمين المتطرف، بما في ذلك مسؤولون منتخبون وشخصيات عامة مؤثرة، وسائل التواصل الاجتماعي لتشويه سمعة المدافعين

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

عن حقوق الإنسان. ففي البرتغال، نشر عضو البرلمان عن حزب Chega، أكبر حزب معارض، أسماء الطلاب المهاجرين في فيديو، متهمًا إياهم بأخذ أماكن المدارس العامة من الأطفال البرتغاليين وواصفًا النشطاء الداعمين لهم بأنهم متطرفون. في سلوفينيا، واجهت ناشطة بارزة في مجال حقوق الإنجاب حملة تشهير إلكترونية اتهمتها بتهريب أعضاء الأجنة، والتي ساهم في تضخيمها رئيس الوزراء السابق يانيز يانشا. كانت هذه الهجمات خطيرة بشكل خاص خلال فترات عدم الاستقرار السياسي الشديد. ومع دخول رومانيا أزمة بعد إلغاء انتخابات الرئاسة لعام ٢٠٢٤، ضاعف الملياردير التقني إيلون ماسك سرديات اليمين المتطرف من خلال تحريف اجتماع بين المجتمع المدني والسلطات الرومانية والأوروبية ومنصات التواصل الاجتماعي حول منع المعلومات المضللة. ومن خلال مشاركة منشور لمؤثر روماني يميني على X/Twitter، اتهم ماسك المنظمات المجتمعية بـ"محاولة تدمير الديمقراطية".

رومانيا: متظاهرون يشاركون في تجمع مناهض للحكومة في بوخارست (الصورة: أندريه بونغوفشي/Getty Images)

قدمت إدارة ترامب من خلال تفكيك وكالة التنمية الأمريكية (USAID) وإعادة هيكلة المساعدات الخارجية الأمريكية ذريعة إضافية للحكومات ذات التوجه المماثل في أوروبا ووسط آسيا لتهديد وترهيب المجتمع المدني. في عدة دول، استُخدمت خطابيات المسؤولين الأمريكيين التي تشوه صورة USAID باعتبارها "منظمة إجرامية" لتبرير إطلاق تحقيقات على أسس واهية. في جورجيا، كرر رئيس الوزراء إيراكلي كوباخيدزه هذه النقاط لاتهام المجتمع المدني والمعارضة بمحاولة القيام بثورة بتوجيه من الإدارة الأمريكية السابقة. وبعد أيام، فتح المدعون تحقيقًا في مزاعم التخريب و"مساعدة منظمات تحت سيطرة أجنبية".

في المجر، هدد رئيس الوزراء فيكتور أوربان بتجريم قبول التمويل الأمريكي، وبعد ذلك أطلقت حكومة مكتب حماية السيادة تحقيقًا في أنشطة USAID. في سلوفاكيا، ناشد رئيس الوزراء روبرت فيكو علنًا إيلون ماسك لتقديم تفاصيل حول المنح المقدمة من USAID للمنظمات السلوفاكية. وعلى الرغم من سجلات عامة تثبت العكس، اتهم المسؤولون عدة منظمات مجتمع مدني وإعلام نقدية بتلقي تمويل من USAID. تلا ذلك طلب للحصول على معلومات حول جميع الإعانات الحكومية الممنوحة للمنظمات المدنية. في صربيا، داهمت الشرطة خمسة منظمات مجتمع مدني بزعم "سوء استخدام أموال دافعي الضرائب الأمريكيين" استنادًا إلى تصريحات مسؤولين أمريكيين. وخلال المداهمات، تم احتجاز الموظفين لساعات بينما صادرت الشرطة آلاف الوثائق دون مذكرة تفتيش.

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

سلوفاكيا: متظاهرون يتجمعون في براتيسلافا خلال مظاهرة. (الصورة: رادوفان ستوكلاسا/رويترز)

كما غذّى هذا الخطاب محاولات جديدة لإدخال تشريعات مقيدة. في كازاخستان، جدد المسؤولون بمن فيهم الرئيس وأعضاء البرلمان هجماتهم على المنظمات المدنية، متهمين إياها باستخدام التمويل الأجنبي للترويج لـ"قيم غريبة". في شباط/فبراير ٢٠٢٥، دعا سياسي من حزب موالٍ للحكومة إلى قانون الوكلاء الأجانب، مستشهدًا بإجراءات إدارة ترامب كتبرير لـ"إعادة كتابة قواعد اللعبة". وشرعت الحكومة في تشريع جديد للمنظمات المدنية، مما عزز المخاوف من فرض قيود جديدة لاحقًا.

في شباط/فبراير ٢٠٢٥، هاجم ميلوراد دوديك، رئيس جمهورية صربسكا (RS) – الكيان ذو الغالبية الصربية في البوسنة والهرسك – الإعلام بعد إدانته في قضية جنائية. متهمًا وسائل الإعلام بتلقي أموال من USAID لـ"تدمير جمهورية صربسكا"، هدد بأن "يُحاكموا من قبل الشعب". وبعد أيام، سرّع برلمان RS إقرار قانون الوكلاء الأجانب لتصنيف أي منظمة تتلقى تمويلًا دوليًا تلقائيًا كـ"وكيل نفوذ أجنبي" ومنعها من التأثير على الرأي العام أو اقتراح تشريعات، مجرمًا بذلك بشكل فعلي الدفاع عن المصلحة العامة من قبل مجموعات المجتمع المدني. في أيار/مايو ٢٠٢٥، ألغت المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك القانون، معتبرة أنه ينتهك معايير حقوق الإنسان الدولية ويفرض قيودًا غير مبررة على أنشطة المنظمات المدنية.

تكتم الأصوات النقدية يتعمق في آسيا الوسطى

في آسيا الوسطى، شملت الانتهاكات الرئيسية المسجلة في ٢٠٢٥ احتجاز ومقاضاة المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين ردًا على عملهم، وصدور قوانين مقيدة جديدة، والمضايقات القانونية المستمرة.

طاجيكستان: رخشنا خاكيموفا، صحفية مستقلة عملت في العديد من وسائل الإعلام، حُكم عليها بالسجن لمدة ثماني سنوات بتهمة الخيانة. (الصورة: وسائل التواصل الاجتماعي)

في جميع أنحاء آسيا الوسطى، يستمر ملاحقة المنتقدين بموجب بنود جنائية غامضة مثل التهم المزعومة بالتطرف، الدعوة إلى اضطرابات جماعية، التشهير، نشر معلومات كاذبة، وتحريض الكراهية. وغالبًا ما تُجرى المحاكمات خلف أبواب مغلقة دون إجراءات قانونية سليمة. ولا يزال العديد من نشطاء المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين محتجزين لأسباب سياسية، يقضون أحكامهم في ظروف قاسية، مع صدور المزيد من الأحكام في ٢٠٢٥. على سبيل المثال، في طاجيكستان في شباط/فبراير ٢٠٢٥، حُكم على الصحفية رخشنا خاكيموفا بالسجن لمدة ثماني سنوات بتهم الخيانة المزعومة المرتبطة بأبحاثها حول نفوذ الصين في البلاد.

تصفح التقرير
المنهجية
الملخص الشامل
تطورات إيجابية
إفريقيا جنوب الصحراء
الأمريكتان
آسيا والمحيط الهادئ
أوروبا وآسيا الوسطى
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
التوصيات
التصنيف الإقليمي

إلى جانب الملاحقات الجنائية، تعرض الدول المدافعين عن حقوق الإنسان لأشكال أخرى من المضايقة. ففي تركمانستان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٤، تم إدخال الصحفية سلطانة أتشيلوفا قسرًا إلى المستشفى، مما منعها من السفر إلى جنيف لحضور حفل جائزة حقوق الإنسان للمرة الثانية.

يمتد القمع بشكل متزايد إلى ما وراء الحدود مع تعاون الدول للقضاء على المعارضة. ففي أوزبكستان في نيسان/أبريل ٢٠٢٥، حُكم على الناشط القرقلباقي رينات أوتامبيتوف بالسجن لمدة عامين وستة أشهر بتهم "الاعتداء على النظام الدستوري" و"نشر مواد تهدد الأمن العام" بعد ترحيله من كازاخستان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤. واتُّهم بمشاركة مناشدات مصوّرة لشخصيات عامة مرتبطة بالاحتجاجات الجماهيرية في منطقة قراقلباكستان في أوزبكستان عام ٢٠٢٢، والتي قمعت بوحشية. وفي نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٢٥، احتُجز المدوّنون أومايدا بيكشانوفا، وعبدالله أوروسوف، وعليشر ساخاتوف في تركيا بتهم تهديد الأمن العام، وصدرت بحقهم أوامر ترحيل إلى تركمانستان رغم المخاطر الحقيقية بالسجن والتعذيب عند العودة. لاحقًا، اختفى كل من أوروسوف وساخاتوف بينما كانت أوامر ترحيلهما قيد المراجعة، مما أثار مخاوف كبيرة بشأن سلامتهما.

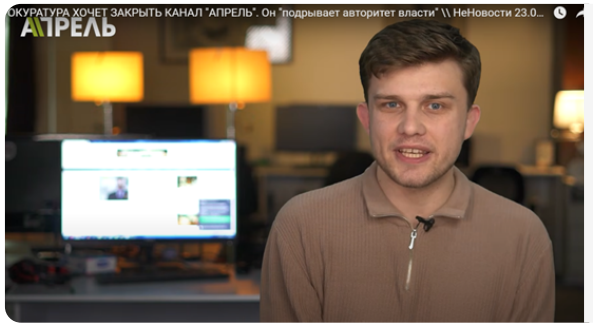

مقدم البرامج التلفزيونية في قناة Aprel، فاليري زيرناكوف، يقدم تقريراً عن طلب المدعين العامين في قيرغيزستان بإغلاق القناة خلال بث يوم ٢٣ أبريل. (الصورة: YouTube/Telekanal (Aprel

لا تزال وسائل الإعلام المستقلة تحت ضغط شديد. فقد تدهورت البيئة الإعلامية في قيرغيزستان بشكل حاد. ففي تموز/يوليو ٢٠٢٥، أُغلقت قناة "أبريل TV" المستقلة بدعوى تشويه الحكومة من خلال معلومات سلبية، وهو ما حدث أيضًا لمنصة "كلوب" العام السابق. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٢٥، حُكم على مساهمين في منصة "كلوب"، هما ألكسندر ألكساندروف وجومارت دولاتوف، بالسجن خمس سنوات بتهمة الدعوة العلنية إلى أعمال شغب رغم غياب أي أدلة موثوقة على ارتكاب مخالفات. وقد أثار قانون إعلامي مقيد اعتمد في حزيران/يونيو ٢٠٢٥، إلى جانب قوانين أخرى تمس حرية التعبير، مخاوف من مزيد من السيطرة. وفي أوزبكستان، يهدد مشروع قانون المعلومات بفرض قيود إضافية على حرية التعبير، بينما تتواصل ملاحقات المدونين والصحفيين المنتقدين.

تواجه منظمات المجتمع المدني أيضًا قيودًا متزايدة. فقد خلق قانون الممثلين الأجانب في قيرغيزستان لعام ٢٠٢٤ مناخًا من الخوف، مع دعوات علنية لاعتماد تشريعات مماثلة في كازاخستان وأوزبكستان.

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

قضايا مثيرة للقلق

حملة قمع شرسة ضد التضامن مع فلسطين في أوروبا

مع استمرار التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني وسط الإبادة الجماعية المستمرة التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي، بقيت أوروبا نقطة محورية للتعبئة والقمع. في عام ٢٠٢٥، حدث أكثر من ٦٠ في المئة من الانتهاكات المسجلة من قبل سيفيكوس مونيتور ضد أنشطة التضامن مع فلسطين في أوروبا. وقد سُجلت قيود على الفضاء المدني المتعلق بالتضامن مع فلسطين في ما لا يقل عن ١٧ دولة أوروبية: النمسا، بلجيكا، قبرص، الدنمارك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، المجر، إيرلندا، هولندا، النرويج، البرتغال، سلوفينيا، السويد، سويسرا، والمملكة المتحدة.

استخدمت السلطات في مختلف أنحاء المنطقة القوة المفرطة ضد المحتجين وسعت إلى تجريم نشاطات التضامن مع فلسطين، غالبًا من خلال إساءة استخدام قوانين مكافحة التطرف ومكافحة الإرهاب. ففي تموز/يوليو ٢٠٢٥، حظر البرلمان البريطاني منظمة Palestine Action بموجب تشريعات مكافحة الإرهاب، مما جعل التعبير عن الدعم لها أو الانتماء إليها أو ارتداء رموز مرتبطة بها في الأماكن العامة جرائم يعاقب عليها بالسجن لمدة تصل إلى ١٤ عامًا. وجاء القرار عقب تنفيذ المجموعة عملاً للعصيان المدني في قاعدة جوية، حيث قامت برش طائرتين باللون الأحمر. ومع تحرك الناس ضد قرار الحظر، نفذت الشرطة عمليات اعتقال غير مسبوقة، استهدفت مئات المحتجين السلميين تمامًا بسبب حملهم لافتات كتب عليها: «أنا أدعم Palestine Action».

في حزيران/يونيو ٢٠٢٥، صنفت وكالة الاستخبارات الداخلية الألمانية منظمة الصوت اليهودي من أجل سلام عادل في الشرق الأوسط (Jüdische Stimme) كمنظمة متطرفة، إلى جانب مجموعة Palestine Speaks ومجموعات أخرى ضمن حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات في برلين وبون. وفي عام ٢٠٢٤، جمّد بنك مملوك جزئيًا للدولة حسابات Jüdische Stimme وطالب بمعلومات مالية وشخصية مفصلة عن جميع الأعضاء تحت التهديد بالإغلاق.

في بلجيكا، اعتقلت الشرطة الناشط الفلسطيني محمد خطيب في نيسان/أبريل ٢٠٢٥ بعد مشاركته في احتجاج يومي، مستندة إلى "رقم تهديد" صادر عن وكالة أمن الدولة. خضع للاستجواب دون تمثيل قانوني وأُطلق سراحه صباح اليوم التالي. ولاحقًا، تم إلغاء صفة اللاجئ الخاصة به بعد أن صنفته السلطات "داعية كراهية". وفي سلوفينيا، أفاد المواطن الفلسطيني-السلوفيني جابر المصري بتعرضه لمضايقات متواصلة من قبل أجهزة الاستخبارات لأكثر من عام، بما في ذلك محاولات للحصول على معلومات حول الجالية الفلسطينية في سلوفينيا والناشطين المحليين المتضامنين مع فلسطين.

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

مغلق مقموع مقيد ضيق مفتوح

تراجع في التصنيف

إسرائيل

عمان

تـصفـح الـتـقـريـر

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيـا والمحيـط الهـادئ

أوروبا وآسيـا الوسطى

الشرق الأوسط وشمـال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

أزمة مستمرة: إبادة إسرائيل في غزة

لا يزال الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة خطيراً. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤، وجدت أبحاث منظمة العفو الدولية أساسًا كافيًا للاستنتاج بأن إسرائيل ارتكبت ولا تزال ترتكب جريمة الإبادة الجماعية بحق الفلسطينيين في غزة. ووفقًا لمركز الميزان لحقوق الإنسان في غزة، بين تموز/يوليو ٢٠٢٣ وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٥، قُتل أكثر من ٦٧,٠٠٠ شخص، بينهم ١٩,٠٠٠ طفل، وأُصيب أكثر من ١٦٩,٠٠٠، كما تم تهجير أكثر من مليوني شخص قسرًا. وقد قُتل أكثر من ٣٠٠ صحفي وعامل في وسائل الإعلام وأكثر من ١,٦٠٠ من العاملين في مجال الصحة. قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي (IOF) بقصف وتدمير منازل المدنيين في الأحياء السكنية والبنية التحتية المدنية، بما في ذلك إمدادات الكهرباء والمستشفيات والطرق والمدارس وشبكات الصرف الصحي والمياه، كما نفذت سياسة تجويع منهجية، بما في ذلك منع وصول المساعدات الإنسانية. بالإضافة إلى ذلك، واصلت قوات الاحتلال فرض سياسة الاعتقالات والاحتجاز التعسفي والإخفاء القسري، وسوء المعاملة والتعذيب بحق الفلسطينيين في غزة.

هولندا: عرض صور الصحفيين الذين قُتلوا في غزة بمناسبة اليوم الدولي لإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين في أوتريخت (الصورة من فاضل داود/Getty Images)

نـظرة عـامـة عـلـى الـتـصنـيـفـات

يظل الفضاء المدني في معظم أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مقيدًا بشدة. فمن بين ١٩ دولة، صُنّف الفضاء المدني بأنه "مغلق" في ١٠ دول، و"مقموع" في سبع دول، و"مقيـد" في دولتين. ولا توجد أي دول مصنفة كـ"مفتوحة" أو "ضيقة". وقد حافظت معظم الدول على تصنيفاتها السابقة، باستثناء إسرائيل، التي خُفّض تصنيفها من "مقيـد" إلى "مقموع"، وسلطنة عُمان التي خُفّضت من "مقموع" إلى "مغلق".

بين عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥، اتخذت الحكومة الإسرائيلية إجراءات لتقييد المجتمع المدني وتقويض المؤسسات الديمقراطية وإسكات المعارضين للإبادة الجماعية في غزة. ففي آذار/مارس ٢٠٢٥، أقرّ البرلمان الإسرائيلي مقترحًا لتغيير هيكل لجنة اختيار القضاة، وهي الجهة المسؤولة عن تعيين القضاة، في خطوة وُجهت لها انتقادات واسعة باعتبارها تهدد استقلال القضاء والحق في محاكمة عادلة وفصل السلطات.

شهدت عدة تطورات تشريعية أخرى تآكلًا إضافيًا للحريات المدنية، بما في ذلك إقرار قانون في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٤ يحظر على وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين (الأونروا) العمل في إسرائيل. وسعت قوانين مقترحة أخرى إلى تجريم التعاون مع المحكمة الجنائية

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

الدولية، وفرض قيود كبيرة على التمويل الأجنبي للمنظمات الحقوقية من خلال فرض ضرائب باهظة، وتوسيع صلاحيات المراقبة الحكومية عبر قانون التغلغل في البيانات الحاسوبية المقترح، والذي سيسمح للشرطة بالوصول سرًا إلى الأجهزة الإلكترونية الخاصة وتفتيشها. كما هدفت مقترحات إضافية إلى وضع مؤسسة البث العامة تحت السيطرة السياسية المباشرة، مما يهدد حرية الإعلام. ويواجه الفلسطينيون المواطنون في إسرائيل قمعًا متزايدًا، بما في ذلك الاعتقالات بسبب النشاط على وسائل التواصل الاجتماعي والتهديدات بسحب الجنسية والترحيل.

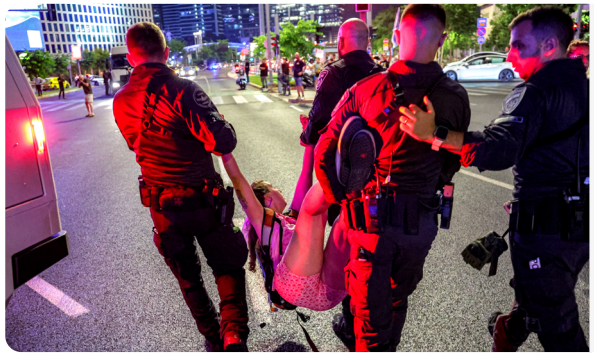

إسرائيل: رجال شرطة يحملون متظاهرًا محتجزًا خلال مظاهرة نظمتها عائلات رهائن غزة في تل أبيب (الصورة من جاك جيز/AFP)

وفي عُمان، لا يزال قمع المعارضة شديدًا، إذ يواصل المنتقدون مواجهة إجراءات انتقامية قاسية، بما في ذلك السجن والطرد من الوظائف بدوافع سياسية، بسبب التعبير عن آراء تنتقد السلطات. كما يثير قانون الجنسية الجديد، المكتوب بصياغة فضفاضة للغاية، مخاوف بشأن منح السلطات صلاحيات تقديرية مطلقة لسحب جنسية الأشخاص بسبب أفعال تُعد مسيئة للسلطان أو للسلطنة، من دون أي مسار للإنصاف القضائي، مما يثير مخاوف جدية حول تأثيره على حقوقي التجمع والتعبير.

كذلك، ظل الاحتجاز المطوّل والتعسفي سمة رئيسية للقمع السياسي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عام ٢٠٢٥، حيث واصلت الحكومات اضطهاد كل من تعتبرهم معارضين سياسيين لها. فقد واصلت دولة الإمارات العربية المتحدة محاكمة مواطنين أبرياء أنهوا في الغالب مدة أحكامهم الأصلية، وسط إصرار واضح من السلطات على إبقائهم في السجن إلى أجل غير مسمّى. وفي آذار/مارس ٢٠٢٥، رفضت المحكمة استئناف ٥٣ شخصًا أدينوا في ما عُرف بقضية الإمارات ٨٤. وتشمل القضية، التي تضم ٨٤ شخصًا في محاكمة جماعية بدأت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣، أكثر من ٦٠ ناشطًا كانوا محتجزين أصلًا بعد انتهاء مدة أحكامهم الأولية بناءً على اتهامات إرهاب ملفّقة. وقد حُكم على بعضهم بالسجن مدى الحياة، في حين حُكم على أبرز مدافع عن حقوق الإنسان في الإمارات، أحمد منصور، بالسجن ١٥ عامًا إضافية.

استمرار اعتقال النشطاء في الإمارات العربية المتحدة، وحكم على بعضهم بالسجن مدى الحياة.

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

كما تواصل السلطات السعودية احتجاز رجال دين بارزين ومدافعين عن حقوق الإنسان وعلماء دينيين، رغم بعض الإفراجات البارزة عن مدافعين عن حقوق الإنسان وناشطات في حقوق المرأة مثل عيسى النخيفي ومحمد فهد القحطاني وسلمى الشهاب. وبعد مرور ثماني سنوات على حملة الاعتقالات الواسعة التي طالت العديد من الشخصيات المؤثرة والبارزة عقب تولي محمد بن سلمان ولاية العهد، لا يزال العديد من الناشطين والصحفيين والكتّاب خلف القضبان، ويخضعون لمماطلات قانونية مستمرة ومحاكمات لا تُحدد لها مواعيد. ومن بين من لا يزالون قيد الاحتجاز: حسن فرحان المالكي، وسلمان العودة، وعوض القرني، والكاتب عصام الزامل. وقد وُضع المالكي والعودة والقرني في العزل الانفرادي منذ اعتقالهم. كما حُكم على المدافع عن حقوق الإنسان محمد البجادي بالسجن ٢٥ عامًا إضافية في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥.

إضافة إلى ذلك، واصلت السلطات استخدام الاعتقال والملاحقة كأدوات للرقابة ضد الناشطين والصحفيين والكتّاب الذين يعبرون عن معارضة. ففي المغرب، حُكم على الصحفي حميد المهداوي، مدير موقع "بديل"، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٤ بالسجن ١٨ شهرًا وغرامة تقارب ١٥٠ ألف دولار أمريكي، إثر شكوى تقدم بها وزير العدل على خلفية فيديو اتهمه بقضية معينة. وفي اليمن، اختطفت جماعة مسلحة مرتبطة بالحوثيين الشاعر والكاتب أوراس العرياني في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٥ بعد أن سخر من ذكرى سيطرة الحوثيين على صنعاء عام ٢٠١٤. وفي العراق، حُكم على الناشط والصحفي أوميد حاجي فتاح بروسكي في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥ بالسجن ستة أشهر بسبب منشور على وسائل التواصل الاجتماعي دعا فيه إلى الإفراج عن سجناء رأي آخرين.

يشكل تسليح الجنسية من خلال قوانين شديدة القسوة اتجاهًا مقلقًا آخر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. فبالإضافة إلى قانون الجنسية الجديد في عُمان، تثار في الكويت مخاوف من أن الاتجاه المتصاعد في سحب جنسية آلاف المواطنين الكويتيين قد يُستخدم لاستهداف المعارضين السياسيين. وفي أيار/مايو ٢٠٢٥، وفي ظل هجماتها المستمرة على الفلسطينيين المقيمين في إسرائيل، أعلنت الحكومة الإسرائيلية أنها ستبدأ بترحيل الفلسطينيين المواطنين في إسرائيل بموجب قانون الجنسية لديها، الذي يجيز سحب الجنسية أو الإقامة الدائمة استنادًا إلى مزاعم تتعلق بالإرهاب.

الولايات المتحدة: أنصار فلسطين يتجمعون في مظاهرة بجامعة هارفارد في كامبريدج (الصورة من جوزيف بريزيوزو/AFP)

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

كما استخدمت السلطات الترحيل والإعادات القسرية كأدوات للقمع، كما حدث في لبنان، حيث مُنع المدافع العماني عن حقوق الإنسان المقيم في المملكة المتحدة نبهان الحنشي من دخول البلاد في أيار/مايو ٢٠٢٥ بعد وضعه على قائمة سوداء. وفي الجزائر في تموز/يوليو ٢٠٢٥، تم احتجاز نصيرة دوتور، رئيسة جمعية عائلات المفقودين في الجزائر، في مطار الجزائر وإعادتها قسرًا إلى فرنسا. وفي الكويت، نسّقت السلطات مع نظيراتها العراقية والماليزية لإعادة المدوّنين سلمان الخالدي ومسعد المساعليم قسرًا لتنفيذ أحكام صدرت غيابيًا انتقامًا من نشاطهما السلمي. وفي المغرب، رحّلت السلطات صحفيين حاولوا تغطية التطورات في الصحراء الغربية المحتلة.

وفي مختلف أنحاء المنطقة، ظل وضع المهاجرين بالغ الهشاشة، مع ازدياد القمع الحكومي وتصاعد العداء وتقلص الحماية لمن يدافعون عن حقوقهم. ففي تونس، حُكم على المحامية سونيا الدهماني بالسجن لأكثر من أربع سنوات في خمس قضايا منفصلة بسبب تنديدها بالعنصرية ضد المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء، وتعرضت لمعاملة مهينة وحرمان من الوصول القانوني. وفي الكويت، يعزز قرار صدر في تموز/يوليو ٢٠٢٤ يلزم العمال المهاجرين بالحصول على إذن صاحب العمل لمغادرة البلاد نظام الكفالة — الذي يربط العمال المهاجرين بصاحب عمل محدد — ما يزيد من مخاطر الانتهاكات. وفي ليبيا، اتهمت السلطات في نيسان/أبريل ٢٠٢٥ منظمات المجتمع المدني التي تساعد المهاجرين بالتآمر لإعادة توطين الأفارقة، وأغلقت مقار ١٠ منظمات. وفي الجزائر، يواجه المهاجرون تصاعد خطاب الكراهية والعنصرية إلى جانب حملات ترحيل جماعي.

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

قيود على الفضاء المدني

كانت أكثر خمسة انتهاكات مُبلّغ عنها في المنطقة في عام ٢٠٢٥ على الترتيب:

احتجاز المدافعين عن حقوق الإنسان، احتجاز الصحفيين، المضايقات القضائية، الرقابة، والترحيل بحق المدافعين عن حقوق الإنسان.

احتجاز المدافعين عن حقوق الإنسان

في مختلف أنحاء المنطقة، واصلت الحكومات والجماعات المسلحة استهداف النشطاء والعاملين الإنسانيين والمدافعين عن حقوق الإنسان عبر الاحتجاز التعسفي لإسكاتهم وعرقلة العمل الإنساني والحقوقي. وتم احتجاز مدافعين عن حقوق الإنسان في ما لا يقل عن ١٠ من أصل ١٩ دولة في المنطقة.

السعودية: الحكم على محمد البجادي بالسجن ٢٥ سنة أخرى. (الصورة من: وسائل التواصل الاجتماعي)

في السعودية، اعتُقل محمد البجادي — الذي شارك في عام ٢٠٠٩ في تأسيس جمعية الحقوق المدنية والسياسية السعودية — في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٨ خلال حملة قمع استهدفت المدافعات عن حقوق المرأة. حُكم عليه بالسجن ١٠ سنوات مع وقف تنفيذ خمس منها. وعندما انتهت مدة حكمه في نيسان/أبريل ٢٠٢٣، استمر احتجازه تعسفيًا لأكثر من عامين آخرين. وفي النهاية، خضع لإعادة محاكمة، وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥، حُكم عليه بالسجن ٢٥ سنة إضافية.

في البحرين في آذار/مارس ٢٠٢٥، خضع المدافع عن حقوق الإنسان علي الحاجي للاستجواب حول عمله الحقوقي، وخاصة منشوراته على منصة X/تويتر. وقد تم اعتقاله واحتجازه لمدة سبعة أيام على ذمة التحقيق بتهمة إساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي. وجرت كل من جلسات استجوابه واحتجازه دون حضور محاميه.

أبرز خمسة انتهاكات في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

وفي المغرب، استمرت الاعتقالات والاحتجازات التعسفية ضد النشطاء الصحراويين في الأقاليم المحتلة من الصحراء الغربية. ففي كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥، اعتُقل واستُجوب حسن الزروالي، عضو اللجنة الإدارية لتجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان (CODESA)، وصلاح دليمي، عضو آخر، وتعرضا خلال ذلك لسوء معاملة جسدية ولفظية، قبل إطلاق سراحهما بعد خمس ساعات. وفي آب/أغسطس ٢٠٢٥، تعرض الزروالي مرة أخرى للمضايقة والاحتجاز في نقطة تفتيش.

وفي تونس في نيسان/أبريل ٢٠٢٥, اعتقلت وحدة مكافحة الإرهاب القضائية المحامي والقاضي المتقاعد أحمد الصواب بعد مداهمة منزله. والصواب عضو في فريق الدفاع في قضية يُتّهم فيها ٤٠ شخصًا — بينهم نشطاء ومحامون ومعارضون سياسيون وشخصيات عامة أخرى — بالتآمر على أمن الدولة الداخلي والخارجي والإرهاب بزعم التخطيط للإطاحة بحكومة الرئيس التونسي قيس سعيّد. وجاء اعتقاله بعد تصريحات علنية انتقد فيها ظروف المحاكمة وندد فيها بتدخل السلطة التنفيذية في الشؤون القضائية.

تونس: المحامي والقاضي السابق أحمد صواب، حُكم عليه بالسجن خمس سنوات وثلاث سنوات من المرقابة الإدارية (تصوير: منظمة محامون من أجل المحامين)

في الإمارات في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥، اعتُقل الناشط السوداني المؤيد للديمقراطية وحقوق الإنسان محمد فاروق سليمان، المقيم في البلاد، واحتُجز من دون توجيه تهم بينما كان على وشك الصعود إلى الطائرة. يُعرف سليمان بجهوده لتحقيق انتقال مدني ديمقراطي في السودان.

يواصل عمال الإغاثة والمدافعون عن حقوق الإنسان، الذين يعملون في الخطوط الأمامية لتقديم خدمات حيوية في مناطق النزاع والحرب، مواجهة تحديات جسيمة تهدد عملهم وحياتهم. ففي اليمن، احتجزت الحكومة الحوثية بحكم الأمر الواقع تعسفيًا سبعة من موظفي الأمم المتحدة العاملين في المناطق الخاضعة لسيطرتها في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥، ليرتفع بذلك عدد موظفي وكالات الأمم المتحدة والمنظمات اليمنية والدولية الذين احتُجزوا تعسفيًا منذ أيار/مايو ٢٠٢٤ إلى العشرات. وقد تُوفي أحد موظفي الإغاثة التابعين للأمم المتحدة أثناء الاحتجاز.

وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة، استهدفت القوات الإسرائيلية العاملين في القطاع الصحي واحتجزتهم تعسفيًا بسبب تقديمهم المساعدات الأساسية. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤، احتجزت قوات الاحتلال حسام أبو صفية، مدير مستشفى كمال عدوان في شمال غزة، الذي كان من آخر المستشفيات العاملة في المنطقة قبل أن تقوم القوات الإسرائيلية بقصفه وحرقه وإخلائه. وتعرض أبو صفية للتعذيب ووُضع في الحبس الانفرادي، كما مددت السلطات احتجازه لستة أشهر إضافية في آذار/مارس ٢٠٢٥. ويجري احتجازه بموجب قانون المقاتلين غير الشرعيين الذي يتيح الاحتجاز المطوّل من دون تهم ويجرد المحتجزين من أي مراجعة قضائية فعالة أو حقوق للإجراءات القانونية الواجبة.

تـصفـح الـتـقـريـر

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيـا والمحيـط الهـادئ

أوروبا وآسيـا الوسطى

الشرق الأوسط وشمـال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

احتجاز الصحفيين

تم توثيق احتجاز الصحفيين في ما لا يقل عن سبع دول، ولا يزال هذا الانتهاك ضمن أعلى خمسة انتهاكات للفضاء المدني في المنطقة، كما في عام ٢٠٢٤.

وكما هو الحال بالنسبة لعمال الإغاثة، واجه الصحفيون العاملون في مناطق النزاع تحديات خطيرة تهدد عملهم. وواصلت إسرائيل هجماتها على الصحفيين ووسائل الإعلام في سياق ارتكابها الإبادة الجماعية في غزة. ففي حزيران/يونيو ٢٠٢٥، احتُجز الصحفيان الفرنسيان عمر فياض، مراسل الجزيرة، ويانيس محندّي من منصة "بلاست" المستقلة، في مركز احتجاز إسرائيلي بعد رفضهما الموافقة على ترحيلهما حين اعترضت إسرائيل سفينة تابعة لتحالف "أسطول الحرية" كانت متجهة نحو غزة للتصدي للحصار غير القانوني. وتم ترحيل أربعة ناشطين، من بينهم غريتا تونبرغ، إلى أوروبا.

وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة، يعمل الصحفيون ضمن بيئة شديدة التقييد. ففي كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥، تم احتجاز الصحفية الفلسطينية أمْنة بلالو ومشغل الكاميرا صخر طالب زواتية وطردهما أثناء تغطيتهما عملية عسكرية في جنين. وبعد أيام قليلة، احتُجزت الصحفية المستقلة رغد سلامة لاستجوابها أثناء دخولها مخيم طولكرم للاجئين.

اليمن: اعتقال الصحفي ماجد زيد في صنعاء

وفي اليمن، اعتقل مسلحو الحوثي الصحفي ماجد زيد في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٥ واحتجزوه في مكانٍ مجهول. وكان اعتقاله مرتبطًا بإحياء ذكرى ٢٦ سبتمبر لإعلان الجمهورية اليمنية، وهو تاريخ يعارض الحوثيون الاحتفال به.

وفي لبنان، تم احتجاز الصحفية اللبنانية ليال الاختيار لفترة وجيزة عند وصولها إلى مطار بيروت في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥، بسبب مقابلة أجرتها مع المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي أفيخاي أدرعي على قناة العربية. تم إطلاق سراحها بعد استجوابها من قبل قاضٍ.

وفي الجزائر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤، اعتُقل الصحفي مصطفى بن جامع واحتُجز على ذمة المحاكمة بتهم تتعلق بالانتماء إلى جماعة إرهابية، والإضرار بالوحدة الوطنية ونشر أخبار كاذبة. وكان اعتقاله مرتبطًا بصفحته على فيسبوك التي ينشر فيها تقارير عن القضايا السياسية والاجتماعية المحلية. أُطلق سراحه بعد أيام دون توجيه تهم، بعد أن استجوبه المسؤولون بشأن منشوراته على فيسبوك. ووُضع تحت الرقابة القضائية ومُنع من مغادرة البلاد.

المضايقات القضائية

تم توثيق المضايقات القضائية في ما لا يقل عن سبع دول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وفي مختلف أنحاء المنطقة، برز مرة أخرى في عام ٢٠٢٥ اتجاه مقلق يتمثل في الاضطهاد القضائي المنهجي للمدافعين عن حقوق الإنسان الموجودين ضمن النظام الجنائي، في جهود لإبقائهم عالقين في دوائر طويلة وغير عادلة من التقاضي الجنائي. وشملت التكتيكات تهمًا ملفقة، وتوجيه تهم جديدة ضد نشطاء مسجونين لمنع الإفراج عنهم أو إعادتهم إلى السجن بعد الإفراج، إلى جانب التأخير غير المبرر وتأجيل المحاكمات لإبقاء الأشخاص قيد الاحتجاز المطوّل، بالإضافة إلى محاكمات غير عادلة لا تستوفي معايير الإجراءات القانونية الواجبة.

واصلت إيران، التي أُشير إليها في تقاريرنا السابقة لإساءة استخدامها للنظامين الجنائي والقانوني، استخدام نظامها القضائي لاضطهاد المدافعين عن حقوق الإنسان. فمن الاحتجاز المطوّل ودورات التقاضي الطويلة، انتقلت

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

السلطات إلى الاستخدام المنهجي لأحكام الإعدام وتنفيذها كوسيلة للترهيب والقمع. واستهدفت أحكام الإعدام بشكل متزايد أشخاصًا مرتبطين بالنشاط العمّالي وبـ حركة "المرأة، الحياة، الحرية" التي حشدت احتجاجات جماهيرية عقب وفاة الشابة الكردية الإيرانية مهسا (جينا) أميني أثناء احتجازها لدى الشرطة في ٢٠٢٢. وغالبًا ما تُفرض أحكام الإعدام بعد محاكمات جائرة تتخللها اعترافات بالإكراه وحرمان من الإجراءات القانونية وتعذيب. وقد صدرت أحكام بالإعدام على بخشان عزيزي، بهروز إحساني، مهدي حسني، مجاهد (عباس) كوركوري وواريشه مرادي، الذين اعتُقلوا خلال انتفاضة "المرأة، الحياة، الحرية". وفي ظل غياب الضمانات القضائية، يبقى عشرات النشطاء معرّضين لخطر الإعدام الوشيك.

المملكة المتحدة: متظاهرون يرتدون أزياء "حكاية الجارية" يتظاهرون من أجل حقوق النساء في إيران في ميدان بيكاديللي سيركس بلندن (تصوير: دانيال ليال/وكالة فرانس برس)

في العراق في آب/أغسطس ٢٠٢٥، حُكم على الصحفي شيروان شيرواني بالسجن أربع سنوات وخمسة أشهر إضافية قبل أسابيع فقط من موعد الإفراج المخطط له. شيرواني صحفي ركز عمله، حتى اعتقاله، على قضايا الفساد وحقوق الإنسان، بما في ذلك حرية التعبير. اعتُقل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠ مع أربعة نشطاء وصحفيين آخرين، وحُكم عليه بالسجن ست سنوات في محاكمة جائرة استندت إلى قوانين فضفاضة وواسعة. أما إدانته الأخيرة فكانت بتهمة تهديد ضابط سجن.

العراق: صحفيون يغطّون اشتباكات بين القوات الأمنية وتنظيم داعش في كركوك (تصوير: يونس كيليش/وكالة الأناضول)

في الجزائر في نيسان/أبريل ٢٠٢٥، حكمت محكمة الجنح على المدافع عن حقوق الإنسان عبد الله بناوم بالسجن ١٨ شهرًا، وغرمته بـ٢٠٠ ألف دينار جزائري (حوالي ١,٥٠٠ دولار أمريكي)، وجرّدته من حقوقه المدنية والسياسية لمدة خمس سنوات. وقد واجه بناوم عدة اعتقالات منذ ٢٠١٨ بسبب انتقاداته للحكومة على الإنترنت وفي الاحتجاجات، وأُدين بنشر معلومات كاذبة ونشر محتوى يضر بالمصلحة الوطنية. وشابت محاكمته انتهاكات للإجراءات القانونية، بما في ذلك الاعتقال دون مذكرة، وجلسة مستعجلة حرمته من الوقت الكافي لإعداد دفاعه، واستخدام القوة، وتهم مبهمة.

تصفح التقرير
المنهجية
الملخص الشامل
تطورات إيجابية
إفريقيا جنوب الصحراء
الأمريكتان
آسيا والمحيط الهادئ
أوروبا وآسيا الوسطى
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
التوصيات
التصنيف الإقليمي

الكويت: اعتُقل مجددًا المدافع البارز عن حقوق البدون محمد البرغش ووجّهت إليه اتهامات

في الكويت في حزيران/يونيو ٢٠٢٥، اعتُقل محمد البرغش، وهو مدافع بارز عن حقوق أقلية البدون، مرة أخرى ووجهت إليه تهم تتعلق بأمن الدولة، انتقامًا من فيديو نشره على منصة X/تويتر شكر فيه كل من تابع قضيته وذكر فيه طلبه لقاء وزير الداخلية لمناقشة الظلم الواقع عليه وعلى البدون. وكان قد بُرئ من التهم قبل شهر واحد فقط.

في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، استخدمت السلطات المحاكم والإجراءات الإدارية لمضايقة قناة الجزيرة عبر قرارات الحظر. ففي كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥، أصدرت السلطة الفلسطينية توجيهًا يقضي بتعليق وتجميد جميع عمليات الجزيرة، متذرعة بانتهاكات قانونية مزعومة. أعقبه حكم من محكمة فلسطينية بمنع مزودي الخدمات في الضفة الغربية المحتلة من بث القناة. كما أمر النائب العام بحجب عدة مواقع إلكترونية مرتبطة بشبكة الجزيرة. وفي ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤، أصدر حراك فتح – فرع جنين بيانًا يمنع الجزيرة من دخول المدينة بحجة "إثارة الاضطرابات والاقتتال الداخلي". وفي إسرائيل في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٤، داهمت السلطات وأغلقت مكاتب الجزيرة في رام الله بعد أن صادقت محكمة إسرائيلية على إغلاقها لمدة ٤٥ يومًا. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥، تم تمديد الإغلاق لمدة ٦٠ يومًا إضافيًا.

في قطر في آذار/مارس ٢٠٢٥ ،حكمت المحكمة الجنائية على الناشطة أم ناصر بالسجن ثلاث سنوات وبغرامة قدرها ٥٠ ألف ريال قطري (حوالي ١٣,٦٥٠ دولارًا أمريكيًا) بتهمة نشر شائعات كاذبة. وقد تعرض حقها في محاكمة عادلة لضرر بالغ نتيجة ترهيب السلطات لفريق دفاعها.

قضايا مثيرة للقلق

إيران والمملكة العربية السعودية

استخدام عقوبة الإعدام والتنفيذ ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين

في إيران والمملكة العربية السعودية، تُستخدم عقوبة الإعدام كأداة للقمع السياسي، مستهدِفةً النشطاء والصحفيين والمتظاهرين. ويشير الارتفاع غير المسبوق في عدد الإعدامات في عام ٢٠٢٥ إلى تفاقم أزمة تتسم بالاعترافات المنتزعة بالإكراه، والمحاكمات الجائرة على نحو صارخ، والحرمان المنهجي من ضمانات الإجراءات القانونية الواجبة.

في المملكة العربية السعودية، نفذت السلطات أحكام الإعدام بمعدلات قياسية، بلغت ما لا يقل عن ٣٠٠ إعدام خلال الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠٢٥ وحدها. وشملت الضحايا محتجين سلميين وصحفيًا واحدًا على الأقل، بما يعكس اتساع حملة القمع ضد أي شكل من أشكال المعارضة. فقد أُعدِم الصحفي

تـصفـح الـتـقـريـر

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيـا والمحيـط الهـادئ

أوروبا وآسيـا الوسطى

الشرق الأوسط وشمـال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

تركي الجاسر في حزيران/يونيو ٢٠٢٥ بعد سبع سنوات من الاحتجاز التعسفي على خلفية اتهامات ملفقة مرتبطة بنشاطه عبر الإنترنت. كما نفذت السلطات حكم الإعدام بحق جلال لباد في آب/أغسطس ٢٠٢٥ وبحق عبدالله الدرازي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥، وكان الاثنان قاصرين عند مشاركتهما في احتجاجات عامي ٢٠١١ و٢٠١٢، في تجاهل تام للقانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يحظر تنفيذ أحكام الإعدام بحق من ارتكبوا الجرائم وهم دون سن ١٨ عامًا.

في إيران، كثّفت السلطات من استخدام الإعدامات لسحق المعارضة وترويع السكان. فقد شهدت الأشهر الأولى من عام ٢٠٢٥ زيادة بنسبة ٧٥ بالمئة في عدد الإعدامات مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٢٤، مع الإبلاغ عن ما لا يقل عن ١١٣ إعدامًا خلال الأيام الـ٢٥ الأولى من أيار/مايو ٢٠٢٥ وحده. واستهدف ذلك أفرادًا من الأقليات العرقية والمعارضين السياسيين والمدافعات عن حقوق الإنسان، مع ارتفاع مقلق في عدد النساء اللواتي تم إعدامهن.

وأيدت المحكمة العليا عدة أحكام بالإعدام في قضايا بارزة، من بينها قضية باخشان عزيزي، التي رُفض طلبها لإعادة النظر القضائي في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥. وقد تم تعليق تنفيذ حكمها مؤقتًا فقط عقب ضغوط شعبية واسعة. أما حكم الإعدام الصادر بحق فاريشه مرادي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٤ فما يزال قيد الاستئناف. وتواجه المدافعة عن حقوق الإنسان شريفة محمدي خطر الإعدام الوشيك بعد أن أيدت المحكمة العليا الحكم الصادر بحقها انتقامًا من نشاطها العمالي السلمي.

فرنسا: عرض لافتات تحمل صور أشخاص أُعدموا في إيران خلال تظاهرة ضد عقوبة الإعدام في باريس (تصوير: مارتان ليلييفر/وكالة فرانس برس)

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

التوصيات

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

للحكومات

- اتخاذ تدابير لتعزيز بيئة آمنة ومحترمة وتمكينية يُمكن فيها لنشطاء المجتمع المدني والصحفيين العمل بحرية دون خوف من الهجمات أو المضايقة أو الترهيب أو الانتقام، وذلك بما يتماشى مع الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان.
- العمل مع المجتمع المدني لإنشاء آليات حماية وطنية فعّالة تستجيب لاحتياجات الأشخاص المعرّضين للخطر، مع الاعتراف بالاحتياجات المميزة لفئات المدافعين عن حقوق الإنسان، مثل النساء والأطفال والشباب وأفراد مجتمع الميم+ والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم.
- إلغاء أي تشريعات تعرقل عمل المجتمع المدني وتجرّم المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والمتظاهرين وأفراد الفئات المستبعدة.
- ضمان إجراء مشاورات كافية مع المجتمع المدني والجمهور الأوسع وأخذ آرائهم في الاعتبار قبل صياغة القوانين التي تؤثر على حريات تكوين الجمعيات والتعبير والتجمع السلمي.
- إجراء تحقيقات محايدة ومستقلة وسريعة وشفافة في جميع حالات الهجمات والقتل التي تستهدف المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين، وضمان محاسبة المسؤولين عنها.
- الامتناع عن استخدام القوة المفرطة ضد المتظاهرين السلميين، والتوقف عن إحباط ومنع الاحتجاجات مسبقًا، واعتماد أفضل الممارسات المتعلقة بحرية التجمع السلمي، وضمان أن أي قيود على التجمعات تتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.
- مراجعة وتحديث التدريب على حقوق الإنسان لقوات الشرطة والأمن، بمساعدة منظمات المجتمع المدني المستقلة، لضمان التطبيق المتسق للقانون الدولي ومعاييره أثناء الاحتجاجات، بما في ذلك المبادئ الأساسية للأمم المتحدة بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية.
- إنشاء آليات مستقلة وفعّالة للتحقيق في حالات الاستخدام المفرط للقوة من قبل أجهزة إنفاذ القانون خلال الاحتجاجات، ومحاسبة المشتبه بمسؤوليتهم الجنائية.
- ضمان حماية حرية التعبير بجميع أشكالها عبر مواءمة التشريعات مع القوانين والمعايير الدولية، والامتناع عن فرض الرقابة على الإعلام التقليدي والرقمي. وضمان أن تخضع أي قيود لإشراف سلطات قضائية مستقلة ومحايدة ووفقًا للإجراءات القانونية والمعايير المتعلقة بالشرعية والضرورة والمشروعية.
- تعزيز الحماية القانونية للحقوق الرقمية بما يتوافق مع معايير حقوق الإنسان.
- الحفاظ على وصول موثوق وغير مقيّد إلى الإنترنت ووقف عمليات قطع الإنترنت التي تمنع حصول الناس على المعلومات الأساسية وتبادلها.
- إلغاء أي قوانين تُجرّم التعبير استنادًا إلى مفاهيم فضفاضة مثل التضليل و «الأخبار الكاذبة»، إذ إن مثل هذه التشريعات لا تتوافق مع متطلبات التناسب.

تـصفـح الـتـقـريـر

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيـا والمحيـط الهـادئ

أوروبا وآسيـا الوسطى

الشرق الأوسط وشمـال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

- الإدانة العلنية للتصريحات التشهيرية والتهديدات وأعمال الترهيب والوصم والهجمات التي تستهدف مجموعات المجتمع المدني والفئات المستبعدة والمدافعين عن حقوق الإنسان.
- معالجة التضليل والمعلومات المضللة بشكل عاجل من خلال سياسات وشراكات مع جهات موثوقة، مثل منظمات المجتمع المدني والإعلام المستقل وشركات التكنولوجيا الموثوقة.
- إدانة قوانين «العملاء الأجانب» وغيرها من التشريعات القمعية ضد منظمات المجتمع المدني والإعلام المستقل، واستخدام القنوات الدبلوماسية لمواجهة روايات الشفافية الزائفة.
- فرض عقوبات محددة الهدف على المسؤولين عن سنّ قوانين «العملاء الأجانب» وغيرها من التشريعات التي تُقيّد المجتمع المدني بشكل منهجي.
- ضمان معرفة الجهات الوطنية المختصة — بما في ذلك أجهزة إنفاذ القانون والمدّعون العامون والقضاة وأجهزة الاستخبارات والدبلوماسيون — بكيفية التعرف على مختلف أشكال القمع العابر للحدود والتعامل معها.
- اتخاذ التدابير المناسبة لتنفيذ جميع التوصيات التي قبلتها الدول والصادرة عن المقررين الخاصين التابعين للأمم المتحدة، والفرق العاملة، وآلية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان.
- ضمان وتعزيز فعالية الآليات الوطنية والإقليمية لحقوق الإنسان المعنية بمواجهة الانتهاكات وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان.
- إجراء تحقيقات محايدة وشفافة وسريعة في التزايد المقلق للهجمات والانتقام ضد دعاة العدالة المناخية والمدافعين عن حقوق الإنسان البيئية والمدافعين عن حقوق الشعوب الأصلية والأرض، ومحاسبة المسؤولين عنها، ووضع سياسات وآليات لحمايتهم تتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.
- إرساء آليات وسياسات للمساءلة والشفافية في الحوكمة، ودعم التعاون مع المجموعات التي تكافح الفساد وتعزز الحوكمة الرشيدة.
- احترام حق الناس في الاحتجاج والتعبير عن المعارضة، بما في ذلك الشباب والفنانون، ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات ضدهم.
- احترام حق الناس في الاحتجاج تضامنًا مع سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة، والامتناع عن الاعتقالات والوصم والعنف ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والمتظاهرين. والكفّ عن الخلط بين النقد المشروع لدولة إسرائيل وبين معاداة السامية والتطرف.

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

إلى الأمم المتحدة والهيئات الدولية

- توفير الوصول للمجتمعات والمجتمع المدني للمشاركة الفاعلة في عمليات صنع القرار داخل الأمم المتحدة، والعمل عن كثب مع الدول لضمان أن القوانين وقيود السفر والتقنيات لا تحد من الوصول إلى الأمم المتحدة. وإدخال إصلاحات لتمكين مشاركة المجتمع المدني، بدءًا بتعيين مبعوث للأمم المتحدة للشؤون المدنية لدمج مشاركة المجتمع المدني في عمليات الأمم المتحدة.
- حث الدول على إلغاء أو تعديل التشريعات المقيدة التي لا تتوافق مع القانون الدولي والمعايير المتعلقة بحرية تكوين الجمعيات والتعبير والتجمع السلمي.
- تعزيز الآليات القائمة وتنفيذ آليات جديدة لمواجهة الانتقام من المدافعين عن حقوق الإنسان، لا سيما استمرار الهجمات ضد النشطاء والفنانين والمدافعين عن حقوق الأطفال والشباب والمدافعين عن البيئة والمدافعين عن المساواة بين الجنسين والمدافعات عن حقوق المرأة والمجموعات التي تحشد التضامن مع الفلسطينيين، وغيرها.
- إدانة التراجع الديمقراطي وانتهاكات حقوق الإنسان وممارسة ضغوط دبلوماسية متسقة على الدول التي لا تلتزم بالمعايير الديمقراطية وحقوق الإنسان.
- اتخاذ التدابير اللازمة لضمان عدم تعريض النشطاء وموظفي المجتمع المدني للخطر بسبب المعلومات التي يقدمونها، وفضح الدول التي تفرض قيودًا على مشاركة المجتمع المدني.
- إنشاء منصات للحوار والتعاون حول القضايا ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك الانتهاكات التي تستهدف المدافعين عن البيئة والشعوب الأصلية وأفراد مجتمع الميم+ والمدافعين عن حقوق المرأة، والقمع الرقمي، وقوانين «العملاء الأجانب» وغيرها من القوانين القمعية التي تؤثر على حرية تكوين الجمعيات والتعبير والتجمع السلمي، والقمع العابر للحدود.
- تكثيف التعاون الإقليمي والدولي، والعمل مع الشركاء المعنيين بما في ذلك الإعلام المستقل وشركات التكنولوجيا لمكافحة التضليل والمعلومات المضللة والروايات الزائفة حول المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان وعمل النشطاء.
- دعم عمل المقرر الخاص المعني بالمدافعين عن حقوق الإنسان لمواجهة وصم المدافعين وتعزيز الروايات الإيجابية حول حقوق الإنسان وعمل المدافعين.
- تحقيق التوازن المناسب بين الأعمدة الثلاثة للأمم المتحدة (حقوق الإنسان، السلم والأمن، والتنمية المستدامة) من خلال إعادة توزيع الميزانيات وتوسيع دور المجتمع المدني عبر النظام بأكمله.
- ينبغي للآليات الإقليمية لحقوق الإنسان التأكد من وجود آليات للمساءلة والمراقبة والتعويض لمتابعة القمع العابر للحدود.

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

إلى القطاع الخاص

- مواءمة سياسات الأعمال مع معايير حقوق الإنسان الدولية، بما في ذلك المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال وحقوق الإنسان، والامتناع عن التواطؤ في الانتهاكات التي ترتكبها الحكومات.

إلى الممولين

- تقديم دعم طويل الأمد وغير مقيد وأساسي للمجتمع المدني في الدول التي يواجه فيها المجتمع المدني قيودًا متزايدة من قبل الدولة.
- تقديم دعم محدد للمجموعات التي تقوم بالدعوة والمناصرة في الدول التي تتسارع فيها القيود على الفضاء المدني.
- اعتماد نهج تشاركي في منح التمويل. كجزء من ذلك، تضمين منظمات حقوق الإنسان في تصميم البرامج وإجراء تقييمات للوضع مع المنظمات المدنية. والحفاظ على التواصل في كل مرحلة، بما في ذلك بعد منح التمويل، لوضع استراتيجيات للتكيف وإعادة التخصيص مع المستفيدين استجابةً لبيئات العمل الصعبة.
- إعطاء الأولوية للأمن. في الحالات الحساسة، يعني هذا الموازنة بين الشفافية واحتياجات الأمن. حيثما يُجرم عمل المجتمع المدني وحقوق الإنسان أو يخضع المدافعون عن حقوق الإنسان للمراقبة أو يواجهون مضايقات، قد تحتاج معلومات رئيسية مثل الأنشطة والهوية والموقع وعمليات المستفيدين من التمويل إلى البقاء غير مكشوفة.
- دعم البرامج لضمان تمتع العاملين في المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان بالمعدات والمهارات والتدريب المناسب لأداء عملهم بأمان.
- تكييف أساليب منح التمويل بما يتماشى مع تطور الحركات الاجتماعية والنشطاء الشباب، إلى جانب عناصر رئيسية أخرى للمجتمع المدني المعاصر.

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

التصنيف الإقليمي

إفريقيا (دول جنوب الصحراء الكبرى)

COUNTRY	SCORES 2025	2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018
ANGOLA	24								
BENIN	49								
BOTSWANA	72								
BURKINA FASO	25								
BURUNDI	12								
CAMEROON	23								
CAPE VERDE	88								
CENTRAL AFRICAN REPUBLIC	35								
CHAD	31								
COMOROS	56								
CÔTE D'IVOIRE	53								
DEMOCRATIC REPUBLIC OF THE CONGO	26								
DJIBOUTI	12								
EQUATORIAL GUINEA	15								
ERITREA	4								
ESWATINI	15								
ETHIOPIA	20								
GABON	54								
GAMBIA	47								

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

COUNTRY	SCORES 2025	2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018
GHANA	60								
GUINEA	29								
GUINEA BISSAU	44								
KENYA	31								
LESOTHO	60								
LIBERIA	55								
MADAGASCAR	35								
MALAWI	50								
MALI	26								
MAURITANIA	44								
MAURITIUS	77								
MOZAMBIQUE	27								
NAMIBIA	80								
NIGER	32								
NIGERIA	36								
REPUBLIC OF THE CONGO	28								
RWANDA	25								
SAO TOME AND PRINCIPE	88								
SENEGAL	47								

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

COUNTRY	SCORES 2025	2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018
SEYCHELLES	80								
SIERRA LEONE	44								
SOMALIA	28								
SOMALILAND	34								
SOUTH AFRICA	60								
SOUTH SUDAN	21								
SUDAN	9								
TANZANIA	26								
TOGO	29								
UGANDA	28								
ZAMBIA	53								
ZIMBABWE	28								

COUNTRY	SCORES 2025	2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018
ANTIGUA AND BARBUDA	71								
ARGENTINA	59								
BAHAMAS	88								
BARBADOS	90								
BELIZE	79								
BOLIVIA	50								
BRAZIL	55								
CANADA	82								
CHILE	76								
COLOMBIA	40								
COSTA RICA	78								
CUBA	13								
DOMINICA	70								
DOMINICAN REPUBLIC	74								
ECUADOR	47								
EL SALVADOR	35								
GRENADA	89								
GUATEMALA	40								

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

COUNTRY	SCORES 2025	2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018
GUYANA	71								
HAITI	34								
HONDURAS	38								
JAMAICA	84								
MEXICO	40								
NICARAGUA	5								
PANAMA	73								
PARAGUAY	52								
PERU	40								
SAINT LUCIA	81								
ST KITTS AND NEVIS	90								
ST VINCENT AND THE GRENADINES	88								
SURINAME	80								
TRINIDAD AND TOBAGO	84								
UNITED STATES OF AMERICA	56								
URUGUAY	84								
VENEZUELA	14								

COUNTRY	SCORES 2025	2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018
AFGHANISTAN	8								
AUSTRALIA	80								
BANGLADESH	29								
BHUTAN	51								
BRUNEI DARUSSALAM	30								
CAMBODIA	27								
CHINA	10								
FIJI	65								
HONG KONG	16								
INDIA	30								
INDONESIA	42								
JAPAN	88								
KIRIBATI	85								
LAOS	5								
MALAYSIA	50								
MALDIVES	50								
MARSHALL ISLANDS	90								
MICRONESIA	90								
MONGOLIA	59								
MYANMAR	10								

تـصفـح الـتـقـريـر

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيـا والمحيـط الهـادئ

أوروبا وآسيـا الوسطى

الشرق الأوسط وشمـال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

COUNTRY	SCORES 2025	2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018
NAURU	60								
NEPAL	48								
NEW ZEALAND	92								
NORTH KOREA	2								
PAKISTAN	24								
PALAU	90								
PAPUA NEW GUINEA	54								
PHILIPPINES	38								
SAMOA	81								
SINGAPORE	30								
SOLOMON ISLANDS	69								
SOUTH KOREA	73								
SRI LANKA	40								
TAIWAN	88								
THAILAND	34								
TIMOR-LESTE	72								
TONGA	71								
TUVALU	88								
VANUATU	69								
VIETNAM	13								

تـصفـح الـتـقـريـر

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيـا والمحيـط الهـادئ

أوروبا وآسيـا الوسطى

الشرق الأوسط وشمـال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

COUNTRY	SCORES 2025	2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018
ALBANIA	68								
ANDORRA	83								
ARMENIA	66								
AUSTRIA	83								
AZERBAIJAN	14								
BELARUS	9								
BELGIUM	77								
BOSNIA & HERZEGOVINA	57								
BULGARIA	65								
CROATIA	71								
CYPRUS	75								
CZECH REPUBLIC	87								
DENMARK	89								
ESTONIA	96								
FINLAND	89								
FRANCE	60								
GEORGIA	34								
GERMANY	60								
GREECE	51								
HUNGARY	46								

تـصفـح الـتـقـريـر

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيـا والمحيـط الهـادئ

أوروبا وآسيـا الوسطى

الشرق الأوسط وشمـال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

تـصفـح الـتـقـريـر

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيـا والمحيـط الهـادئ

أوروبا وآسيـا الوسطى

الشرق الأوسط وشمـال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

COUNTRY	SCORES 2025	2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018
ICELAND	86								
IRELAND	89								
ITALY	60								
KAZAKHSTAN	30								
KOSOVO	67								
KYRGYZSTAN	32								
LATVIA	86								
LIECHTENSTEIN	92								
LITHUANIA	85								
LUXEMBOURG	94								
MALTA	78								
MOLDOVA	72								
MONACO	88								
MONTENEGRO	77								
NETHERLANDS	75								
NORTH MACEDONIA	69								
NORWAY	98								
POLAND	69								
PORTUGAL	81								
ROMANIA	61								

تـصفـح الـتـقـريـر

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيـا والمحيـط الهـادئ

أوروبا وآسيـا الوسطى

الشرق الأوسط وشمـال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

COUNTRY	SCORES 2025	2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018
RUSSIA	13								
SAN MARINO	94								
SERBIA	38								
SLOVAKIA	67								
SLOVENIA	85								
SPAIN	68								
SWEDEN	81								
SWITZERLAND	78								
TAJIKISTAN	10								
TURKEY	23								
TURKMENISTAN	4								
UKRAINE	52								
UNITED KINGDOM	60								
UZBEKISTAN	18								

منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا

COUNTRY	SCORES 2025	2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018
ALGERIA	27								
BAHRAIN	17								
EGYPT	18								
IRAN	9								
IRAQ	18								
ISRAEL	39								
JORDAN	31								
KUWAIT	28								
LEBANON	50								
LIBYA	27								
MOROCCO	42								
OCCUPIED PALESTINIAN TERRITORIES	13								
OMAN	19								
QATAR	21								
SAUDI ARABIA	5								
SYRIA	6								
TUNISIA	34								
UNITED ARAB EMIRATES	9								
YEMEN	13								

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

تطورات إيجابية

إفريقيا جنوب الصحراء

الأمريكتان

آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

سلطة الشعب تحت الهجوم

2025

تقرير مبني على معطيات سيفيكوس مونيتور

سيفيكوس: التحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين
٢٥ شارع أول، الطابق السادس
جوهانسبرغ، جنوب إفريقيا، ٢٠٩٢

MONITOR.CIVICUS.ORG

+27 (0)11 833 5959

MONITOR@CIVICUS.ORG

@CIVICUSMONITOR